قسم اللغة العربية
ماجستير اللغة العربية وآدابها
مسار الدراسات اللغوية

علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي

(دراسة حالات من الوطن العربي)

بحث مُقدم لاستكمال متطلبات الماجستير في اللغة العربية وآدابها

إعداد الطالبة:

هدى الصيفي

رقم القيد: ٢٠٠٦٦٧٨٧٧

إشراف:

أ.د رشيد بوزيان

أعضاء لجنة التحكيم	الصفة	الرتبة العلمية	الجامعة
	رئيساً		
	مشرفاً ومقرراً		
	مناقشاً		
	مناقشاً		

السنة الجامعية: ١٤٣٥-١٤٣٦هـ/ ٢٠١٤ – ٢٠١٥م

SAMPLE COMMITTEE PAGE

The thesis of **Huda Mohsen Alsaifi** was reviewed and approved by the following:

We, the committee members listed below accept and approve the Thesis/Dissertation of the student named above. To the best of this committee's knowledge, the Thesis/Dissertation conforms the requirements of Qatar University, and we endorse this Thesis/Dissertation for examination.

عنوان الرسالة: علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي (دراسة حالات من الوطن العربي)

Name : Prof. Mbarek Hanoun

Signature _____ Date 26/5/2015

Name : Prof. Rachid Bouziane

Signature _____ Date 26/5/2015

Name : Prof. Husain Alzeraee

Signature _____ Date 26/5/2015

Name : Dr. Ahmad Haji Safar

Signature _____ Date 26/5/2015

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن اللغات كائنات حية تنمو وتتطور وتموت وتستبدل، وهذه المظاهر تؤكد أن اللغة تلازم الوجود الإنساني، فاللغة هي المؤسسة الأولى في المجتمع يتعامل معها الفرد ويخضع لها، فهي خلفية لسلوكياته ولجميع مناحي حياته الاجتماعية والاقتصادية والدينية. تبقى ببقاءه وتزول بزواله.

ولِما للغة من أهمية بالغة في كافة التخصصات ومجالات الحياة الإنسانية فإنها تتطلب جهوداً قصدية واعية؛ لتعزيزها وحفظها وتقويمها وتهذيبها وإصلاحها...، وذلك يكون عن طريق ما أُصطلح عليه علمياً "**بالسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي**،" إذ يرميان إلى ترتيب المشهد اللغوي على المستوى السياسي والقانوني و التنفيذي في أُطر الحدود المسموح بها.

ونظراً لذلك، ولِما لهذا الموضوع من أهمية على الصعيد العالمي والقومي والوطني والفردي، وحداثته في مجال البحث العلمي لاسيما في الوطن العربي، ولِما يحظى به من اهتمام على الصعيد الشخصي، وقع الاختيار على جانب من هذا الموضوع وهو التركيز على **"العلاقة"** بين السياسة والتخطيط اللغويين، فارتأيت أن أخصص فحص هذه العلاقة بدراسة حالات عربية إضافة إلى تقديم تجارب ونماذج دولية.

- **إشكالية البحث:**

موضوع هذه الرسالة السياسات اللغوية، مفهوماً وتصوراً وتجريباً، والنظر في علاقتها بالتخطيط اللغوي بأنواعه المختلفة في تجارب الدول المتقدمة في تدبير الشأن اللغوي.

للموضوع علاقة مباشرة بأوضاع اللغة العربية في المرافق الرسمية والحكومية في البلاد العربية، وبكيفية تدبير استعمال اللغة العربية بوصفها لغة وطنية وقومية إلى جانب اللغات الأخرى في البلاد سواءٌ كانت لغاتِ الأقليات أم المستعمرِ السابق أم لغةَ العولمة.

إن عدم تبيان طبيعة التخطيط اللغوي ووضع اللغة العربية في كافة المرافق الحيوية للدول العربية دفعني إلى التساؤل عن الطبيعة القانونية والسياسية بوصفها الموجة المحركة للتخطيط اللغوي. ففي ظل وجود نصوص دستورية تُقر برسمية اللغة العربية وقرارات سياسية تحدد دور اللغة العربية فأين يكون تنفيذ هذه القوانين وكيف يكون؟

وعليه فإن إشكالية البحث تكمن في تحديد طبيعة العلاقة بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في البلاد العربية، بوصف العلاقة بين المتغيرين علاقة تبعية من جهة وتكاملية من جهة أخرى.

البحث محاولة للإجابة عن مجموعة من الأسئلة، أهمها:

- ما مفهوم السياسة اللغوية؟ وما أنواعها؟
- ما مفهوم التخطيط اللغوي؟ وكيف يخطط للغة؟
- ما علاقة السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي بعلوم اللغة؟
- ماعلاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي؟
- هل يترجم التخطيط اللغوي السياسة اللغوية على أرض الواقع؟
- هل يحترم الساسة والمخططون ومن تحت إمرتهم من الأمم والشعوب والمجتمعات النصوص الدستورية والتدابير اللغوية التي تحدد منزلة اللغة الرسمية في البلاد؟
- هل يخطط للغة في المجالات الحيوية في الدولة؟

- **فرضيات الدراسة:**

معلومٌ أن العرف المعتبر في مجال البحوث العلمية والدراسات أن تكون ثمة "افتراضات" علمية واضحة ودقيقة تقوم عليها، لكن طبيعة موضوع هذه الرسالة الذي يقع على خطوط التماس بين اللغة والمجتمع والسياسة، لاتسمح بصياغة فرضيات علمية بالمعنى الدقيق والاصطلاحي للعبارة، لكن مع ذلك من خلال القراءات المتنوعة التي صاحبت البحث أمكن صياغة فرضيتين لاترقيان إلا مستوى الافتراض العلمي الدقيق، إلا أنني تعاملت معهما على أنهما افتراضان محتملان، وهما:

- لا توجد علاقة بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في البلاد العربية.
- اختلال السياسة اللغوية في البلاد العربية سببٌ في غياب التخطيط اللغوي.

- **أهداف البحث**

يرمي البحث إلى عرض المحاور الآتية:

- الاطلاع المعمق على السياسات اللغوية وأنواعها.
- التعريف بالاستراتيجيات المتبعة في التخطيط اللغوي.
- الوقوف على العلاقة القائمة بين السياسة اللغوية من جهة والتخطيط اللغوي من جهة في بعض التجارب الدولية.
- فحص العلاقة القائمة بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في الوطن العربي.

- **منهج البحث وفصوله:**

بناءً على الأهداف المحددة آنفاً، اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي؛ في التأطير النظري لعلم للسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، وتبيان علاقتهما بميادين المعرفة اللغوية وغير اللغوية التي تفرعا منها، وفي رصد السياسات المتبعة في دول العالم المتقدم، والخطط اللغوية المرتبطة، وتحليل السياسة اللغوية في الوطن العربي، وما يرتبط بها من تخطيط لغوي من خلال تقديم نماذج لحالات دولية مُستخدمةً منهج دراسة الحالة باعتباره ضرباً من ضروب المنهج الوصفي الذي يعنى بدراسة العلاقة بين المتغيرات؛ للوصول أخيراً إلى نماذج وتقديم التوصيات بالاجراءات العلاجية المناسبة في نظري. **وأنوه أن اختياري منهج دراسة الحالة يعني أنني لا أقدم الأسباب ولا أبحث عنها وإنما أصف الواقع لتبيان طبيعة العلاقة بين المتغيرين.**

وقد صممت فصول البحث ومباحثه بصورة تؤطر الموضوع وتلم بأهم جوانبه قدر الإمكان؛ إجابة عن إشكالاته وتحققاً من صحة الافتراضات التي قام عليها، وعليه قسم البحث إلى ثلاثة فصول على النحو الآتي:

- الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي.

يُعد هذا الفصل إطاراً نظرياً يؤطر "لمفهوم السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي" ببيان موقعهما من الدرس اللساني وعلاقته بميادين المعرفة اللسانية، إذ قُسم الفصل إلى ثلاثة مباحث: يقدم المبحث الأول موضوع "اللسانيات التطبيقية" ببيان مفهومه وأهميته، وتوضيح موقع السياسة والتخطيط اللغويين في اللسانيات التطبيقية. أما المبحث الثاني "اللسانيات الاجتماعية" ففيه وقفة على مفهوم اللسانيات الاجتماعية وأهميتها ومجالاتها على اعتبار أن السياسة والتخطيط اللغويين من أهم وأبرز فروعها، ففيهما تلاقح وتكامل مع بقية المجالات الاجتماعية اللغوية. وفي المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل "السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي" عرضٌ لنشأة المصطلحين

وتوضيح مرتكزاتهما، وفيه إجابة عن التساؤلات القائمة حول من يوجه ويرسم المشهد اللغوي ومن ينفذ وماهي آلية التنفيذ وما الأهداف التي يرمي إليها كل من السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، وختمت الفصل ببيان العلاقة الطبيعية التي ينبغي أن تكون بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي.

- الفصل الثاني: أنواع السياسة اللغوية واستراتيجيات التخطيط اللغوي.

يقدم هذا الفصل صور تدخل الدولة في الأوضاع اللغوية وترتيب مشهدها على المستوى السياسي والتطبيقي، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، وقفت في المبحث الأول منها وقفة متأنية ومفصلة على أنواع السياسات اللغوية وقدمت نموذجاً لكل منها. وفي المبحث الثاني عرضت استراتيجيات التخطيط اللغوي، حيث عرفت بأنواع التخطيط اللغوي وتطبيقاته، وعرضت نماذج تطبيقية منه. أما المبحث الثالث ففيه عرض لتجربتين دوليتين ناجحتين في تخطيطهما اللغوي.

- الفصل الثالث: السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في البلاد العربية (نماذج وحالات).

يهدف هذا الفصل إلى فحص العلاقة بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في البلاد العربية، وبناءً على ذلك وقفت على المسألة اللغوية وحال اللغة العربية على المستوى السياسي والتنفيذي في الوطن العربي من خلال تقديم نماذج لحالات دولية مراعية التنوع في اختيار الحالات والنماذج مابين دول المشرق والمغرب.

جاء الفصل في أربعة مباحث، خصصت الأول منها بتقديم نبذة عن منهج دراسة الحالة المتبع في هذا الفصل. وتناولت في المبحث الثاني الموسوم بحالات من الوطن العربي صوراً من التدخل السياسي في الوطن العربي، وعرض نماذج من القوانين اللغوية القومية والقطرية تحليلاً ومناقشة. أما المبحث الثالث فقدمت فيه وصفاً لواقع التخطيط اللغوي الذي يستهدف اللغة العربية من خلال استعراض بعض النماذج الدولية في ثلاثة مجالات حيوية "المجال التعليمي والإعلامي ولغة الدولة والقضاء". وأما المبحث الرابع فقد عرضت فيه نماذجَ من السياسة والتخطيط اللغويين من المغرب "المغرب الأقصى حالةً"، ومن المشرق "العراقُ حالةً".

- **أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث في كونه:

١- يُمثل دعوة للساسة والمخططين إلى التمثيل الجيد لقضية السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، وما يتصل بها من قضايا وإشكالات متشعبة تهم المصالح الحيوية للمجتمع.

٢- يقدم للقارئ العربي مادة مُفصلة تعرف بموضوع السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، وما يتصل بها من قضايا وإشكالات لاسيما طبيعة العلاقة بينها؛ وذلك من خلال نماذج وحالات من الواقع العربي.

٣- يتناول بالتحليل والمقارنة مجموعة من الحلول المقترحة في دراسات وبحوث أخرى لإشكالات السياسة والتخطيط اللغويين في البلاد العربية.

- **الأدبيات السابقة والمراجع:**

سيتم استعراض عدد من الدراسات والبحوث التي لها **ارتباط مباشر** بمحور البحث الأساس وهو تحديد "**العلاقة بين المتغيرين**"، وفيما يلي أقدم مرجعين من أهم ماكُتب في الموضوع ولامسه مباشرة:

- عبدالقادر الفاسي الفهري ، *السياسة اللغوية في البلاد العربية* (٢٠١٣).

ناقش الكاتب عدة قضايا لغوية قدمها في ستة فصول، متناولاً أوضاع اللغة العربية وتحدياتها والأنماط السياسية والنظرية والمعيارية وعناصر تكوين البيئة التي تؤثر في الفعل اللغوي، وناقش قضية اللغة العربية في البيئة العربية بجميع مكوناتها، كما تطرق إلى موضوع اقتصاديات اللغة وناقش فيه أهمية التحليل الاقتصادي للنمو الدينامي للغات والتحليل الاقتصادي للسياسة اللغوية.

وفي الجزء الأخير من الكتاب قدم الفهري مسألة التخطيط اللغوي في البلاد العربية من عدة زوايا ومجالات مناقشاً ومعالجاً في مواضع كثيرة.

يبدو الكتاب من عنوانه أنه سيقف عند عدة نماذج قُطرية بعينها إلا أن الكتاب في حقيقته لم يتجاوز وضع الحالة اللغوية في المغرب، وجاء الحديث عن الدول العربية بشكل عام دون تخصيص قُطر بعينه. وذلك لاينقص من قدر الكتاب ولاينكر أن الكتاب ثري في أطروحاته ونقاشه دسمٌ في مادته. يلتقي مع بحثنا ويتفق في عدة نقاط لايمكن لاثنين أن يختلفا فيها لعل أهمها هو أن "البلاد العربية تعاني من خلل في السياسة اللغوية وغياب في التخطيط اللغوي؛" لذلك حرصت في البحث أن أراعي التنوع في تقديم النماذج والحالات من بلاد المشرق والمغرب العربي.

- عبدالله البريدي، *التخطيط اللغوي ..تعريف نظري ونموذج تطبيقي*، (٢٠١٣) .

سلط الباحث الضوء على المسألة اللغوية وأقر بخصوصية اللغة العربية عن باقي اللغات، وقدم على إثر هذه القناعة إطاراً علمياً متماسكاً للتخطيط اللغوي يراعي خصوصية اللغة العربية، محللاً بعض أبعاد "التخطيط اللغوي" كماهيته وأنواعه وأهدافه وعملياته، وتمخض عن هذا البحث بلورة نموذج تطبيقي للتخطيط اللغوي للغة العربية تراعي عدة اعتبارات ومحددات منهجية واستراتيجية وذاتية.

وقد أشار الباحث إلى مسألة علاقة السياسة بالتخطيط اللغوي وأيهما أسبق، ويرى أن السياسة اللغوية توضع كإطار موجه وملهم في المسألة اللغوية، بعد القيام بنوع من التخطيط اللغوي العام،ومن ثم توضع السياسة موضع التنفيذ ويخطط لها تفصيلياً.

يأتي هذا البحث ليكمل النقطة التي أثارها البريدي حول علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي خاصة، وأنني ألحظ أن الكثير من الدراسات التي تتطرق إلى السياسة اللغوية والتخطيط لايفرق الباحث بينهما أو يخلط بين أدوار ومهام كل منهما، ففي الفصل الأول من هذا البحث سأوضح العلاقة بينهما ليس كما هي قائمة على أرض الواقع، وإنما ماينبغي أن تكون عليه العلاقة، أما دراستي للحالات الدولية فستوضح طبيعة العلاقة القائمة فعلياً.

ولتحقيق متطلبات البحث اعتمدت على عدد من أهم المراجع التي كتبت في هذا الموضوع فلم يفتنا الاستناد إلى مؤلفات لويس جان كالفي، وروبرت كوبر ورالف فاسولد وفيرجسون وراس جوبتا، فيشمان، وغيرهم.

ولعله من الجدير بالذكر أن أشير إلى الصفحة الإلكترونية التابعة لجامعة لآفال الكندية الموسومة بـ"التخطيط اللغوي في العالم" لجاك لوكلير. إذ تعد هذه الصفحة من أبرز ما اعتمدته في البحث لاسيما عند التطرق إلى محور "أنواع السياسة اللغوية" إذ استقيت مادته جلها من هذه الصفحة، ليس لشيء وإنما لقصور وضعف المحتوى العربي! فاستعراض أنواع السياسة اللغوية كما سيأتي في الفصل الثاني والثالث على وجه الخصوص اعتمدت فيه بشكل كبير على محتوى هذه الصفحة ترجمة وتعليقاً.

آملة أن يكون هذا العمل مساهمة متواضعة في إثراء المحتوى العربي المتعلق بمباحث السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي.

- **الشكر:**

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بموفور الشكر والعرفان إلى المشرف على البحث أ.د رشيد بوزيان على قبوله استكمال الطريق الذي بدأه معي أستاذي المشرف الأول، وعلى ما منحني من رحابة صدر ونصح وإرشاد. كما أتقدم بعظيم الشكر والامتنان للمشرف السابق والمعلم الأول أ.د عزالدين البوشيخي الذي صور لي البحث وألهمني في المراحل الأولى من تكوينه وإنجازه. وأشكر كل من كان معطاءً كريماً معي في توفير بعض المراجع التي صعُب الوصول إليها، وأخص بالشكر كل من أ.د عبدالعلي الودغيري (المغرب)، و أ.د صالح بلعبيد (الجزائر)، و أ.د عبدالله الوشمي و د. محمود المحمود (السعودية).

أشكر جميع المخلصين الصادقين في تشجيعهم ودعمهم ودعائهم، وكل من أراد بي خيراً علمته أو لم أعلمه.

وأخيراً، أرجو أن يكون هذا البحث قد سدد وقارب في عرضه وتحليله ومعالجته، وأن يكون باباً يفتح مجال البحث وإعادة النظر حول قضايا اللغة العربية في بلدانها على المستوى السياسي والتنفيذي. فادعاء الكمال أمرٌ مرفوض والاعتذار بالنقص أمر محمود، فإن أصبت فذاك مرادي وإن أخطأت فلي شرف التعلم والمحاولة.

والله الموفق

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي

مدخل:

يتصل علم السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي اتصالاً وثيقاً بالموضوعات المنبثقة من ميادين المعرفة التي تفرع منها، ونقصد "اللسانيات التطبيقية واللسانيات الاجتماعية"؛ إذ تعد السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي مجالين من المجالات التي تهتدي بمخرجات هذين العلمين، فموضوعهما متداخل مع هذين الفرعين من اللسانيات؛ وذلك لأن ***اللسانيات التطبيقية*** تعالج المشكلات اللغوية مُستمِدّة معطياتها من العلوم الأخرى ***كعلمي الاجتماع*** والنفس وغيرهما، وتُعْنَى بتقديم الحلول التطبيقية لكل المجالات المعنية باللغة.

وبما أن السياسة والتخطيط اللغويين نشاط صريح تجاه اللغة، ومحاولة للتأثير على بنيتها واستعمالها، فإن دراستهما تقع ضمن مجال اللسانيات الاجتماعية التي تهتم بكافة الموضوعات المتعلقة بالحيثيات الاجتماعية؛ وبذلك فإن الدراسات والأبحاث والمؤتمرات التي تخص هذين المجالين متداخلة بسبب هذه العلاقة، كما أن رواد اللسانيات التطبيقية هم في الوقت نفسه رواد اللسانيات الاجتماعية.

سنسعى في هذا الفصل التمهيدي إلى رسم المعالم العامة التي تؤطر علم السياسة والتخطيط اللغويين، ونحاول أيضاً تحديد بعض الميادين والمجالات التي تتقاطع مع هذا العلم؛ وذلك من خلال ثلاثة مباحث: الأول يُخصص للسانيات التطبيقية بوصفه المجال الذي تربطه باللسانيات الاجتماعية علاقة عموم وخصوص، والمبحث الثاني سأتناول فيه اللسانيات الاجتماعية مفهومها وموضوعاتها، والموقع الذي تحتله فيها السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، أما

المبحث الثالث فيخصص للتعريف بالسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي ونشأتهما والعلاقة بينهما.

١. اللسانيات التطبيقية

منذ أن ظهر مصطلح اللسانيات التطبيقية (***Applied Linguistics***) بوصفه ميدان علم مستقلاً عام ١٩٤٦م والباحثون مختلفون بشأنه، فليس ثمة اتفاق على تحديد قاطع لمعناه ولا لطبيعته، إذ إن أول ما يتبادر إلى الأذهان، ويتصوره الكثير هو أن مصطلح اللسانيات التطبيقية تطبيق للنظريات اللغوية، أي أنه تطبيق لما جاء في اللسانيات النظرية (***Linguistics***)، وهو تصور غير دقيق!. وسنتناول في هذا المبحث ماهية اللسانيات التطبيقية، وأبرز مجالاتها، وأهميتها.

١,١. تعريف اللسانيات التطبيقية

تُعرف اللسانيات التطبيقية بأنها "دراسة اللغة في علاقتها بالمشكلات العملية كالصناعة القاموسية والترجمة والاضطرابات الكلامية إلخ، إذ تستمد اللسانيات التطبيقية المعلومات من علم الاجتماع والنفس والأنثربولوجيا (الإناسة)، وكذلك من علم اللغة؛ وذلك لتطوير نماذج نظرية خاصة تتعلق باللغة واستعمالها. ومن ثم توظف هذه المعلومات، وهذا العتاد النظري في مجالات تطبيقية نحو تصميم المناهج، ومعالجة الاضطرابات الكلامية، والتخطيط اللغوي والأسلوبية، إلى غير ذلك من المجالات." [١] كما تُعرف بأنها: "فرع من اللسانيات يُعنى بتطبيق النظريات اللغوية وأساليبها ونتائجها؛ للكشف عن مشكلات اللغة. ويعد فرع تعليم اللغات الأجنبية وتعلُّمها من أبرز فروعها وأهمها على المدى الطويل، إلى أن ظهرت فروع تطبيقية جديدة في هذا العلم، كالتحليل اللغوي لاضطرابات اللغة (اللسانيات السريرية ***Clinical linguistics***)، واستخدام اللغة في تعليم اللغة الأم (اللسانيات التعليمية ***Educational linguistics***)، والتطورات المعجمية والأسلوبية والترجمة. بالإضافة إلى علاقتها بعدة علوم مستقلة: اللسانيات الاجتماعية (***Sociolinguistics***) واللسانيات النفسية (***Psycholinguistics***)

[1] *Longman Dictionary of Language Teaching and Applied Linguistics*, Jack C. Richards et al. (London: pearson Education Limited, 2002) , p 28.

والتخطيط اللغوي(***Language Planning***) المتعلق بعلم السياسة اللغوية (***language policy***)."[٢] فهي دراسة تعنى بتناول المشكلات العملية المرتبطة باللغة مُسْتَمِدةً مبادئها النظرية من نظريات العلوم المختلفة، وتقديم الحلول المناسبة لكل منها.

يتضح مما سبق أن اللسانيات التطبيقية ليست تطبيقاً للسانيات النظرية؛ إذ إن اللسانيات النظرية تقوم على دعامتين: النظرية اللغوية (***Linguistic Theory***) والوصف اللغوي (***Linguistic Description***)، فتُعنى بالإطار العام للغة ووظيفتها، والوصف المعالج لظواهر اللغة في مستوياتها المختلفة "الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية،" بغض النظر عن التطبيقات العلمية التي قد يتضمنها البحث في اللغات. [٣]

أما اللسانيات التطبيقية فتوصف بكونها علمية وتعليمية، أما الوصف الأول فمرجعه إلى أن اللسانيات النظرية أساسٌ لها، وأما الوصف الثاني فمرجعه ارتباطها بمجال تعليم اللغة بكل ما تحويه العملية التعليمية من وسائل واحتياجات، من أجل مجتمعٍ ما، لَهُ احتياجاته اللغوية؛ من ثم تسعى إلى تلبيتها وحل مشاكلها الحيوية؛[٤] لذلك فإن اللسانيات التطبيقية إذ تستمد معطياتها النظرية من عدة علوم كعلم الاجتماع وعلم النفس والجغرافيا السكانية، إلخ، فإن مجالاتها التطبيقية تنفتح على مجموعة من المحاور الحيوية كالتخطيط اللغوي، وتعليم اللغة بالحاسوب، وعلاقة اللغة بالتربية، والترجمة، واللسانيات الحاسوبية والذكاء الاصطناعي، إلخ. والرأي أن ***"اللسانيات التطبيقية علم قائم بذاته ويستقل بأصوله ومبادئه ونظرياته"*** رأيٌ فيه نظر؛ وذلك لأنها تأخذ أصولها ومبادئها وأفكارها المتعلقة بالمشكلات اللغوية من علوم أخرى وتقترح الحلول المناسبة لها[٥].

---

[2] *A Dictionary of Linguistics and Phonetics*, David Crystal (USA: Blackwell, 2008) , p 31.

[٣] محمد فتيح، *في علم اللغة التطبيقي* (القاهرة: دار الفكر العربي،١٩٨٩)، ص٧.

[٤] المرجع السابق، ص٢٦.

[٥] المرجع نفسه، ص٤٠.

١,٢. مجالات اللسانيات التطبيقية

ارتبطت اللسانيات التطبيقية بالعديد من المجالات العلمية، وتناولت العديد من القضايا والمشكلات اللغوية في العلوم الإنسانية بشكل عام، حتى أصبح بعض هذه المجالات علوماً مستقلة، خاصة اللسانيات الاجتماعية، واللسانيات النفسية. وتلك المجالات تؤكد الصبغة المهمة لهذا العلم، فهي في معظمها تدل على وجود "مشكلة" ما تتطلب "حلاً ".[٦] فاللسانيات التطبيقية متعددة المصادر والروافد، حيث تستمد مادتها لحل المشكلات التي تضطلع بها، وإذ كان الواجب ألا تحصر هذه المصادر في علوم بذاتها؛ لأن اللغة الإنسانية لها اتصال وثيق بالنشاط المعرفي للإنسان، فإن ثمة اتفاقاً على أن علوماً أربعة تمثل المصادر الأساسية للسانيات التطبيقية، هي:[٧]

أ- **اللسانيات:** العلم الذي يدرس اللغة وفق منهج علمي مقدماً نظريةً لغوية وواصفاً ظواهرَ اللغة.

ب- **اللسانيات النفسية:** تعرف اصطلاحاً بأنها "دراسة اللغة والعقل،" فتهتم اللسانيات النفسية بدراسة موضوعات اكتساب اللغة وأحداثها وفهمها.[٨]

ت- **اللسانيات الاجتماعية:** "دراسة اللغة من حيث علاقتها بالمجتمع، وهو فرع نشأ عبر التعاون بين اللسانيات وعلم الاجتماع، حيث يبحث في المعنى الاجتماعي لنظام اللغة واستعمالها، وزمرة الشروط المشتركة بين البنيتين اللغوية والاجتماعية."[٩]

ث- **اللسانيات التربوية:** هي نتاج التقاء اللسانيات وعلم التربية، فموضوع اللسانيات التربوية هو الإفادة من حقائق اللسانيات عامة بمناهجها ونتائج دراساتها، وتطبيق ذلك كله في مجال تعليمية اللغات؛ أي أنها تستغل معطيات

---

[٦] المرجع نفسه، ص٩

[٧] المرجع نفسه، ص١٠

[٨] محمد يونس، *مدخل إلى اللسانيات* (لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠٠٤)، ص ٢١.

[٩] المرجع نفسه، ص٢١.

اللسانيات العامة وفروعها الخاصة، وما وصلت إليه بحوثها من حقائق ثابتة لحل مشكلات تربوية ميدانية.[١٠]

نقف لنوضح علاقة العلوم السابقة وارتباط بعضها ببعضٍ في مجال التطبيق، مستهدفين بيان موقع السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في اللسانيات التطبيقية، وكيف أن هذا الموقع جزء مهم في أي مشروع تطبيقي يُعْنَى باللغة، ودوره الذي يخلُص إلى حتمية ارتباطه بالعلوم الأخرى. فتعليم اللغة مثلاً ليس ذلك الذي يجري في قاعة الدرس، بل يكون آخر خطوة في عملٍ تنهض به اللسانيات التطبيقية،[١١] فعادة ما يكون "القرار السياسي" أول خطوة في أي مشروع علمي أو اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي، إلخ. فالقرارات السياسية التي تصدر من جهات عليا في البلاد هي المستوى الأول والخطوة الأولى قبل الشروع في المراحل الآتية لأي مشروع لغوي، سواء كان (تعليم لغات، أم إنشاء معاهد أو مراكز لغوية...).

إذ يقرر المستوى السياسي أَيَّ اللغات الأجنبية تدرس، ويحدد ميزانية تنفيذ هذا المشروع،[١٢] ويأتي دور التخطيط اللغوي في إصدار تلك القرارات التي تطلب دراسة وفق المستوى الاجتماعي، والاجتماعي اللغوي، والاقتصادي للبلاد. "ثم يأتي المستوى الثاني، وهو المستوى الإداري المهتم بتحديد أهداف تعليم لغة معينة، وإلى مَن تقدم هذه اللغة، وما المدة اللازمة لتعليمها. هذه الجوانب لا يمكن اتخاذ قرار فيها دون اللسانيات التطبيقية، خاصة فيما يتصل «بالمقررات» التعليمية التي لا يمكن أن توضع إلا بناء على دراسات علمية. أما المستوى الثالث والأخير فهو الذي يتصل بما يجري في حجرة الدراسة، ويستند في الأغلب إلى علمي النفس والتربية."[١٣]

---

[١٠] أحمد درويش، *دراسة في الأسلوب بين المعاصرة والتراث* (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٨)، ص٩٨.

[١١] عبده الراجحي، *علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية* (مصر: دار المعرفة الجامعية ،١٩٩٥)، ص١٣.

[١٢] المرجع السابق.

[١٣] المرجع نفسه.

وقد وضح س. كوردر S, Coorder الهيكل العام للسياسة اللغوية في المجال التعليمي ودور الجهات المختلفة في السياسة اللغوية، وأطلق عليه **(العملية الشاملة)**[١٤]. انظر جدول (١).

جدول (١): العملية الشاملة

العملية الشاملة		
١- المستوى الأول: سياسي.	تضطلع به الدولة بناء على ما يقدمه اللغويون المتخصصون.	- تحديد المستوى اللغوي المطلوب. - تحديد الفئة المستهدفة.
٢- المستوى الثاني: لغوي ولغوي اجتماعي.	يضطلع به المتخصصون في اللسانيات العامة واللسانيات التطبيقية.	- يحدد نوع المادة التي تقدم والكم المطلوب ، وعند أي مستوى تُقدم.
٣- المستوى الثالث: لغوي نفسي تعليمي.	تضطلع به التربية والتعليم (التربويون والمدرسون).	- يحدد المادة المطلوبة . - كيفية تقديم المادة.

وعليه فإن اللسانيات التطبيقية مجال تتقاطع عنده العلوم المختلفة، فالمثال السابق بمستوياته الثلاثة يجسد مفهوم تكامُل العلوم، ودور كل علم منها في معالجة القضايا اللغوية؛ وذلك ليس بغريب، وإنما يدل على النتيجة الحتمية لتعقد اللغة الإنسانية في المجتمع، واتصالها بالمجالات الإنسانية اللغوية وغير اللغوية.

١,٣. أهمية اللسانيات التطبيقية

تسعى اللسانيات التطبيقية إلى إيجاد حلول للمشكلات اللغوية، كما تهتم بوضع القوانين العلمية التي أثمرتها اللسانيات العامة موضع الاختبار والتجريب، واستعمال تلك القوانين والنظريات في ميادين أخرى قصد الإفادة منها. ويشير ج.

[١٤] نقلاً عن: البدراوي زهران، "ازدواجية اللغة و ضرورة رسم سياسة لغوية." في: *مجمع اللغة العربية بالقاهرة*، ج ٦٥ (١٩٨٩)، ص٩٧.

فيشمان J. Fishman[١٥] إلى أن أهمية اللسانيات التطبيقية تتجلى في أنها تمثل إطاراً مرجعياً للخطط المتعلقة بتطوير لهجات ما في مجتمع ما، وكذلك عند الحاجة إلى تدريس لغة لغير الناطقين بها؛ ليتسنى لهم التواصل مع أبناء تلك اللغة، وتحقيق مساعٍ علمية ومعرفية ومادية[١٦]. فاللسانيات التطبيقية ترتكز على المعطيات النظرية للسانيات، وتستثمرها في تطبيقات العملية التعليمية والبيداغوجية؛ من أجل تطوير طرق تعليمها لأبنائها ولغير الناطقين بها[١٧].

٢. اللسانيات الاجتماعية

تتسم الظاهرة الاجتماعية في علم الاجتماع بعدة خواصٍ تميزها عن غيرها من الظواهر، فالظاهرة الاجتماعية تتمثل في نظم يشترك في اتباعها أفراد مجتمع ما، ويتخذونها أساساً لتنظيم حياتهم، وتنسيق العلاقات التي تربط بعضهم ببعضٍ، والتي تربطهم بغيرهم، وهي ليست من صنيع الأفراد، وإنما تخلقها طبيعة الاجتماع[١٨].

ولما كانت هذه الخصائص التي حددها علم الاجتماع من أجل تميز الظاهرة الاجتماعية تنطبق على اللغة عندئذٍ عُدت اللغة ظاهرة اجتماعية، فهي مرآة تعكس المظاهر الثقافية والدينية والجغرافية للمجتمع، وأداة الاتصال الأولى بين الجماعات البشرية.

اتجهت الدراسات في العقود الخمسة الماضية إلى الاهتمام باللغة وتناولها بوصفها ظاهرة اجتماعية، وظهرت تسميات متعددة تصف الدراسة العلمية للغة في سياقها الاجتماعي، منها علم اللغة الاجتماعي وعلم الاجتماع اللغوي وعلم

---

[١٥] جوشوا فيشمان، لغوي أمريكي متخصص في اللسانيات الاجتماعية، ومهتم بالتخطيط اللغوي وقضايا التعددية اللغوية. للاستزادة انظر: *السياسات اللغوية*، ترجمة: محمد يحياتن (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٩)، ص٨-١٠.

[١٦] ميشال زكريا، *قضايا ألسنية تطبيقية* (لبنان: دار العلم للملايين، ١٩٩٣)، ص ٩،١٠.

[١٧] نصرالدين بن زروف، "محاضرات في اللسانيات التطبيقية،" *سلسلة دروس اللسانيات التطبيقية*، دت، ص ١، ٢.

[١٨] علي عبدالواحد، *اللغة والمجتمع* (السعودية: شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع،١٩٨٣)، ص٥.

الأنثروبولوجيا اللغوية. وكل علم من هذه العلوم تناول دراسة اللغة بمفهوم ومصطلح ومنهج يختلف عن الآخر.

إن مسألة الاختلاف في تحديد دلالة مصطلح واحد ورادةٌ جداً، والعكس صحيح مثلما هو الاختلاف في إطلاق المصطلحات لتحديد مفهوم واحد، و"اللسانيات الاجتماعية" مصطلح علمي تعرض لمثل هذه الاختلافات المصطلحية والمفهومية، كما تَعَرَّض لمسألة الاختلاف التي لاقت جدلاً واسعاً بين الباحثين الاجتماعيين حول أصول جذور اللسانيات الاجتماعية. ولسنا هنا بصدد استعراض تاريخ نشأة المصطلح وأصوله، وإنما سنحاول التركيز على بيان مفهوم اللسانيات الاجتماعية ومجالاتها.

٢,١. تعريف اللسانيات الاجتماعية

أُستعملت (اللسانيات الاجتماعية) من قِبل ر. هدسون ***R. Hudson*** ١٩٣٩، وإ. نيدا ***E. Nida*** في سنة ١٩٤٩م، وإ. هوجن ***E. Haugen*** ١٩٥١م، ١٩٥٢،وغيرهم، فالكلمة كانت مستخدمة رغم أن استخدامها جاء من منطلقات مختلفة واهتمامات علمية شديدة التباين، غير أنه يجب ألا نخلط بين الكلمة ومدلولها، فاللسانيات الاجتماعية التي نعرفها اليوم لم تحمل دلالتها الحالية إلا من خلال المؤتمر الأول للسانيات الاجتماعية، الذي نظّمه و. برايت ***w. Bright***[١٩] في جامعة كاليفورنيا في لويس أنجلس.[٢٠]

يُعرف فيشمان اللسانيات الاجتماعية بأنها "علم يبحث التفاعل بين جانبي السلوك الإنساني: استعمال اللغة والتنظيم الاجتماعي للسلوك"[٢١]. وهذا التعريف يتوافق مع تعريف هدسون بأنها "دراسة اللغة في علاقتها بالمجتمع" [٢٢]، ويعرفها

---

[١٩] وليام برايت لغوي أمريكي متخصص في اللغات الأمريكية والآسيوية. للاستزادة انظر: كالفي، *السياسات اللغوية*، ص ٨.

[٢٠] جرهارد هلبش، *تطور علم اللغة منذ عام ١٩٧٠*،ترجمة: سعيد بحيري (القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٧)، ص ٣٥٦.

[21] Joshua Fishman, *The sociology, (Rowley:* New bury house, 1972) ,p 1

[٢٢] ريتشارد هدسون، *علم اللغة الاجتماعي*، ترجمة: محمود عياد (مصر: عالم الكتب،١٩٩٠)، ص ١٢.

محمد الخولي بأنها: "فرع من اللسانيات التطبيقية التي تعنى بمشكلات اللهجات الجغرافية، واللهجات الاجتماعية، والازدواج اللغوي، والتأثير المتبادل بين اللغة والمجتمع"[٢٣]. ومن خلال هذه التعريفات نلاحظ أن اللسانيات الاجتماعية جمعت بين علماء الاجتماع الذين يحاولون فهم المظاهر الاجتماعية للغة، وعلماء اللغة الذين يهتمون بالمظاهر اللغوية للمجتمع. فالدارس اللغوي ينطلق من الظواهر الاجتماعية لوصف الظواهر اللغوية، بالتالي يكون المجتمع هو الوسيلة، واللغة هي الهدف. انظر شكل (١). بينما يدرس علم اجتماع اللغةِ استعمالَ الظواهر اللغوية والخطاب؛ لبلوغ معرفة أفضل بالظواهر الاجتماعية، أي أن اللغة وسيلة للوصول إلى الوقائع الاجتماعية. انظر شكل (٢). كل من المجالين ضروري لفهم اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية، والاختلاف بين العلمين ليس في العناصر، وإنما في محور اهتمام الدارس، فالفصل بين العلمين فصل مظهري فقط، وليس جوهرياً[٢٤].

المجتمع(وسيلة) ← اللغة (الهدف)

شكل (١): دراسة علماء اللغة

اللغة (الوسيلة) ← المجتمع (الهدف)

شكل (٢): دراسة علماء الاجتماع

٢,٢. أهمية اللسانيات الاجتماعية

تدرس اللسانيات الاجتماعية العلاقة بين اللغة والمجتمع، وتبحث في المستويات اللغوية التي نستخدمها في الظروف الاجتماعية المختلفة، ويتناول موضوعها كذلك دراسة اللهجات المختلفة ضمن منطقة جغرافية محددة، وتحليل العوامل

[٢٣] *معجم علم اللغة النظري*، محمد الخولي (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٢)، ص ٢٦١.

[٢٤] فلوريان كولماس، "التمييز بين الميكرو الماكرو،" في: *دليل السوسيولسانيات*، ترجمة: خالد الأشهب، ماجدولين النهيبي (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ١٤ – ١٦.

الاجتماعية التي تحكم الاستعمالات اللغوية المختلفة بين الأفراد، كما تحاول أن تُقِيم روابط سببية بين اللغة والمجتمع: كالعلاقات المحددة بين المشاركين في الحديث، وأسلوب التخاطب (رسمي أم غير رسمي)، والمكانة الاجتماعية لكل منهم، والأدوار الاجتماعية التي يقومون بأدائها، وهدف المحادثة وموضوعها ونحو ذلك. [٢٥] فاللسانيات الاجتماعية مساحة علمية تخصصية تتقاطع عندها الأسئلة اللسانية والإشكالات التي تُصنَّف تقليدياً على أنها من صميم علم الاجتماع.

كما تظهر أهمية اللسانيات الاجتماعية في اهتمامها بالخطوط العامة التي تميز الكتل الاجتماعية، من حيث إنها تختلف وتدخل في تناقضات داخل المجموعة اللسانية نفسها، وتقف على القوانين التي تخضع لها الظاهرة اللغوية في حياتها وتطورها وما يعدونَهُ من شؤون الحياة، ومبلغ تأثرها بما عداها من الظواهر الاجتماعية التي لها تأثير على اختيار الناس للغة، وما تحمله هذه اللغة من طوابع الحياة التي يحياها المتكلمون، وطرائق الاستعمال اللغوي التي يكتسبها الإنسان من المجتمع [٢٦].

ولم يكتفِ علماء اللسانيات الاجتماعية بالظواهر اللغوية فحسب، بل اهتموا أيضاً بالعناصر غير اللغوية مثل الإشارات وملامح الوجه والضحك والبكاء، كذا اتفقوا على مكونات الحدث التواصلي (نوعه وموضوعه وأغراضه ومناسبته وصيغة الرسالة اللغوية ومحتواها.)[٢٧].

٢,٣. موضوعات اللسانيات الاجتماعية

تهتم اللسانيات الاجتماعية بموضوعات متنوعة، حصرها برايت في سبعة موضوعات أساسية [٢٨]:

١- الهوية الاجتماعية للمتكلم في تواصله.

٢- الهوية الاجتماعية للمستمع.

---

[٢٥] وليد العناتي وآخرون، *مقدمة في اللغويات المعاصرة* (عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠١)، ص٢٩٣.

[٢٦] هادي نهر، *اللسانيات الاجتماعية عند العرب* (عمان: دروب للنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص ٢٥.

[٢٧] لطفي بوقربه، *محاضرات في اللسانيات الاجتماعية* (الجزائر: معهد اللغة والأدب، دت)، ص٤١.

[28] William Bright. *Introduction à la sociolinguistique* (Paris: Dunod, 1966) ,p12-14.

٣- سياق عملية التواصل.

٤- التحليل التزامني والتعاقبي للهجات اللغوية.

٥- تباينات السلوك اللغوي عند المتكلم.

٦- تحديد مدى التنوعات، سواء أكانت على مستوى التعدد اللغوي أم المستوى اللهجي.

٧- إمكانيات تطبيق اللسانيات الاجتماعية بالنظر إلى تشريح المجتمع وتاريخ اللغة والسياسة اللغوية.

كما يدخل ضمن اللسانيات الاجتماعية بمعناها الواسع ميادين أخرى كتحليل الخطاب سواء كان سياسياً أو اجتماعياً أو دينياً، مع الاعتماد على (سوسيولوجيا) ظاهرة الكلام، التي لا تتعرض للمعطيات اللسانية إلا بوصفها وسيلة اجتماعية.[٢٩] وفيما يلي تعريف موجز بأهم موضوعات اللسانيات الاجتماعية التي لها ***أثر مباشر في تحديد مسار التدخل السياسي تجاه اللغة***:

أ- اللغة والهوية:

إن الترابط بين اللغة والهوية هو دائمًا ترابط قوي، بحيث إن سمة واحدة لاستعمال اللغة تكفي لتعيين علاقة شخص ما بجماعة ما.[٣٠] واللغة ترجم الانتماء إلى جماعة أو شعب، فالقول إن فلاناً عربي وآخر فرنسي، إنما هو نَسْبُ المتكلم بالعربية إلى الأمة العربية، والمتكلم بالفرنسية إلى فرنسا، وهلم جرا. فاللغة هوية فرد وجماعة وأمة، والهوية لغة، وتاريخ، ودين، وبيئة، إلخ.

كما أن التحديد التاريخي للغة ما مثل العربية أو الصينية أو الإنجليزية يرتبط دائمًا ارتباطاً وثيقاً بالتأسيس لهوية دينية أو إثنية أو قومية، إذ يرى ب. أندرسون

---

[٢٩] نهر، *اللسانيات الاجتماعية عند العرب*،ص٢٤.

[٣٠] اندريه تابوري، "اللغة والهوية،" في: *دليل السوسيولسانيات*، ترجمة: خالد الأشهب وماجدولين النهيبي (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ٦٨٣.

B. Anderson[٣١] -حيال الارتباط الوثيق بين اللغة والأمة- أن اللغة هي الأساس الذي يقوم عليه تخيُّل الأمة، بينما تقترح الدراسات في تاريخ اللغات أن لا أحد يشكل أساساً لمبنى الآخر، بمعنى أن اللغة لا تُشكل مبنى الهوية، ولا الهوية تُشكل مبنى اللغة، بل إنهما يشبهان مبنيين توأمين.[٣٢]

ثمة سببان أساسيان يمكن استعمالهما لتفسير الربط الضيق للغة بالهوية:[٣٣]

١- ينتمي السبب الأول إلى علم النفس البشري، حيث يتبنى شخص ما عن وعي أو غير وعي سمةً أو مجموعة من سمات سلوك الآخر، إن استعمال اللغة يمثل أوسع طبقة من السمات. ومثال ذلك حينما يكتسب الطفل السمات اللغوية للغة الأم، فهو لا يكتسب مفردات لغته الأم فحسب، وإنما يكتسب سماتها الفونيتيكية والصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية.

إن شكل الإنتاج اللغوي ومضمونه كثيراً ما تحركهما إملاءات الهوية، كما أن الفهم والتأويل كثيراً ما يُحركهما إدراك الهوية، فلقد تشكلت الهويات الحقيقية للغات التي نستخدمها بهذه الطريقة.[٣٤]

٢- يكمن السبب الثاني في ربط ***اللغة بالهوية بواسطة الدستور والقانون***. فاللغة هي المقوِّم الأول لهوية المجتمعات، وإخضاعُها لأبعاد المؤسسة والشرعية والقانون أمرٌ له نتائج متعددة. فعلى سبيل المثال نجد أن بعض دساتير الدول العربية قد نصّت على مواد تربط فيها اللغة بالانتماء إلى الأمة العربية، وأن اللغة التي ارتبطت بالأرض هي اللغة الرسمية، بينما لا تنص ذلك في بعض دساتير الدول العربية.

---

[٣١] أستاذ فخري للدراسات الدولية في جامعة كورنيل، له عدة مؤلفات في السياسة والاجتماع والأدب. للاستزادة انظر: جون جوزيف، *اللغة والهوية*،ترجمة: عبدالنور خراقي (الكويت: عالم المعارف، ٢٠٠٧)، ص ٢٨٥.

[٣٢] المرجع السابق.

[٣٣] تابوري، "اللغة والهوية،" ص ٦٨٤ – ٦٨٦.

[٣٤] جوزيف، *اللغة والهوية*، ص ٢٨٥.

إن للغة أهمية ومكاسب اجتماعية واقتصادية تعود على متكلميها، إذ كلما اتسعت رقعة الأرض التي تحمل اللغة عاد عليها بالنفع في شتى المجالات؛ لذا فإنه من المتوقع أن ترتكز السياسة اللغوية في بلد ما على هوية شعبها وثقافته، وتسعى لتلبية احتياجاته، فنجاح السياسة اللغوية يتوقف على تقبُّل الشعب لقراراتها، وما لم تلبِّ احتياجاته وتتجه وفق مصالحه حكم عليها بالفشل.

ب- الثنائية اللغوية

يقصد بالثنائية اللغوية (***Bilingualism***) استعمال لغتين في آن واحد على مستوى الفرد، أو وجود لغتين في بيئة واحدة على المستوى الجماعي أو مستوى البلاد. وعادة ما نجد الثنائية اللغوية في البلاد التي خضعت للاستعمار؛ إذ تكون لغة المستعمر فيها إلى جانب اللغة الأم، وذلك إما بحكم القانون وإمَّا بحكم الواقع الذي غالباً ما ينتج عنه تمجيد لغة المستعمر ونظرة الشعب الدونية للغة الأم، إلى جانب تداولها بين النخب والطبقات الاجتماعية العالية في الاستعمال الرسمي أو الإداري.

من المجحف النظر إلى الثنائية اللغوية على أنها مشكلة كما تصفها بعض الأدبيات، وإنما هي ***ظاهرة لغوية***، سواء كانت هذه الثنائية اللغوية على صعيد الدولة أم على الصعيد التربوي، لها من المناقب ما لها من المثالب. ويشير ر. فاسولد ***R. Vasuld*** إلى إمكانية عدّ الثنائية اللغوي "وسيلة" لا "مشكلة"، كأن تكون الثنائية اللغوية حلاً مؤقتاً للصراع بين القومية وتيسير أمور الدولة في السياسة اللغوية. فقد يكون استعمال لغة المستعمر واللغة القومية لغاتٍ رسميةً للحكومة أحد حلول الصراع بين القومية وتيسير أمور الدولة[٣٥]. وحسبان الثنائية اللغوية وسيلة لحل المشكلات اللغوية لا يقف عند هذا الحد، وإنما لها إسهامات إيجابية في المجال التعليمي وعلى المستوى الفردي.

---

[٣٥] رالف فاسولد، *علم اللغة الاجتماعي للمجتمع*، ترجمة: إبراهيم فلاي (السعودية: النشر العملي والمطابع- جامعة الملك سعود، ٢٠٠٠)،ص١٢.

بينت الدراسات أن إتقان اللغة الأجنبية له نتائج واضحة بالنسبة إلى الدخل وفرص العمل،[٣٦] وللثنائية اللغوية مزايا لا يمكن إنكارها في ميدان البحث العلمي وتعلم العلوم، فالطلبة ثنائيو اللغة وثنائيو المعرفة بالقراءة والكتابة يملكون إيجابيات معرفية متزايدة، كتفكير خلاق ووعي ميتالغوي،[٣٧] علاوة على الفائدة المعرفية والاجتماعية والثقافية والتواصلية لمتحدث اللغتين، وهذه الفوائد بدورها تعزز ثقة المتكلم بنفسه على الصعيد الشخصي، وتربطه بأكبر عدد من الجماعات البشرية والقدرة على التفاهم معها على الصعيد المجتمعي، وتجعل الدول تُقِيم سياسات تشجع تعلم اللغات الأجنبية على الصعيد الدولي. ولعله من الجدير أن نقف لنوضح أنماط الثنائية اللغوية:

١- **الثنائية اللغوية على صعيد الوطن:** تتجلى هذه الثنائية في اعتراف الدولة بلغتين رسميتين متساويتين كما هو في كندا، أو تكون الثنائية اللغوية من خلال اعتراف الدولة بحقوق الأقليات دون أن تتساوى مع لغة الأغلبية، كما هو حال اللغة الألمانية في الدنمارك.[٣٨]

٢- **الثنائية اللغوية الإقليمية أو المحلية:**

تكون هذه الثنائية اللغوية مقيدة بحدود مكانية في إقليم أو منطقة في البلاد، ويسلب المواطن حقوقه اللغوية عند انتقاله إلى إقليم آخر، مثل (فاليه – سويسرا، فريبورغ- سويسرا).

٣- **الثنائية اللغوية الخاصة بالأقليات العرقية:**

تنطبق سياسة الثنائية اللغوية على أساس الحقوق الفردية بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه، فيضمن للمواطن حقوقه أينما انتقل في أراضي الدولة، مثل (كينيا، نيوزلندا).

٤- **الثنائية اللغوية المؤسسية:**

---

[٣٦] عبدالقادر الفاسي *الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية* (لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠١٣)، ص٥٢،٥٣.

[٣٧] أوفيليا غارسيا،"التربية الثنائية اللغة،" في: *دليل السوسيولسانيات*، ترجمة: خالد الأشهب، ماجدولين النهيبي (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ٨٧٧.

[٣٨] زكريا، *قضايا ألسنية*، ص٣٨.

يكون ذلك في اعتماد لغةٍ معينةٍ تكون لغةً مشتركةً في النشاطات التجارية والإدارية والتعليمية. كما هو حال اللغة الإنجليزية اليوم التي أصبحت لغة ثانية على نطاق واسع من العالم.[٣٩]

٥- الثنائية اللغوية المؤسسية المؤقتة:

تتجلى هذه الثنائية اللغوية في البلاد المستعمَرة سابقاً، على أن تكون لغة المستعمر لغة رسمية بشكل صريح أو ضمني إلى جانب اللغة القومية للبلاد، وذلك لما للغة المستعمِر من قيمة عملية أكثر من كونها قيمة رمزية في تسيير أمور الدولة بعد الاستعمار، فلغة المستعمر أحسن اختيار مباشر للحكومة في بلادٍ حديثة الاستقلال؛ فهي لغة المؤسسات والسجلات أيام الاستعمار، وهي اللغة التي يجيدها بعض المواطنين ممن لديهم خبرة بأعمال الحكومة.[٤٠]

٦- الثنائية اللغوية التربوية (المدرسية):

ترتبط الثنائية اللغوية المدرسية بالبرنامج التربوي الرسمي الذي يتم وضعه بموجب سياسة الدولة التربوية، فتتمثل هذه الثنائية اللغوية في ثلاثة نماذج تعود إلى سياسات لغوية مختلفة:[٤١]

أ- **الثنائية اللغوية المدرسية على صعيد الوطن:** إذ تهدف السياسة إلى التعليم باللغتين، فتنظر إلى اللغتين نظرة احترام؛ من حيث إنهما نظامان لغويان متكاملان.[٤٢]

ب- **الثنائية اللغوية المدرسية الخاصة بالجماعة اللغوية:** إذ تسمح السياسة للأقليات باستعمال لغتهم في التعليم، ولا يلزمون بتعلم لغة الأغلبية.

ت- **الثنائية اللغوية المدرسية الخاصة بالأفراد:** إذ تهدف السياسة إلى تطوير الثنائية اللغوية عند التلاميذ، وذلك بإنشاء مدارس خاصة تتيح للمعلم حرية استخدام إحدى اللغتين في عملية التدريس.[٤٣]

---

[٣٩] المرجع السابق، ص ٣٩.

[٤٠] فاسولد، *علم اللغة الاجتماعي*، ص ٧.

[٤١] زكريا، *قضايا ألسنية*، ص٣٩.

[٤٢] محمد عبدالعزيز، *علم اللغة الاجتماعي* (القاهرة: مكتبة الآداب ، ٢٠٠٩)، ص١٥١.

[٤٣] زكريا، *قضايا ألسنية تطبيقية*، ص٣٩.

كما يمكن تحديد الثنائية اللغوية التربوية بناءً على الأهداف والوسائل المُتبعة لتحقيقها، فقد توسع مصطلح الثنائية اللغوية التربوية من استعمال لغتين في التربية؛ ليشمل البرامج التكوينية للطلبة من فئة الأقلية اللغوية. ونحاول هنا أن نستعرضها بإيجاز:[٤٤]

١- التربية الأحادية اللغة:

تستهدف هذه التربية طلبة الأقلية اللغوية، وتهدف إلى أحادية لغوية نسبية. وتأخذ التربية الأحادية اللغة عدة أشكال، كإدماج الطلبة الذين لا يتكلمون لغة الأغلبية في أقسام تعليمية تستخدم لغة الأغلبية فقط. وغالباً ما نجد هذا الوضع اللغوي في المجتمعات التي لا تعترف بالتنوع اللغوي أو بالإغماس؛ فيُغمس طلبة الأقلية اللغوية في التكوين الذي يستعمل لغة الأغلبية، وتتميز عملية الإغماس بتخطيط تربوي يهدف إلى تسريع اكتساب لغة الأغلبية. ونجد أن هذا النمط أصبح شعبياً مؤخراً في الولايات المتحدة. أو عن طريق التمييز العرقي الذي يُقْصِي طلبة الأقلية اللغوية في تربية خاصة بالأقلية؛ وذلك لجعل الأقلية اللغوية مفصولة ومقصاة عن المشاركة في المجتمع. وهو نمط مخطط له من قِبل جماعة الأغلبية اللغوية.

٢- التربية الثنائية اللغوية الضعيفة

تستهدف هذه التربية طلبة الأقلية اللغوية وكذلك طلبة الأغلبية اللغوية، وتهدف إلى أحادية لغوية نسبية أو ثنائية لغوية محدودة. فعندما لا تكرس المدارس ما يكفي من الوقت والمجهود داخل منهجها الثنائي اللغة لتطوير اللغة غير المهيمنة في المجتمع، حينها سيملك الطالب ثنائية اللغة ذات قدرة محدودة، قد يضطر أولياء الأمور للبحث عن حلول بديلة لتعليم أبنائهم اللغة الثانية، كإلحاقهم بالمعاهد أو المدارس التكميلية التي تعلم اللغة الثانية.

٣- التربية الثنائية اللغة القوية

تستهدف هذه التربية الطلبة جميعاً، وتهدف إلى ثنائية لغوية نسبية مع ثنائية المعرفة بالقراءة والكتابة النسبية. فعندما تكرس المدارس والعشائر مجهوداً

[٤٤] غارسيا، "التربية الثنائية،" ص٨٨٠- ٨٨٨.

ومصادر معتبرة لتطوير الثنائية اللغوية، سيكون هناك إمكان كبير للطلبة كي يصيروا ثنائيّ اللغة والمعرفة بالقراءة والكتابة، وهذه العملية تتطلب عملاً جاداً ومثابرة ودعماً من الآباء والمجتمع. وهذا النمط من الثنائية اللغوية لا يستهدف طلبة الأقلية فحسب، وإنما يستهدف طلبة الأغلبية اللغوية الذي يرغب في أن يكونوا فصحاء في لغة ثانية، كما حدث في كندا عندما نجح الطلبة الأنجلوفونيون في تعلم الفرنسية.[٤٥]

إنَّ سياسة الثنائية اللغوية الدولية أو التعليمية واقع لا مفر منه، له من السلبيات ما له من الإيجابيات، خاصة حينما يرتبط تعليم اللغة الثانية بفرص التعليم الجامعي، أو الفرص الوظيفية، وارتفاع مستوى الدخل، أو غيرها من الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية والتواصلية. وليس ثمة دليل يؤكد أن الدول الأحادية اللغة متفوقة اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً على الدولة الثنائية اللغة.

ث- الازدواجية اللغوية

ظهرت الازدواجية اللغوية (***Diglossia***) بوصفها مصطلحاً ضمن الدراسات اللغوية في فرنسا نهايةَ القرن التاسع عشر الميلادي، بدلالة وجود متغايرين في واقع لغوي واحد أحدهما فصيح والآخر عامي[٤٦]. ومع العقد الأول من بداية النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي انتقل هذا المصطلح إلى الأمريكي تش. فيرجسون ***C. Ferguson***؛ ومن ثم بدأ المصطلح يأخذ تعريفاً أكثر إحكاماً وتوسعاً في اللسانيات الاجتماعية.

يحيل مصطلح الازدواجية اللغوية إلى وجود تنوعين لغويين في عشيرة لغوية ما، لكل منهما دور في مجال السلوك اللساني (مستوى أعلى، يرمز له أع/H): لغة الأدب والكتابة والتربية والدين، و(مستوى أدنى، يرمز له أد /L): لغة التداول اليومي، على أن يكون التنوعان متعالقين جينياً.[٤٧]

---

[٤٥] المرجع السابق.

[46] Henri Boye, *Introduction à la sociolinguistique* (paris:Dunod.2001) ,p 48.

[٤٧] يبدو أنه قد وقع خطأ من المترجم في ترجمة اللفظ(Genetics) إذ هو من مصطلحات علم البيولوجيا، والراجح أن هذه الترجمة غير جيدة، فالمقصود من هذا التعالق "وجود أصول تكوينية

يرى فيرجسون أن الازدواجية اللغوية تعني اتفاق المستويين اللغويين في انتهائهما إلى لغة واحدة، وأن ظاهرة الازدواجية اللغوية مستقرة نسبياً تتمثل في وجود لهجات محكية إلى جانب مستوى رفيع تنحرف عنه بدرجات متفاوتة، وقد استدل على فرضيته بأن حدد المستوى الأعلى والمستوى الأدنى لعدد من الدول من خلال تسع سمات هي: الوظيفة والسياق والتراث الأدبي وعملية الاكتساب والقياس والثْبات والقواعد والمعجم والأصوات. وما وصل إليه فيرجسون يستخلص النقاط الآتية[٤٨]:

١- يُستعمل المستوى الأعلى في المساجد والكنائس والآداب والخطب الدينية والسياسية إلخ، بينما يستعمل المستوى الأدنى في الحوارات العائلية والآداب الشعبية.

٢- يحظى المستوى الأعلى بمكانة اجتماعية عالية لا يحظى بها المستوى الأدنى.

٣- يُستعمل المستوى الأعلى لإنتاج أعمال أدبية معاصرة، هي امتداد للتراث الأدبي الكبير الذي كُتب بالمستوى الأعلى.

٤- يُكتسب المستوى الأدنى فطرياً، وهو اللغة الأولى للمتحدثين، في حين أن المستوى الأعلى يُتعلم في المدرسة.

٥- المستوى الأعلى مُنمذج وهو قياس للتقعيد الرسمي، فثمة كتب تؤكد ذلك (كتب النحو وقواعد النطق والمعاجم)، بينما من النادر أن نجد كتباً للمستوى الأدنى.

٦- يرتبط الشكلان بصلة قرابة، لهما قواعد ومعاجم وأصوات متقاربة.

مما سبق ذكره نصل إلى أن للمستويين اللغويين وظائفَ خاصة بكل مستوى؛ لذا ينبغي ألا نوجه اهتماماتنا إلى مسألة الفصل بين المستويات اللغوية أو فرض هيمنة المستوى الأعلى على المستوى الأدنى؛ ذلك لأنهما يؤديان وظائف تكاملية،

مشتركة بين مستويات الشفرات اللغوية.انظر: هارولد شيفمان، "الازدواحية اللغوية باعتبارها وضعية سوسيولسانية،" في: كولماس، دليل السوسيولسانيات، ص٤٥١.

[٤٨] عبدالمنعم جذامي، *الازدواجية اللغوية في العربية ومقارباتها العربية والاستشراقية* (السعودية: جامعة الملك سعود، ٢٠١٣)، ص١٠-١٣.

وهي ما عبر عنها ج. جمبرز ***J.Gumparz*** بمصطلح الوظيفية التكاملية (***Fonction complementaire***)[٤٩].

كما نرى أن تخصيص وظائف لكل مستوى لغوي ليس بالأمر المستقر، ولا يمكن القطع بثباته؛ ذلك لأن اللغة كائن حي متغير يتأثر بالعوامل والظروف المحيطة به، فمن الممكن تحول ما نسميه اليوم لغة فصيحة أو مستوى عالياً، بحيث يكون غداً في مستوى أدنى يكتسب فطرياً، والعكس صحيح. ويعلق الفاسي الفهري على ذلك قائلاً:

"ليس صحيحاً أن النوع أع مكتوب فقط، والنوع أد منطوق فقط، فالحوار في الفضائيات العربية يبين أن الأنواع تختلط؛ بحيث يستعمل أع و أد[٥٠] بالتناوب والمزج، ولم تعد العاميات شفوية فحسب، بل أصبحت تكتب في الروايات والصحف والإعلان، بل إن نسب الفطرية إلى التنوع أد أصبح غير دقيق، وحتى ولو كان الأمر على هذه الحال فما دور التخطيط اللغوي إن لم يكن التدخل؛ لتصحيح هذا الوضع بجعل اللغة المعيار لا تبتعد أو تنقطع عن الفطرية؟ ***فمن شأن التخطيط اللغوي أن يقلص الفروق بين أع وأد تدريجياً، وأن يقوي من فطرية أد.*** ولعل الإغماس المبكر للأطفال في بيئة تنطق بالنوع أع يساعد على تعلم اكتسابه في سن مبكرة، ويتلافى الازدواجية المضرة بنجاح العمليات التعليمية. "[٥١]

ومن جانب آخر فقد وسّع فيشمان مفهوم الازدواجية اللغوية؛ ليشمل مستويين لغويين من اللغات غير المرتبطة سلالياً، كما يرى أن الازدواجية اللغوية لا تقتصر على المجتمعات التي تستخدم أشكالاً عامية وفصحى، وإنما تشمل أيضاً المجتمعات التي تستخدم لهجات منفصلة، أو لغات خاصة.[٥٢] فأصبح بذلك

---

[49] Hamers Blanc, *Bilingualité et Bilinguisme* (Belgique: Mordage éditeur, 1983) ,p:241.

[٥٠] "وردت رموز المستويات اللغوية عن الفاسي بـ ع للمستوى الأعلى وس للمستوى الأدنى، وقد طرأ تغييرها من باب توحيد الرموز في البحث. انظر الفاسي الفهري، *السياسة اللغوية*،ص ٣٤، ٣٥.

[٥١] المرجع السابق.

[٥٢] جذامي، *الازدواجية اللغوية*،ص١٤.

مصطلح الازدواجية اللغوية دالاً على مفهوم الازدواجية عند فيرجسون، إضافة إلى مفهوم الثنائية اللغوية.

إنّ اتساع مفهوم الازدواجية اللغوية يؤدي إلى نتيجة حتمية مفادها اتساع مجال البحث اللساني في هذا الموضوع، فبعد أن كان مقتصراً على لغة واحدة بتنوعاتها المختلفة ومقتصراً على مجتمعات معينة، أصبح يضم لهجات مختلفة ولغات خاصة باسم (الازدواجية اللغوية)، التي تدخل في تكوينها عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية، تحكمت هذه العوامل في توجيه مسار دينامية الازدواجية اللغوية؛ فتمثلت في ثلاثة مسارات:[٥٣]

١- دينامية الحفاظ على الازدواج اللغوي، عندما يكون الازدواج مُدركًا بوصفه سمةً قومية حقاً وعلامة استقلال.
٢- دينامية تقاربية، تهدف إلى توحيد الألوان اللغوية القائمة. و يمكن لهذه الدينامية أن تفرض نفسها عندما يكون المتكلمون أنفسهم مقتنعين إلى حد كبير بأن التنوعات القائمة هي فعلاً لغة واحدة، وأيضاً عندما لا تتطور الصراعات الاجتماعية والإثنية الكبيرة جداً.
٣- دينامية إلغاء هذا النوع أو ذاك من الأنواع القائمة. وغالباً ما يتمثل ذلك في هيمنة اللغة الأكثر ذيوعاً على اللغات الأقل ذيوعاً

ومما سبق يمكن القول إن تيار الازدواجية اللغوية يقوى في مجتمع ما في ظل أساسين: يتمثل الأول في القوى السياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمع علاوة على تيار الثقافة الوافدة، أما الأساس الثاني الذي يؤثر في تقييمنا على قوة الازدواجية اللغوية فيتمثل في النظر إلى التيار اللهجي وما يصاحبه من تفوق لغوي.[٥٤]

---

[٥٣] جولييت غارمادي، *اللسانةالاجتماعية*، ترجمة: خليل أحمد (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٠)، ص ١٥٧.

[٥٤] البدراوي زهران، *ازدواجية اللغة*، ص ٩٣.

إن ما يؤرق الباحثين اللغويين تلك المشكلات الناجمة عن الازدواجية اللغوية، فاتساع رقعة المتكلمين باللغة الواحدة، وتنويعاتها واختلاف طبقاتهم وثقافاتهم، ودخول أجانب عن اللغة من غير أبنائها ينطقون بها - خلّفَ اضطراباً ومشكلات لغوية، تقتضي من الساسة والباحثين والمتخصصين البحثَ عن العلاج ورسم السياسات ووضع الخطط التي تحدد أدوار اللغات وترتب مشهدها في البلاد.

ج- **السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي**

تُعرَّف السياسة اللغوية بتلك الإجراءات التي تتخذها مؤسسات الدولة لمراقبة الوضع اللغوي والتحكم في مساره وضبط إيقاعه، وأشهر هذه الإجراءات وأقواها سنّ المواد الدستورية والتشريعية المتعلقة بالحالة اللغوية للمجتمع، وهذه المواد الدستورية والتشريعية بمثابة الموجِّه لحركة التخطيط اللغوي في البلاد، وما يقتضيه من رسم وتنفيذ يسعى لإحداث تغيير في بنية اللغة ومنزلتها، أو في طريقة تعليمها، وهو مجال يهتم بجميع قضايا اللغة في علاقتها بالمجتمع؛ لأجل ذلك يمكن أن يقال إن السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي يجب أن يقعا بحكم طبيعة موضوعهما في صلب الاهتمامات العلمية للسانيات الاجتماعية، وإن كانا من الناحية الإجرائية يمثلان وجهاً أساسياً من أوجه "السياسة العامة" للدولة.

إن التأمل في اللسانيات الاجتماعية بمجالاتها المختلفة (الازدواجية اللغوية وثنائية اللغوية والتعددية اللغوية وحقوق الأقليات اللغوية، وموضوع الهوية، إلخ) يعد مجال دراسة وبحث للسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، اللذين يسعيان إلى تأطير المشهد اللغوي في المجتمعات تأطيراً سياسياً وقانونياً، وترتيب التنوعات اللغوية وتنظيمها، ومعالجة المشكلات اللغوية واقتراح الحلول وانتقاؤها وفق مزيج من المعايير يتقاطع فيها العلم والسياسة والاقتصاد والاجتماع.

٣. السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي

مفهوما "السياسة اللغوية" و"التخطيط اللغوي" بالمعنى الحديث للعبارة[٥٥] بدأ تداولهما في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، وكان أحد الأهداف الرئيسة لهذين العلمين إبراز دور اللغة في بناء الدول بعد مراحل الاستعمار التي تعاقبت على دول العالم الثالث، كما ظهر في أعمال فيشمان ، و فرجسون وج. داس جوبتا ***J.Das Gupta*** عام ١٩٦٨، تحت عنوان: "المشكلات اللغوية في الدول النامية." [٥٦]

وقد بدت ملامح السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي تظهر قبل دخول هذين المصطلحين ضمن مصطلحات اللسانيات التطبيقية بزمن طويل. ومن مظاهر ذلك ما مارسته الدول الاستعمارية من ضغوط على الشعوب المستعمَرة؛[٥٧] لفرض لغاتها لغاتٍ رسمية؛ مما يضمن لها البقاء والسيادة حتى بعد استقلال الشعوب، كما حدث في شعوب آسيا وأفريقيا والأمريكيتين.

ومنذ ظهور هذين المصطلحين في حيز الممارسة العلمية انصب اهتمامهما على معالجة المشكلات اللغوية الناجمة عن طمس الهوية اللغوية والقومية للدول المستعمَرة، وإقصاء لغاتها عن أداء الوظائف المرتقبة منها،[٥٨] وإبراز دور اللغة في بناء الدول خلال مراحل ما بعد الاستعمار على دول العالم الثالث .

تدرجَ مصطلحا السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في الوصول إلى التحديد الدقيق الذي فصل بينهما، بعد أن كانا مترادفين كما أوردتهما بعض الأدبيات السابقة. وسنحاول أولاً أن نستعرض بإيجاز ملامح نشأتهما.

---

[٥٥] من الناحية التاريخية وضع خطط سياسية للتحكم في الأوضاع اللغوية للشعوب ليس أمراً مستجداً، بل هو قديم قدم اللغة والمجتمع و"الدولة" و"الحكم".

[٥٦] فواز الزبون، "دور التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية والنهوض بها،" في: *أعمال مجمع اللغة العربية الأردني*، ع ٥٠ (٢٠٠٩)، ص ٨٦.

[٥٧] فواز الزبون، "مرئيات التخطيط اللغوي: عرض و نقد،" في: *أعمال مجمع اللغة العربية الأردني*، ع ٥١ (١٩٩٦)،ص١٠٦.

[٥٨] المرجع السابق، ص ١٠٦.

٣,١. نشأة المفهومين (السياسة اللغوية / التخطيط اللغوي)

بدأ الحديث حول السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي منذ سنوات عديدة، وذلك منذ أن ظهر اللفظ المركب "التخطيط اللغوي" بوصفه جزءاً من اللسانيات التطبيقية- في عام ١٩٥٩ على يد اللساني الأمريكي هوجن عند دراسته المشاكل اللغوية للنرويج، مستهدفاً بناء هوية وطنية بعد قرون من الهيمنة الدانماركية، وإبراز جهود التوحيد اللغوي في النرويج. وعاد هوجن إلى الموضوع نفسه عامَ ١٩٦٤ في أثناء الاجتماع الأول للسانيات الاجتماعية، الذي نظمه برايت في جامعة كاليفورنيا[٥٩].

ومع نهاية الستينيات استُعمل هذا المصطلح من قِبل مجموعة من باحثي اللسانيات الاجتماعية؛ للإشارة إلى كل تدخُّل يهدف إلى علاج المشاكل اللغوية الاجتماعية.

وفي ١٩٦٨ نشر فيشمان وفرجسون وداس جوبتا كتاباً جماعياً يتناول القضايا اللغوية في البلدان النامية. كما اجتمع كل من داس جوبتا و ب. جرنود ***B. Jernaud*** وج. روبن ***J. Rubin*** في بهاواي للنظر في طبيعة التخطيط اللغوي، ونُظِّم هذا الاجتماع بحضور (أنثربولوجيين ولسانيين وعلماء اجتماع واقتصاديين...)؛ إذ اشتغلوا جميعاً في مجال السياسة اللغوية أو التخطيط اللغوي. وقد تمخَّض عن هذا الاجتماع كتاب عنوانه (هل يمكن تخطيط اللغة؟).[٦٠]

ومع بداية السبعينيات ظهر مفهوم السياسة اللغوية في الإنجليزية، وذلك في كتاب (فيشمان: ١٩٧٠، ***Sociolinguistics***) في فصل عنوانه " لسانيات اجتماعية تطبيقية،" [٦١] وفي الإسبانية ظهر في كتاب (رفاييل نينيولس: ١٩٧٥ ***Estructura social y politica linguistica , Valencia***)، وكذلك في

---

[٥٩] كالفي، *السياسات اللغوية*، ص٨.

[٦٠] المرجع السابق، ص ٩.

[٦١] لويس كالفي، *حرب اللغات والسياسات اللغوية*، ترجمة: حسن حمزة (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص٢٢٥.

العديد من المؤلفات الألمانية والفرنسية. خلال هذه الفترة بدت ملامح التمييز بين المصطلحين في الظهور، وبدأ اللسانيون الاجتماعيون يُعرِّفون كلاً من السياسة والتخطيط على حدة. فعرفت السياسة اللغوية بالإطار القانوني للغة المحدد من قِبل السلطة، والتخطيط اللغوي بالأنشطة التي تستهدف بنية اللغة ووضعها. وتباينت وجهات النظر بين الباحثين الأمريكيين والباحثين الأوروبيين حيال ذلك، إذ مال الأمريكيون إلى التشديد على الجوانب التقنية لهذا التدخل في الأوضاع اللغوية التي يمثلها التخطيط، ولا يعبأون كثيراً بمسألة السلطة الموجودة وراء أصحاب القرار، فالتخطيط بالنسبة إليهم أكبر أهمية من السياسة. أما الباحثون الأوروبيون (الفرنسيون والإسبان والألمان) فهم أكثر عناية واهتماماً بمسألة السلطة. [٦٢]

وقد تزامن مع فترة إدراك التمييز هذه بين المصطلحين ظهور العديد من المصطلحات المرادفة لمفهومي السياسة والتخطيط اللغويين، منها: التنظيم اللغوي وإدارة اللغة وهندسة اللغة والتهيئة اللغوية، وغيرها. ورغم هذا الزخم من المصطلحات لم يظهر مفهوم جلي لكل من السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، بل تباينت المفاهيم حسب المدارس وطبيعة المجتمعات ومشاكلها ومعطياتها، فاستُعمل المصطلحان بطريقة مبهمة، نجدهما في بعض الأحيان مترادفين يوردهما الباحثون للدلالة على أمر واحد؛ لذلك سنخصص هذا المبحث محاولين قدر الإمكان تحديد ماهية كل من السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، والتطرق إلى أهداف السياسة اللغوية واتجاهاتها وبيان مرتكزاتها وكيفية بناء نظريتها. ومن جهة أخرى نقف على تحديد مفهوم التخطيط اللغوي وأهدافه وعملياته ومنفذيه، ومن ثم نوضح علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي.

[٦٢] المرجع السابق، ص ١٢.

٣,٢. السياسة اللغوية (المفهوم والنظرية)

٣,٢,١. مفهوم السياسة اللغوية:

تحيل السياسة اللغوية على نشاطات يمارسها الساسة تجاه اللغة وصياغتها في شكل قرارات ومواد دستورية وتشريعية. والسياسة اللغوية فرع من علم السياسة العام، الذي يُعرفه إ. ديفيد ***E. David*** بأنه "ذلك السلوك وتلك المجموعة من التفاعلات التي تصاغ من خلالها الرسمية والقرارات الملزمة، ويتم تنفيذها لصالح المجتمع."[٦٣] ويتفرع من علم السياسة العام عدة سياسات، أبرزها (السياسة اللغوية والسياسة الاقتصادية والسياسة الثقافية). وعلى الرغم من تعدد مذاهب النظرية السياسية العامة وأصولها فإنها تتفق في مسألة تقاطع أنماط السياسات، وأن كل سياسة منها جزء لا غنى عنه في السياسات الأخرى،[٦٤] أي أن السياسة اللغوية لا تستقيم دون أن تتجزأها رؤية للسياسة الاقتصادية والثقافية الممارسة في البلاد، والعكس صحيح.

وتعرف نظرية صنع القرار بأنها "محاولة تحليل العوامل المؤثرة على الاختيارات بطريقة منظمة."[٦٥] وهذا يعني أن ممارسة الساسة للأنشطة تجاه اللغة وتحديد فلسفة الدولة تجاه اللغة أيضاً يقتضي دراسة كافة المجالات الحيوية المؤثرة فيها وتحليلها.

إن السياسة اللغوية فسيفساء من العوامل المتقاطعة، فهي جزء لا غنى عنه في كافة مجالات السياسات الثقافية والاقتصادية، وليس ذلك فحسب، فهي مجال متعدد التخصصات؛ لاتصالها بعلوم التربية والاجتماع والنفس والجغرافيا واللسانيات الاجتماعية وغيرها؛ وذلك لما للغة من قيمة ثقافية واقتصادية وسيادية على المستوى الفردي والدولي والعالمي، علاوة على كونها أداة تواصل ورمز هوية.

---

[٦٣] نقلاً عن: كوبر، *التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي*، ترجمة: خليفة الأسود (ليبيا: مجلس الثقافة العام، ٢٠٠٦)، ص ١٦٤.

[٦٤] الفاسي الفهري، *السياسة اللغوية*، ص ٨٢.

[٦٥] كوبر، *التخطيط اللغوي*، ص ١٦٤،١٦٥.

وتعرف السياسة اللغوية في اصطلاح اللسانيات الاجتماعية بالتدخل السياسي القصدي الواعي؛ لتحديد الاختيارات اللغوية وتنظيم المشهد اللغوي من الناحية الرسمية المُعلنة. وقد عرف ب. لابورت ***B. Laporte*** السياسة اللغوية بأنها: "الإطار القانوني والتهيئة اللغوية كمجموع الأعمال التي تهدف إلى ضبط وضمان منزلة ما للغة أو عدة لغات. "[٦٦] ويعرفها ح. غازيل H. Gaziel بأنها: "الموجه لحركة الفعل اللغوي في المستقبل، وتحديد اختياراته؛ بما يتيح تحقيق أهداف معينة ونتائج مرغوبة، وهي معيارية وتتضمن أحكاماً قيمية."[٦٧] فهي الحركة الواعية الموجهة لضبط وضمان منزلة ما للغة أو عدة لغات؛ لتحقيق أهداف معينة في مجتمع معين.

ومن الملاحظ أن هذه التعريفات لم تجب عن السؤال: من الذي يتخذ القرار اللغوي ويحدد اختياراته؟ ولعل تعريف علي القاسمي للسياسة اللغوية يجيب عن هذا السؤال، إذ يرى أنها "نشاط تضطلع به ***الدولة***، وتنتج عنه خطة تصادق عليها مجالسها التشريعية، ويتم بموجبها ترتيب المشهد اللساني في البلاد، خاصة اختيار اللغة الرسمية، وينص على السياسة اللغوية للدولة في دستورها أو قوانينها أو أنظمتها، وأحياناً لا توجد نصوص قانونية متعلقة بالسياسة اللغوية، فتستشف تلك السياسة من الممارسة الفعلية." [٦٨] فالساسة وأصحاب السلطة في البلاد هم من يمارسون السياسة اللغوية ويصوغون موادها، سواء نُص عليها في الدساتير أو القوانين التشريعية، أو القرارات اللغوية التي تخص المؤسسات والمراكز اللغوية والعلمية، أم لم يُنص على ذلك، وإنما يُستشف من خلال ملاحظة الممارسات الفعلية في البلاد. ويترتب على هذا وجوب تنفيذ القرار اللغوي، وذلك من خلال عدة استراتيجيات. وهنا يأتي دور التخطيط اللغوي، فعملية التنفيذ لا تقتصر على عمل السلطة فحسب، وإنما تشارك فيها أجهزة الدولة

---

[٦٦] لويس كالفي، *السياسات اللغوية*، ص ١١.

[٦٧] نادية كمال، "اتجاهات حديثة في صنع السياسة التعليمية،" *مجلة مستقبل التربية العربية*، ع ٢٠ (٢٠٠١): ص ١٨١ – ٢١٤.

[٦٨] أحمد عزوز، "التخطيط اللغوي والمصطلحات المحايثة،" في: *أعمال الملتقى الوطني حول التخطيط اللغوي*، ج١ (٢٠١٢)، ص٧٠.

ومؤسساتها، والمراكز والمجامع العلمية والأدبية والدينية. والحق أنه متى ما كان المجتمع متقبلاً لهذه القرارات ولتنفيذها نستطيع القول إنها سياسة لغوية ناجحة.

إذن وعلى الرغم من تعدد تعريفات "السياسة اللغوية" في الصياغة فإنها تتفق في المضمون العام، من حيث كونها قرارات تنطوي على خيارات واعية تتعلق بالحالة اللغوية للدولة والمجتمع، أما التخطيط اللغوي فهو مجموع الإجراءات العملية المتبعة لتنفيذ قرارات السياسة اللغوية وتحقيق أهدافها.

٣,٢,٢. نظرية "السياسة اللغوية "

يُراعى في بناء نظرية السياسة اللغوية عدة أسس سياسية واقتصادية وثقافية وأيديولوجية تسهم في تحديدها تحديداً دقيقاً موجهاً، فتحديد ***موضوع*** نظرية السياسة اللغوية لا يستقيم ولا يقوم ما لم يدرس الاختيارات اللغوية داخل المجتمع وعناصر هذه الاختيارات على جميع مستوياتها (الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية والأسلوبية)، ومكانتها اللغوية، وليس ذلك فحسب، وإنما تأخذ في حسبانها أي مستوى من مستويات التجمع البشري ستكون، مهما بلغ حجمه (قبيلة، قرية، مدينة، تجمع إقليمي...). كما أن وجود السياسة اللغوية يتطلب محيطاً يتألف من علاقات لغوية وغير لغوية، ودراسة السياسة اللغوية مرتبطة بطبيعة محيطها اللغوي، إذ تهتم السياسة اللغوية بلغات محيطها ووظائفها ومستوياتها، وعدد متكلميها وهوياتهم، والوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المعني.[٦٩] وبناءً على ذلك فإن نظرية السياسة اللغوية تشتق مادتها الأساسية من تفاصيل التفاعلات بين المحاور الأربعة الآتية:

١- "المجتمع" كونه نسيجاً من الهويات الجماعية.
٢- اللغة أو اللغات التي يتواصل بها أفراد المجتمع.
٣- الدولة (بالمعنى الجغرافي للعبارة).
٤- "السلطة" من حيث كونها مؤسسة قادرة على صناعة القرار وتنفيذه.

---

[٦٩] محمد غاليم، "اللغة والهوية في ضوء النظرية السياسية،" في: *اللغة والهوية في الوطن العربي*، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣)، ص ٣١٨، ٣١٩.

(الخطاطة الآتية تمثل شكلياً تقريبياً للتفاعل المذكور).

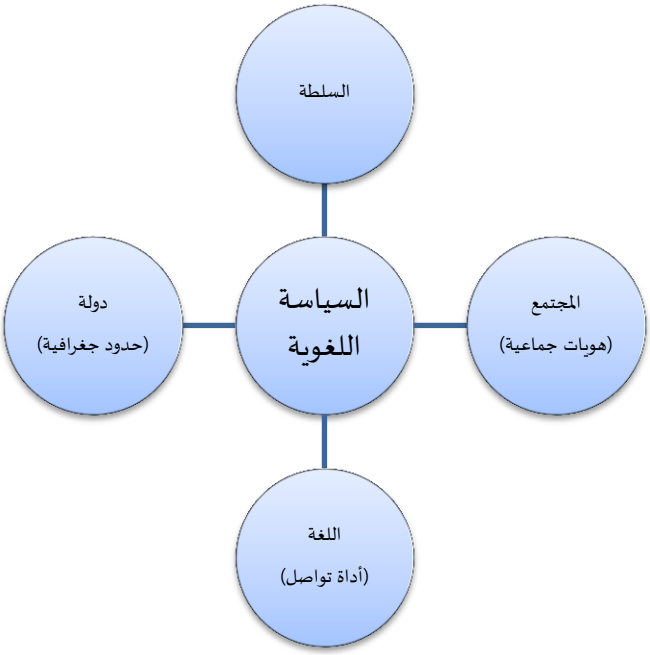

شكل (٣): مرتكزات نظرية السياسة اللغوية

إن السياسة اللغوية تستهدف تنظيم الحيثيات الاجتماعية للغة ووظائفها، واستشراف مستقبلها بتطويرها، وحفظ سماتها - بترسيمها وإقرارها في الدساتير والنصوص التشريعية- ولا سيما إن كانت لغة قومية أو ترابية، مرتبطة بهوية جماعة معينة في منطقة معينة؛ لذا فإن الدولة وما تحمله على أرضها من تاريخ وجماعات وهويات وثقافات هي المرجع الذي يتحكم في اتخاذ القرار السياسي ورسم السياسات اللغوية.

ولأجل ذلك فإن الساسة الذين يصنعون القرارات السياسية المتعلقة بالشأن اللغوي لا يستقيم عملهم في هذا الخصوص إلا بالاحتكام إلى مكونات هذا المرجع وحيثياته بجميع تفصيلاته وتعقيداتها، بدءاً بتحديد "النسق اللغوي" المستهدف بالقرار السياسي حاضره ومستقبله وسياقه التاريخي والاجتماعي، والحجم المتوقع لتفاعل المجتمع مع نتائج القرار السياسي ومخرجاته، وانتهاءً بتوفير الإمكانيات والشروط الموضوعية لنجاح القرار السياسي.

إن صناعة القرار السياسي المتعلق بالشأن اللغوي حركة "قصدية" و "واعية" بامتياز؛ ولأجل ذلك أن يقال إنها تمثل بالنسبة إلى "التخطيط اللغوي" بعداً نظرياً أساسياً وعمقاً استراتيجياً بالمعنى السياسي الدقيق للعبارة.

يمكن أن نميز في هذا الصدد بين ثلاثة توجهات[٧٠]:

أ- سياسة "التجنيس اللغوي للمجتمع"؛ وذلك بالاعتراف بلغة رسمية واحدة، ومحاصِرة مظاهر التنوع اللغوي والثقافي ضمن الحدود الاجتماعية والعرقية الضيقة، وعدم السماح لهذا التنوع باحتلال الخطوط الأمامية للمشهد الرسمي العام.

ب- سياسة "التعددية اللغوية والثقافية"، التي تقوم على منح اللغات الكبرى الأساسية في المجتمع وضعاً قانونياً متساوياً.

ت- سياسة "حصر التعدد اللغوي" في لغتين رسميتين.

وستتضح أكثر هذه الاتجاهات التي تنحوها الدول بحسب أوضاعها ومتطلباتها في الفصل القادم الذي سنتناول فيه أنواع السياسات اللغوية الممارسة في دول العالم.

٣,٣. التخطيط اللغوي

يقصد بالتخطيط اللغوي كل الجهود الواعية الرامية إلى التأثير في بنية التنويعات اللغوية أو في وظيفتها، وهذا التحديد هو الذي يحظى بالقبول عامة.[٧١] إذ تشمل هذه الجهود إنشاء قواعد الإملاء، وتحديث البرامج وتوحيدها، أو توزيع الوظائف بين اللغات في المجتمعات متعددة اللغات وإسناد وظائف إلى لغات بعينها[٧٢]. و عُرف هوجن ١٩٥٩ بأول من كتب بطريقة علمية عن التخطيط اللغوي متأثراً ومحاكياً التخطيط الاقتصادي. ويعرف هوجن التخطيط اللغوي بأنه "عملية تحضير الكتابة وتقنينها وتقعيد اللغة وبناء المعاجم؛ ليستدل ويهتدي

---

[٧٠] زكريا، *قضايا ألسنية*، ص ١٦.

[٧١] جيمس طوليفسن، *السياسة اللغوية خلفياتها ومقاصدها*، ترجمة: محمد خطابي (الرباط: مؤسسة الغني للنشر، ٢٠٠٧)، ص ٢٥.

[٧٢] المرجع السابق، ص ٢٥.

بها الكتاب والأفراد في مجتمع ما،"[٧٣] إلا أن هوجن نفسه صار ينظر إلى هذه الأنشطة على أنها نتاج التخطيط اللغوي. ويعرف التخطيط اللغوي كل من جرنود وروبين بأنه "تغيير متعمد في اللغة، أي أنه تغيير في بنية اللغة وأصواتها أو وظائفها أو كليهما، ويتمحور حول إيجاد حلول للمشكلات اللغوية، ويتصف بصياغة البدائل وتقييمها لحل مشكلات اللغة وتوفير أفضل الخيارات المحتملة وأكثرها فعالية."[٧٤]

وقد عُرِف مفهوم التخطيط اللغوي أول الأمر بأنه اختيار لغة من بين عدة لغات، ومن ثم تطور هذا المفهوم ليشمل التدخل في بنية اللغة، وذلك ما أُطلق عليه "تطوير اللغة أو ارتقاؤها." وقد ميز جيرنود بين عملية التدخل في اختيار اللغة والتدخل في إصلاحها وتهذيبها، فسمى العملية الأولى "تحديد اللغة"، وهذه التسمية تقابل تسمية نيوستوبني بـ"اتجاه السياسة"، وهي اختيار لغة من بين عدة لغات واستخدامها لغة رسمية أو وسيلة للتعليم. بينما سمى جيرنود العملية الثانية "تطوير اللغة"، ويقابلها تقريباً تسمية ج. نيوستوبني ***J. Neustuphy*** "اتجاه الصقل أو التهذيب"، وهو كما أسلفنا تدخل لإصلاح اللغة من تنقية أو تحديث أو تقييس، إلخ[٧٥]. واستقر الأمر نسبياً في تحديد مفهوم التخطيط اللغوي، وأصبح يطلق على جميع الأعمال الممنهجة والمتسقة للتدخل في اللغة على مستويين أو مرحلتين - إن صح التعبير - السابقة إحداهما على الأخرى، وهما مرحلة رسم السياسة اللغوية (قرارات تحدد وضع اللغات ووظائفها)، وتنفيذ السياسة اللغوية (تطبيق القرارات على أرض الواقع)، وسنفصل في هذه المسألة لاحقاً.

وعليه فإن التخطيط اللغوي هو الجهود العملية المتكاملة للتأثير في الاستعمال والتطور اللغوي بناء على قرار لغوي سابق، فحينما يصادق أصحاب القرار

---

[٧٣] عزوز، *التخطيط اللغوي*، ص ٦٣.

[74] Jerudd Bjorn and Joan Rubin, "Introduction: language planning as an element in jernudd," in: Joan Rubin etal., *Can language Be Planned? Sociolinguistic theory and practice for developing nations* (Hawaii: The university Press of Hawaii, 1971) ,p Xvi.

[٧٥] فاسولد، *علم اللغة الاجتماعي*، ص ٤٣٧.

(الساسة) على هذه الخطة اللغوية أو تلك، فإنها ستصبح سياسة لغوية للدولة تلتزم الحكومة تنفيذها. [٧٦]

٣,٣,١. أهداف التخطيط اللغوي:

تختلف أهداف التخطيط اللغوي ونشاطاته طبقاً لمتطلبات كل لغة واحتياجات مجتمعاتها. وقد اختلف الباحثون في تحديد أهداف التخطيط اللغوي، فرأى فريق منهم أن عملية التخطيط اللغوي تستهدف المشكلات اللغوية، وفريق آخر يرى أن الهدف من عملية التخطيط اللغوي هو تسهيل التواصل، إذ يرى ك. غادلي ***K. Gadelii*** أن الناس اليوم لا يستطيعون التواصل فيما بينهم كما كانوا يفعلون سابقاً؛ لذا فإن الهدف من التخطيط اللغوي هو تسهيل التواصل على ثلاثة مستويات: (المحلي والإقليمي والدولي.) [٧٧] وعلى الرغم من ضرورة التخطيط لأهداف التواصل فإنها ليست بالأهداف الكافية التي تستهدفها عملية التخطيط اللغوي، وإنما تهدف كذلك إلى تحديد مكانة اللغات وإصلاح مُتُونها، ويمكن حصر القضايا المستهدفة بالتخطيط في النقاط الآتية[٧٨]:

١– وضع المقاييس للكتابة الصحيحة و الكلام الجيد.

٢ – ملاءمة اللغة بوصفها وسيلة تعبير للشعب الذي يستعملها.

٣ – قدرة اللغة على أن تكون أداة الإبداع الفكري والعلمي.

٤ – عدم القدرة على التفاهم بين المجتمعات اللغوية المتنوعة ضمن الدولة الواحدة.

٥ - اختيار لغة التعليم.

٦ – ترجمة الأعمال الأدبية.

---

[٧٦] كاضم المياحي، "التعدد والإزدواج في ضوء السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي،" في: *أعمال الملتقى الوطني حول التخطيط اللغوي*، ج١ (٢٠١٢)، ص ٨٠.

[77] . karl Gadelii, *language planning: theory and practice*. (Paris: UNESCO, 1999) ,p_

[٧٨] زكريا، *قضايا ألسنية*، ص ١١.

٧ – اعتماد اللغة المناسبة للتبادل العلمي.

٨ – القيود الموضوعة على الاستعمال اللغوي.

٩ – التنافس بين اللهجات و الارتقاء بلهجة إلى مرتبة اللغة الرسمية.

١٠ – المحافظة على التوازن بين مصلحة الدولة ومصلحة الأفراد في المجال اللغوي.

جُل هذه القضايا تتعلق بالتغيير أو الإصلاح في بنية اللغة، فقد يكون الهدف تنقية لغوية أو إحياء لغة ميتة أو التقييس اللغوي...، أم هي قضايا تتعلق بالاختيارات اللغوية في المجتمعات المتعددة لغوياً، أم تحديد مجالات استخدام اللغات ووظائفها في القطاعات المختلفة. ورغم هذه القضايا والمشكلات اللغوية التي بالفعل يسعى التخطيط اللغوي إلى تقويمها فإن ثمة أهدافاً غير لغوية للتخطيط اللغوي، ونستشهد هنا برأي ر. كوبر ***R.cooper*** الذي يتلخص في أن أهداف التخطيط اللغوي قد لا تستهدف اللغة، وإنما ثمة أهداف مضمرة وغير مُعلنة، يقول كوبر :

"التخطيط اللغوي محاولة لإيجاد حل للمشكلات اللغوية، ولكنني أراها مضللة؛ لأنها تحوّل الأنظار عن البواعث الحقيقية الخفية للتخطيط اللغوي... إننا نؤكد أن المنطلقات السياسية والاقتصادية والعلمية... إلخ تقوم بدور ***الباعث والمثير الأساسي*** لإحداث التخطيط اللغوي."[٧٩]

فلو تأملنا حركات التخطيط اللغوي في التجارب الدولية لاستدلَلْنا على ما يعنيه كوبر، فإحياء اللغة العبرية في الكيان الصهيوني ليس إلا لإثبات هوية وإيجاد وطن مستقل، وكذلك الحملة النسوية التي شُنت ضد الاستعمال اللغوي المنحاز للرجال في الولايات المتحدة الأمريكية ليست إلا لتحسين أوضاع المرأة، ذلك على سبيل المثال لا الحصر، والقاعدة تخص لا تعم.

[٧٩] كوبر، *التخطيط اللغوي*، ص ٧٧.

٣,٣,٢. عمليات التخطيط اللغوي:

إن الاهتمام بالتخطيط اللغوي داخل الأمة على وجه العموم اهتمامٌ ذو غايات تنموية، تسعى لتطوير دخل الأمة وتوفير الرفاهية لمجتمعاتها، بل أصبح التخطيط ضرورة ملحة لتحقيق التنمية الوطنية المخطط لها؛ لذلك فإن المسؤولية لا تقع على عاتق الساسة والقادة، وإنما هي مسؤولية الجميع.[٨٠]فالتخطيط اللغوي يمثل عدة عمليات منظمة لإيجاد حلول للمشكلات اللغوية، تتطلب موقفاً ودوراً من جميع أفراد المجتمع ومؤسساته. ويتفق الباحثون على أن التخطيط اللغوي يشمل ثلاث عمليات أساسية: (تحديد الأهداف وتطبيقها وتقييمها).[٨١] وهذه العمليات الأساسية تُحدد في عدة مراحل، اختلف الباحثون في توحيدها وعلماء اللسانيات الاجتماعية في تقديم نماذجها.[٨٢] إلا أن الجميع اتفق في مبادئها، ونستشهد هنا بالمراحل التي قدمها روبين للتخطيط اللغوي:[٨٣]

١ – **تقصي الحقائق:** يجب أن تتوافر كمية كبيرة من المعلومات عن خلفية الموضوع قبل أن يتخذ أي قرار تخطيطي بشأنه. إذ ينبغي أن تكون عملية الدراسة وتقصي الحقائق شاملة كافة المستويات التي يتضمنها الإطار المرجعي للدراسة بشواهد من واقع الظاهرة موضع البحث؛ كأن تؤسس قاعدة كمية بعدد اللغات واللهجات، وعدد متكلميها، ووضع اللغات الاجتماعي والمعجمي والأسلوبي...، وأوجه الالتقاء والافتراق بين اللغة ولهجاتها[٨٤].

٢ – **التخطيط:** تتخذ القرارات الفعلية، إذ يحدد المخطط الأهداف، ويختار الاستراتيجيات، ويتنبأ بالمحصلة. فبناء على إطار المحك المرجعي، يمكن التنبؤ بمن

---

[80] Charles Ferguson and Jyotirindra Das Gupta, *Problems of the language planning: language planning processes* (Paris: MOUTON publishers, 1977) ,p4.

[٨١] المرجع السابق، ص ٤-٦

[٨٢] للاستزادة حول نماذج التخطيط اللغوي، انظر: كالفي، *السياسات اللغوية*، ص ١٤-٥٢.

[٨٣] نقلاً عن رالف فاسولد، *علم اللغة*، ص٤٤٦.

[٨٤] لطيفة النجار، "اللغة العربية بين أزمة الهوية وإشكالية الاختيار،" في: *اللغة والهوية في الوطن العربي- إشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية* (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،٢٠١٣)، ص٢٢٠.

سيخطط ويؤثر في سلوك الآخرين، ومن الآخرون، والتنبؤ بالوسائل وكذلك الفوائد؛ ومن ثم تتخذ القرارات الفعلية.

٣ - **التنفيذ:** تنفذ قرارات التخطيط، سواء كان التنفيذ حركة إصلاح أو تنقية أو إحياء لغة ميتة، إلخ.

٤- **ردود الفعل:** في هذه المرحلة يكتشف المخطط مدى نجاح تنفيذ الخطة، من خلال ردود فعل المجتمعات وتفاعلها مع التطبيق.

٣,٤. علاقة التخطيط اللغوي بالسياسة اللغوية

اختلف الباحثون في تحديد العلاقة بين السياسة والتخطيط اللغويين، وما زال هذا الاختلاف قائماً إلى هذه الساعة، بل إن نظريات كل منهما ليست ثابتة، وإنما نستطيع أن نصفها بالثابتة نسبياً. فكثيراً ما يتبادر إلى الأذهان أيهما أسبق السياسة أم التخطيط؟ وأيهما يشمل الآخر: فهل السياسة اللغوية جزء من التخطيط اللغوي أم العكس صحيح؟

إن العلاقة بين السياسة والتخطيط اللغويين علاقة ***تبعية***، فعلى الرغم من اختلاف أصول العلمين العامة[٨٥] فإنهما فرعان متخصصان في المسألة اللغوية. وتفضي هذه العلاقة إلى أن التخطيط اللغوي تابع للسياسة اللغوية، أي أن يكون رسم السياسة اللغوية وتنفيذها من خلال تطبيقاتها: (تقييس لغات ميتة وإصلاحها وإحيائها، إلخ) في ضوء ما ينص عليه الدستور وتقتضيه السياسة اللغوية في البلاد، فالسياسة اللغوية لها ***أسبقية وسببية*** بالنسبة إلى التخطيط اللغوي، وهي بمثابة الموجه والمحدد لحركته؛ وذلك لأن السياسة اللغوية إطار نظري وقانوني بالنسبة إلى التخطيط اللغوي، فلا يمكن للمخططين التخطيط دون وجه قانوني. انظر الشكل (٤)

[٨٥] أي أن السياسة اللغوية فرع من علم السياسة العام، والتخطيط اللغوي فرع لحقل أعم وهو التخطيط الاجتماعي.

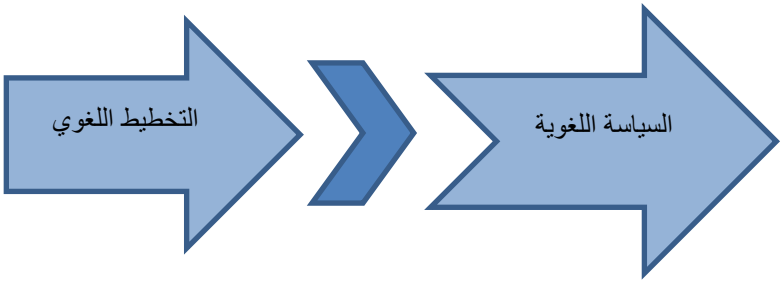

شكل(٤): علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي

والواقع أن مفهوم التخطيط اللغوي يفترض وجود سياسة لغوية، والعكس ليس صحيحاً، وذلك لأن للسياسة اللغوية وظيفتين (عملية، ورمزية)، أما الوظيفية العملية فتتمثل في إتباع القرار اللغوي بتخطيط، أي أن يوضع القرار موضع التنفيذ، أما القول إن للقرار وظيفة رمزية فذلك يعني أنه لم يوضع قط موضوع التنفيذ، أو لأنه لا يمكن تنفيذه في مرحلة أولى. [٨٦]

وإذا كانت السلطة والقوى السياسية في البلاد هي من توجه السياسة اللغوية إلى اختيارات لغوية بعينها، فالأمر لا يقل في التخطيط اللغوي؛ إذ يحظى رسم السياسة اللغوية وتنفيذها باهتمام الدولة وأصحاب السلطة في البلاد، وذوي الشأن اللغوي ممن يصرح لهم بذلك.

وبما أن الرسم والتخطيط للسياسة اللغوية شأنهما شأن التخطيط لأي سياسة ثقافية أو اقتصادية فإن ما ينطبق على السياسات ينطبق عليهما، فمتخذو القرارات السياسية عامة ينحصرون بين ثلاثة أطراف: (النخبة الرسمية، المؤثرين، الحكومة). ويميز أ.ايلزوورث وج. ستانكي ***A. Ellsworth and J. Stahnke*** بين الأطراف الثلاثة:

"تمثل النخبة الرسمية أولئك المفوضين رسمياً لرسم السياسات واتخاذ القرارات، مثل الرؤساء وحكام الأقاليم وأعضاء البرلمانات وممثلي التجمعات المختلفة والمدراء العامين ومدراء المدارس. أما المؤثرون فهم الطبقة المترفة في المجتمع، وهم الذين يحصلون على أكثر ما يمكن الحصول عليه مما هو متوفر. ويقصد بالحكومة أصحاب القرار الحقيقيون، ويكونون عادة وليس بالضرورية

[٨٦] كالفي، *حرب اللغات*، ص٢٢٢.

من بين أفراد النخبة الرسمية، وقد ينتمون أيضاً إلى شريحة المؤثرين، وأحياناً أخرى يجمعون بين شريحتي النخبة والمؤثرين. كما أن ذلك لا ينحصر في الأطراف الثلاثة فحسب، بل متى ما تقدم عدد من الأفراد أو مجموعة معينة بمقترحات أو توصيات لم يعترض أحد عليها أو يزاحم على إضعافها فإن هؤلاء الأفراد أو تلك المجموعة هم صناع القرار الحقيقيون."[٨٧]

ومما سبق نستنتج الآتي: انظر جدول(٢):

جدول (٢): أوجه الفرق بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي

وجه المقارنة	السياسة اللغوية	التخطيط اللغوي
العلاقة	سابق	لاحق
الشكل	(نظري): مواد دستورية وتشريعات لغوية رسمية.	(نظري): قرارات وتشريعات مؤسساتية (تطبيقي): استراتيجيات التخطيط "حركات إصلاح، وتقييس وإحياء..."
المنفذ	الساسة وأصحاب السلطة	النخبة الرسمية- المؤثرون – الحكومة – المجامع العلمية والأدبية – الأفراد

[٨٧] نقلاً عن: كوبر، *التخطيط اللغوي*، ص ١٦٦- ١٦٧.

الخلاصة:

وبعد أن حاولنا استعراض ميادين المعرفة التي تفرعت منها كل من السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، وبيان موقعهما من هذه الميادين، وبيان علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي، والوقوف على المفاهيم والإجراءات- فإننا نقدم تلخيصاً لأهم ما ورد في هذا الفصل عبر النقاط الآتية:

أ- علاقة السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي باللسانيات التطبيقية والاجتماعية علاقة جزء بكل.

ب- السياسة والتخطيط اللغويان في اللسانيات التطبيقية يعدان مرحلة أساسية من مراحل أي مشروع يستهدف اللغة.

ت- يتمثل دور السياسة والتخطيط اللغويين ضمن اللسانيات الاجتماعية، في تقديمهما حلولاً للمشكلات اللغوية كالازدواجية والثنائية اللغويتين، ويسعيان لخدمة اللغة وتنظيمها في المجتمعات.

ث- السياسة اللغوية نشاط صريح تجاه اللغة يمارسه الساسة، ويصاغ في شكل مواد دستورية ونصوص تشريعية.

ج- تختلف السياسات اللغوية باختلاف طبيعة الدول، واحتياجات مجتمعاتها.

ح- يسعى التخطيط اللغوي للتأثير في وضع اللغة وبنيتها، في ضوء ما تستهدفه السياسة اللغوية.

خ- العلاقة بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي علاقة تلازمية تكاملية.

د- ترتكز كل من السياسة والتخطيط اللغويين على عدة مرتكزات ومبادئ اجتماعية وثقافية واقتصادية وأيديولوجية.

ذ- يمر التخطيط اللغوي بمرحلتين:

١. الرسم: وذلك بأن يصدر الساسة أو النخبة أو المؤثرون أو المراكز الأدبية والعلمية قرارات لغوية تتعلق بوضع اللغة في ضوء ما تنصه السياسة اللغوية في البلاد.

٢. التنفيذ: وذلك بتنفيذ القرارات اللغوية في مشروعات لغوية لمجالات مختلفة قد تكون تعليمية، أو إعلامية، أو ثقافية، إلخ.

الفصل الثاني:

أنواع السياسة اللغوية واستراتيجيات التخطيط اللغوي

مدخل:

تتطلع الدول إلى رسم فلسفة لغوية مستقرة مثالية قدر الإمكان تلائم الوضع اللغوي فيها، وهذه الفلسفة تطلب تدخلاً سياسياً يُسير الأمور بحسب رؤية الدولة، مراعيةً الأمكنة والأزمنة، والحاجات، والتوجهات الثقافية والسياسية والاقتصادية.

وقد خصصنا هذا الفصل لنوضح فيه صور تدخُّل الدولة في الأوضاع اللغوية على المستوى السياسي والتطبيقي، وذلك ببيان أنواع السياسات اللغوية والاستراتيجيات المتبعة لتحقيق أهداف تلك السياسات.

ويتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث: نتناول في الأول أنواع السياسة اللغوية الممارسة في كل دول العالم تعريفاً وتمثيلاً، وفي المبحث الثاني نستعرض استراتيجيات التخطيط اللغوي بالوقوف على أنماط التخطيط اللغوي وتطبيقاته، أما المبحث الثالث فسنخصصه لعرض تجربتين دوليتين ناجحتين في تخطيطهما اللغوي.

١. أنواع السياسة اللغوية[٨٨]

تتطلع الدول دائماً إلى أن تكون في مصاف المتقدمة؛ فترسم لنفسها خطة مستقبلية غالباً ما ترتبط بالذاتية الثقافية والفائدة الاقتصادية، وهذه الرؤية تتطلب تدخلاً سياسياً على جميع الأصعدة لا سيما السياسة اللغوية؛ ذلك لوجود علاقة بين قوة الأمم وقوة لغاتها منذ الأزل، فالدول الأوروبية اليوم تتصدر

[٨٨] الآلية التي تم اعتمادها في الاستفادة من موقع جامعة لآفال في موضوع أنواع السياسات اللغوية، تمثلت في ترجمة النص الفرنسي إلى اللغة الإنجليزية، بواسطة برمجيات الترجمة الآلية، ومن ثم نقل محتوى الترجمة إلى العربية. انظر: Jacques LECLERC, dans L'aménagement linguistique dans le monde Québec, TLFQ, Université Laval,2015. : [http://www.axl.cefan.ulaval.ca/], (8-10-2014).

قائمة الدول المتقدمة، ولغاتها قويت بقوتها داخل حدودها وخارجها؛ ذلك لأن اللغة عُملة ورأس مال كلما استعملت ارتفعت فوائدها وضعفت كلفتها، فالحديث عن الأسواق والخدمات اللغوية والتقييم الاقتصادي لكل سياسة لغوية[٨٩] أصبح من أبرز اهتمامات الدول المتقدمة، التي تأبى أن تتزعزع مكانتها عالمياً.

ونظراً لتحول البيئات اللغوية اليوم إلى بيئات متعددة الألسن؛ بحكم العولمة وتداخل الثقافات والتنافس العلمي والاقتصادي...، فإنه يحتم قيام سياسة لغوية للدولة تأخذ على عاتقها أولاً مسؤولية تحديد اللغة الرسمية، وغالباً ما تعطي أولويتها في الاختيار للغاتها المرتبطة بهويتها وترابيتها؛ طبقًا لمبدأ الترابية،[٩٠] وحفاظاً على حقوق المواطنين في لغتهم الأولى أو اللغة الأم، وإنصافاً وعدلاً بين اللغات ومتكلميها[٩١]، وفي بعض الدول المتعددة لغويًا يتم ترسيم اللغات مروراً بالشروط الآتية:[٩٢]

أ- **الانتقاء:** يعني اختيار اللغة لتصبح لغة معيارية، وهذا الانتقاء إما أن يكون انتقاء للغة لها امتيازات سياسية أو اقتصادية، أو لكونها لغة الغالبية العظمى، أو يمكن اختيار لغة ليست ملكاً لأي مجموعة لغوية.

ب- **المعيرة:** تعني خضوع اللغة لعملية تقعيد تهم كل الجوانب اللغوية.

ت- **التأهيل الوظيفي:** يقصد به استعمال اللغة في كل الوظائف التي لها ارتباط بالمؤسسات الحكومية والبحوث العلمية والمجالات الأدبية.

---

[٨٩] الفاسي الفهري، *السياسة اللغوية*، ص ٨.

[٩٠] "الترابية اللغوية: أن تصبح كل لغة سيدة في جزء من ترابها، وتكون لها الوظيفة العليا، وهي التي تُستعمل لغة رسمية في حدود ترابيتها،" للاستزادة انظر: الفاسي الفهري، *السياسة اللغوية*، ص١٦٧.

[٩١] المرجع السابق، ص١٦٠.

[٩٢] رشيد بلحبيب "الهويات اللغوية في المغرب من التعايش إلى التصادم،" في: *اللغة والهوية في الوطن العربي- إشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية* (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،٢٠١٣)، ص٢٧٦.

والملاحظ أن السياسة اللغوية ينبغي أن تضع في حسبانها عدة أسس عند اختيارها اللغات الرسمية "أساس تاريخي وكمي وثقافي ووظيفي"؛ ومن ثم يأتي القرار الرسمي، وتسن القوانين التشريعية التي تحدد موقع اللغات واستعمالاتها، وصولاً إلى تعيين المؤسسات المخولة بالتخطيط والتنفيذ، ويمكننا رؤية السياسة اللغوية منظومة متكاملة من المجهودات الحثيثة؛ بدءاً بالمرحلة الأولى في شكلها النظري، وانتهاء بتوجهاتها التنفيذية، وعليه نحدد ما يشمله مفهوم السياسة اللغوية في النقاط الآتية:

١- القرار السياسي المتخذ من قِبل السلطة العليا في الدولة، الذي يقتضي أن تكون اللغة الوطنية بصفة رسمية في جميع المجالات الحيوية في البلاد (التجارية والتعليمية والمعاملات الشخصية...).

٢- التشريع: تمثله القوانين والأنظمة التي تسنها المجالس التشريعية في الدولة، واللوائح التي تفسرها، والقرارات والتعليمات الصادرة من مؤسسات الدولة وإدارتها. فتتخذ التشريعات اللغوية في عدد من الدول المعاصرة عدة أشكال، منها إصدار "قانون اللغات" في الدولة أو قانون اللغات في إقليم محدد[٩٣]. ويحدد قانون اللغات وضع اللغة الرسمية في عدة حقول:

أ- الحقل الإداري والقضائي: بأن يفرض اللغة الرسمية في معاملات الدوائر الحكومية ومراسلاتها.

ب- حقل الاستهلاك: بأن يخاطب المستهلك باللغة الرسمية، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الإرشادية،أم بطرق الإعلان والدعاية.[٩٤]

ت- حقل المعاملات القانونية: بأن تتم جميع العقود والاتفاقيات باللغة الرسمية، سواء عقود العمل أم العقود التجارية.

ث- حقل التعليم: فيه يحدد موقع اللغة الوطنية ومواقع اللغات الأخرى في المنظومة التعليمية.

---

[٩٣] محمود حجازي، "رؤية مجتمعية من أجل سياسة لغوية،" في: *مجمع اللغة العربية بالقاهرة*،ج ١١٢ (٢٠٠٨): ص٣٩.

[٩٤] أحمد الضبيب، "المحور الثاني: السياسة اللغوية،" في: *لننهض بلغاتنا-مشروع لاستشراف مستقبل اللغة العربية* (لبنان: مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٢)، ص١٩٧، ١٩٨.

وليس ذلك فحسب، وإنما تتولى التشريعات قضية تحديد الحقوق اللغوية للأقليات، وجوانب تنفيذها وتحديد السلطة المختصة بالتخطيط اللغوي ومتابعة التنفيذ.[٩٥]

٣- التطبيق: يكون من خلال هيئة عليا في كل دولة، تكون مرجعاً لتنفيذ السياسة اللغوية، تتولى التخطيط لها ضمن استراتيجيات وبرامج ملاءمة للأوضاع في الدولة، وتراقب الهيئة تنفيذ السياسة على صعيد الواقع[٩٦].

وبناءً على المساعي السياسية تجاه اللغة، فإننا نتولى هنا مهمة الوقوف على أنواع السياسات اللغوية المتبعة في جميع دول العالم حسب فلسفتها، مع تقديم نماذج دولية، نستحضر فيها عنصرين من أهم المعطيات التي تسهم في توجيه السياسة اللغوية وتحديد القرار السياسي. هما:

١- **المعطيات الكمية:** عدد اللغات وعدد الناطقين بكل لغة.

٢- **المعطيات القانونية:** منزلة اللغات المتعايشة المعترف بها دستورياً مع إرفاق نص الدستور، بغض النظر عن القوانين اللغوية التي تحدد وظائف اللغات ووضعها في مرافق الدول، فهي عمل سياسي لا محالة إلا أنها تأتي في مرحلة لاحقة مرتبطة بالتخطيط اللغوي واستراتيجياته.

١,١. سياسة الاحتواء

مصطلح سياسة الاحتواء (***Assimilation policy***) يطلق تحديداً على الاستعمال الممنهج لمجموعة من الوسائل، التي تكون غايتها التسريع من إيقاع تهميش أقلية لغوية، أو تصفيتها نهائياً.

تلجأ سياسة الاحتواء إلى وسائل تدخُّل غير ناعمة أو (عنيفة) نحو الإقصاء والتهميش الاجتماعي، والأمر يصل في بعض الحالات المتطرفة إلى الاضطهاد الشامل والإبادة الجماعية... في بعض الأحيان قد تتخذ مظاهر أكثر مقبولية، كأن تنصّ الدولة في نصوصها الأساسية على مبدأ المساواة في الحقوق اللغوية، مع

---

[٩٥] حجازي، *رؤية مجتمعية*، ص٣٩.

[٩٦] الضبيب، "السياسة اللغوية،" ص ١٨٢.

اللجوء في الواقع إلى ممارسات تتعارض كلياً ومنهجياً مع هذه الحقوق شكلاً ومضموناً. ومن أشهر الدول التي تنحو بسياستها اللغوية منحى "الاحتواء" تركيا والبرازيل وأفغانستان وباكستان وإيران، والبيانات التي يتضمنها الجدول الآتي المتعلق بالنموذج الإيراني تعد صورة واضحة جداً عن طبيعة سياسة الاحتواء وبنية السياق العام (الثقافي والعرقي واللغوي)، الذي يتحكم في صناعة القرار السياسي المبني على خطة احتواء التنوع اللغوي بتجفيف منابعه على المستوى الرسمي.انظر جدول (٣).

جدول (٣): نموذج إيران

إيران	
العاصمة	طهران
السكان	٧٨ مليون نسمة (في ٢٠١٤)
اللغة الرسمية	الفارسية
الأغلبية اللغوية	الفارسية (٥١%)
الأقليات اللغوية	الأذرية (٢٠٪)، الكردية (٩٪)، اليورية (٦,٦٪)، العربية (٢,١٪)، التركمانستانية (١,٥٪)، البلوشية (١,٣٪)، الأرمنية (٠,٢٪)، الباشتو (٠,١٨٪)، تاليش (٠,١٧٪)، الدومرية (٠,١٪)، الآشورية، الجورجية، الكازاخية، وغيرها.
المواد الدستورية (اللغة)[٩٧]	المادة (١٥): اللغة والكتابة الرسمية والمشتركة: هي الفارسية لشعب إيران، فيجب أن تكون الوثائق والمراسلات والنصوص الرسمية والكتب الدراسية بهذه اللغة، ويجوز استعمال اللغات المحلية والقومية الأخرى في مجال الصحافة ووسائل الإعلام العامة، وتدريس آدابها في المدارس إلى جنب اللغة الفارسية. المادة (١٦): بما أن لغة القرآن والعلوم والمعارف الإسلامية هي العربية، وأن الأدب الفارسي ممتزج معها بشكل كامل؛ لذا يجب تدريس هذه اللغة بعد المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة الثانوية في جميع الصفوف والاختصاصات الدراسية.

[٩٧] الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مجلس الشورى الإيراني، *دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية*، ١٩٤٩.

١,٢. سياسة عدم التدخل

سياسة عدم التدخل (***Policy of non-intervention***) تقوم على مبدإ اللامبالاة بحقيقة التنوع اللغوي في المجتمع (أي التنكر لحقيقة وجود مجموعات لغوية مختلفة).

تقوم سياسة التنكر واللامبالاة هذه على ترك قضية تعدد المجموعات اللغوية لتفاعلات ميزان القوى بحكم الواقع، ويتعلق الأمر في مثل هذه الحالة باختبار حقيقي وتخطيط استراتيجي ضمني يميل فيه ميزان القوة "بقوة الواقع" إلى فائدة اللغة المهيمنة.

وهذه السياسة من حيث المبدأ لا تقوم على نصوص رسمية ولا مكتوبة، ومع ذلك فهذه المقاربة (عدم التدخل) تجاه تعدد المجموعات اللغوية لا تمنع بعض الحكومات من إصدار تصريحات، أو من التصرف بموجب ممارسات إدارية، وذلك بإصدار نظم ومراسيم تتعلق بموضوع التعدد اللغوي، ويصل الأمر في بعض الحالات إلى تضمين نص الدستور بنوداً تتعلق بالموضوع.

بصفة عامة تنحو الحكومات منحى عدم التدخل، إذ لا تتخذ موقع الحكم بين المجموعات اللغوية، وتكتفي بتبني بعض الأدوات التشريعية.

ولتبرير سياسات لغوية مثل عدم التدخل في الوضع اللغوي العام، يتم التذرع بمبادئ (الاختيار الحر والتسامح وقبول الاختلافات، إلخ). وتمارس بعض الحكومات مزيجاً سياسياً في هذا الشأن، ومن أمثلة ذلك الجمع بين عدم التدخل وسياسة أخرى، أو تتخذ سياسات مختلطة تجمع بين التدخل وعدمه. ومن الدول التي تمارس هذه السياسة: النمسا وألمانيا وساحل العاج وكوبا والسنغال واليابان، وغيرها. والجدول الآتي لنموذج السنغال يُظْهِر منحى عدم التدخل جلياً من خلال استحضار مكوناته الاجتماعية اللغوية و الرسمية المعلنة. انظر جدول (٤)

جدول(٤): نموذج السنغال

السنغال	
العاصمة	داكار
السكان	١٢,١ مليون (في ٢٠١٢)
اللغة الرسمية	الفرنسية

الأغلبية	لا يوجد
الأقليات	حوالي ٤٠ لغة محلية، بما في ذلك الولوفية (٣٩,٧٪)، الفولانية (٢٦,٣٪)، السرسرية (١٠,٥٪)، مليناك (٩,٨%)، الديولانية (٢. ٤٪)، السونينكينية (٢,١٪)، العربية (١,٠٪)، البالانتيينية (٠,٧٪)، البامبارانية (٠,٥٪)، العربية اللبنانية (٠,٤٪)، وغيرها.
المواد الدستورية (اللغة) [٩٨]	المادة (١): ٢) اللغة الرسمية لجمهورية السنغال هي الفرنسية. اللغات الوطنية هي الديولانية، الملينكية، البولارية، السيريرنية، السونينكية والولوفية وغيرها من اللغات الوطنية التي دُونت. المادة(٢٨): يجب أن يكون كل مرشح لرئاسة الجمهورية حصرا من الجنسية السنغالية، ويتمتع بحقوقه المدنية والسياسية، وأن يكون على الأقل ٣٥ سنة من العمر في يوم الانتخابات. لا بد له من معرفة كيفية الكتابة والقراءة والتحدث بطلاقة اللغة الرسمية.

١,٣. سياسة إعلاء اللغة الرسمية

تحيل سياسة إعلاء اللغة الرسمية ***(Development policies of the official language)*** إلى سياسةِ الأحادية اللغوية. وتتمثل في تنامي لغة واحدة وتعاظمها على الصعيد السياسي والقانوني والاجتماعي والاقتصادي. ويمكن تطبيق معايير هذه السياسة على لغة الأغلبية، وبالتحديد على اللغة الوطنية، التي قد تصبح اللغة الرسمية وفق تلك المقتضيات. وليس بالضرورة أن تكون اللغة الرسمية التي تستفيد من هذه السياسة هي اللغة الوطنية، فقد يتعلق الأمر بلغة المستعمر أو لغة أجنبية ذات انتشار واسع النطاق، أو حتى اللغة الرسمية لدولة مركزية (كورسيكا أو سردينيا أو صقلية).

وقد تمنح الدولة بعض الحقوق اللغوية لأقلياتها، على الرغم من أنه لا يُعترف مبدئيا في هذا النوع من السياسات إلا باللغة الواحدة. كما قد تؤدي هذه السياسة اللغوية إلى ما يعرف بالتداخل اللغوي. وقد يمارس ويسود مفهوم مبدأ اللغة الرسمية الموحدة في منطقة أو أكثر من البلد ذاته، كما هو الحال في سلوفاكيا والبوسنة والهرسك وبلجيكا وسويسرا. ونقدم نموذجاً لسلوفاكيا التي

[٩٨] جمهورية السنغال، الحكومة السنغالية، *دستور السنغال*، ٢٠٠١.

تُعلي من شأن لغتها الوطنية من الناحية الرسمية المعلنة، إضافة إلى ضمانها الحقوق اللغوية للأقليات كما في النصوص الدستورية المرفقة. انظر جدول (٥)

جدول (٥): سلوفاكيا

سلوفاكيا	
العاصمة	براتيسلافا
السكان	٥,٤ مليون (في ٢٠٠٩)
اللغة الرسمية	السلوفاكية
الأغلبية	السلوفاكية (٨٥٪)
الأقليات	الهنغارية (١٠٪)، الرومانية (١,٥٪)، التشيكية (١٪)، الكرواتيانية ، البلغارية، البولندية، وغيرها.
المواد الدستورية (اللغة) [٩٩]	المادة (٦): (١) السلوفاكية هي لغة الدولة على أراضي الجمهورية السلوفاكية (٢) سوف يتم تنظيم استخدام اللغات الأخرى في التعامل مع السلطات بموجب القانون. المادة (١٢): (٢) يتم ضمان الحقوق الأساسية والحريات في أراضي الجمهورية السلوفاكية للجميع، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو لون البشرة أو اللغة أو العقيدة والدين والمعتقدات السياسية أو غيرها، أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الانتماء إلى أمة أو إثنية المجموعة الملكية أو النسب أو أي وضع آخر. المادة(٣٤): (١) تضمن التنمية الشاملة للمواطنين الذين يمثلون الأقليات القومية أو الجماعات العرقية في الجمهورية السلوفاكية، ولاسيما الحق في تطوير ثقافاتهم الخاصة، جنباً إلى جنب مع أعضاء آخرين من الأقلية أو مجموعة عرقية، والحق في الحصول على المعلومات ونشرها في حياتهم بلغتهم الأم، والحق في إنشاء المؤسسات التعليمية والثقافية وصيانتها. (٢) وبالإضافة إلى الحق في إتقان لغة الدولة للمواطنين المنتمين إلى أقليات قومية أو جماعات عرقية في ظل الشروط التي يحددها القانون ويضمنها: أ. الحق في التعليم بلغتهم. ب. الحق في استخدام لغتهم في تعاملهم مع السلطات. ت. الحق في المشاركة في حل الشؤون المتعلقة بالأقليات القومية والمجموعات العرقية.

[٩٩] جمهورية سلوفاكيا، حكومة سلوفاكيا، *دستور سلوفاكيا*، ٢٠٠٨.

١,٤. السياسات اللغوية القطاعية

تقتصر السياسة القطاعية (***Language Policy Sector***) بحكم تعريفها على مظهر لغوي وحيد، وأحيانا على مظهرين أو بالأكثر على ثلاثة مظاهر. وتتمثل في اعتماد تدابير تشريعية خاصة في مجال واحد أو مجالين أو ثلاثة مجالات، تستخدم لغة الأقليات أو لغة المهاجرين. ويطبق هذا المبدأ خاصةً في مجال التعليم. وقد تتعلق بعض السياسات بجوانب أخرى كالإعلام العام والرعاية الصحية أو مسميات المواقع الجغرافية. ويتم تطبيق السياسة القطاعية أيضا عندما يكون القصد تذليلَ صعاب كل إشكالية فور ظهورها. ويهدف التطور النهائي للنهج القطاعي إلى تحقيق وضع قانوني تفضيلي مميز. ومن القطاعات التي تمارس هذه السياسة: الدنمارك واليونان والنمسا وبولندا وميشيغان، وغيرها. ونقدم لهذا النوع من السياسة نموذج ولاية ميشيغان في الولايات المتحدة الأمريكية، وفيها لم تُرسم الإنجليزية بحكم القانون إلا أنها اكتسبت صفة الرسمية ضمنياً من خلال الممارسة الفعلية. وقد حظيت بمكانة اللغة الرسمية بحكم الواقع؛ نظراً للأغلبية اللغوية المتحدثة بالإنجليزية التي شكلت ٩١% من عدد السكان، وسنت القوانين في بعض قطاعات الولاية بضرورة التعامل باللغة الإنجليزية، لاسيما القطاع التعليمي والصحي. انظر جدول (٦)

جدول(٦): نموذج ميشيغان

ميشيغان	
العاصمة	لانسينغ
السكان	٩,٩ مليون نسمة (٢٠٠٠)
اللغة الرسمية	الإنجليزية (بحكم الأمر الواقع)
الأغلبية	الإنجليزية (٩١,٧٪)
الأقليات	الإسبانية (٢,٦٪)، العربية (٠,٨٪) الألمانية (٠,٥٪)، البولندية (٠,٤٪)، الفرنسية (٠,٤٪)، الإيطالية (٠,٣٪)، الصينية (٠,٢٪)، الكورية (٠,١٪) والصربية والكرواتية (٠,١٪)، إلخ.
المواد الدستورية (اللغة)	لا يوجد نص في الدستور لعام ١٩٦٣ (المعدل عام ١٩٨٤)

١,٥. سياسات الوضع القانوني التفضيلي

تفترض سياسة الوضع القانوني التفضيلي ***(Policies differentiated legal status)*** السائد من ناحيةٍ ما أن الأغلبية تمتلك كل الحقوق (اللغوية)، ومن ناحية أخرى تكون الأقليات ذات حقوق أقل. ولكنها تعترف بهذه الأقليات قانونياً ورسمياً؛ مما يعني أن هذه الحقوق التي تدعمها التشريعات أو الأحكام الدستورية تكون واسعة النطاق، موسعة بالنسبة إلى الأغلبية ومحددة بالنسبة إلى الأقليات. وهذه الحماية تعادل الوضع الخاص الذي يتضمنه الإطار العالمي للسياسة اللغوية.

وتهدف أي سياسة وضع تفضيلي سائد أو مميز إلى تنسيق التعايش اللغوي دون منح المساواة القانونية للجميع. وتتمتع الأقليات بحقوق خاصة معينة في القطاعات الرئيسة كالخدمات الحكومية، والعدالة، والدراسة، وتوافر وسائل الإعلام. والهدف هنا هو حماية الأقلية وفق حقوق شخصية محدودة ومتفاوتة، والاعتراف بحقها في الاختلاف. وهذا النوع من السياسة اللغوية شائع نسبيا في جميع أنحاء العالم كما في: الصين وكرواتيا وهولندا و رومانيا والكيبيك، وغيرها. وعلى سبيل المثال يمكن تقديم رومانيا أنموذجاً هنا؛ إذ نشرت الحكومة الرومانية في ديسمبر ١٩٩١ إعلان الاعتراف بالأقليات القومية، وترتَّب على ذلك سن قوانين حقوق الأقليات الاجتماعية والثقافية واللغوية في شتى مجالات الدولة. ومع الاعتراف بحقوق الأقليات اللغوية فإن اللغة الرسمية لها وضعها المميز في البلاد لا سيما في مؤسسات الدولة وإداراتها. انظر جدول (٧)

جدول (٧): نموذج رومانيا

رومانيا	
العاصمة	بوخارست
السكان	٢٤,٢ مليون (٢٠٠٣)
اللغة الرسمية	الرومانية
الأغلبية اللغوية	رومانيا (٨٣,٨٪)
الأقليات اللغوية	الهنغارية (٦,٧٪)، الأوكرانية (٠,٣٪)، الألمانية (٠,٢٪)، الروسية (٠,١٪)، التركية (٠,١٪)، الصربية (٠,١٪)، التتارية (٠,١٪)، والبلغارية، اليديشية، والكرواتية والتشيكية والبولندية واليونانية والأرمينية، إلخ.

المواد الدستورية (اللغة) [١٠٠]	المادة (١٣) اللغة الرسمية هي اللغة الرومانية في رومانيا. المادة (٣٢): ١) يتم ضمان الحق في التعليم من خلال التعليم العام الإلزامي، مع التعليم الثانوي، والتعليم المهني، والتعليم العالي، فضلا عن أشكال أخرى من التعليم والتدريب. ٢) التعليم على جميع المستويات بالرومانية، ويمكن أيضا أن يكون التدريس بلغة التداول الدولي. ٣) من حق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية تعلم لغتهم الأم، فالحق في تلقي التعليم باللغات القومية مضمون. ويتم تحديد الإجراءات اللازمة لممارسة هذه الحقوق بموجب القانون. المادة (١٢٧): ١) تتم الإجراءات القضائية بالرومانية. ٢) المواطنون المنتمون إلى أقليات قومية والأشخاص الذين لا يفهمون أو لا يتكلمون الرومانية لهم الحق في الاطلاع على جميع السجلات والمستندات في القضية؛ من أجل التحدث أمام المحكمة واستخلاص النتائج، بواسطة مترجم في المحاكمات الجنائية، وتوفير هذا الحق مجاني. المادة (١٤٨) : ١) أحكام هذا الدستور متعلقة بطابع وطني، مستقل، موحد وغير قابل لتجزئة الدولة الرومانية، والشكل الجمهوري للحكومة، وسلامة أراضيها، واستقلال القضاء، والتعددية اللغوية، لا يمكن أن تخضع للتعديل. ٢) لا يمكن أن يتحقق أي تعديل من شأنه أن يؤدي إلى قمع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمواطنين أو ضمانات لهم.

١,٦. سياسة الثنائية أو الثلاثية اللغوية

تعترف سياسة الثنائية اللغوية الرسمية (***Bilingualism policies or trilingual***) دستورياً أو قانونياً بالمساواة بين لغتين أو أكثر، وتكون هذه المساواة عموماً مساواة قانونية، ولكنها ليست بالضرورة مساواة حقيقية تنعكس على الواقع. يمنح هذا الوضع المواطنين -على الأقل -من حيث المبدأ حرية اختيار استخدام أي لغة رسمية في تعاملهم مع الدولة. وحرية اختيار اللغة المستخدمة عادة ما تكون حقاً بالنسبة إلى الأفراد، وواجباً بالنسبة إلى الدولة. وقد تكون الثنائية اللغوية في دولة ما فقط رمزية غير متوازنة وغير متساوية.

[١٠٠] جمهورية رومانيا، مجلس النواب الروماني، *دستور رومانيا*، ١٩٩١.

ثمة ثلاثة أنواع من الثنائية اللغوية: يقوم النوع الأول على أساس الحقوق الشخصية دون نظر للحدود الإقليمية، ويعتمد النوع الثاني على أساس الحقوق الشخصية التي تقتصر على مناطق محددة، بينما يعتمد النوع الثالث على أساس الحقوق الإقليمية.

١,٦,١. الثنائية اللغوية على أساس الحقوق الشخصية (دون حدود إقليمية)

تنطبق سياسة الثنائية اللغوية على أساس الحقوق الفردية من حيث المبدأ على جميع أفراد المجتمع اللغوي، دون نظر للجهة التي يسكنها هؤلاء الأفراد. وهي حقوق شخصية قابلة للتنقل. ويمارس هذا النوع عندما تكون المجموعات اللغوية منتشرة في كل أنحاء الدولة. كما هو مُمارس في ماكاو (الصين)، وبروكسل (بلجيكا)، والتشاد، ومالطا، إيرلندا، وغيرها.

١,٦,٢. الثنائية اللغوية على أساس الحقوق الشخصية الإقليمية

تنطبق سياسة الثنائية اللغوية على جميع أفراد المجتمع اللغوي الذين يقيمون في جهة محددة. ولا يسود هذا النوع في شتى أنحاء البلاد، ولكنه يقتصر فقط على جزء منها. وتمارس الدولة هذه الثنائية اللغوية المحدودة عندما تكون بعض المجتمعات اللغوية كثيفة جغرافيا. وفي هذه الحالة يتم تعيين وتحديد منطقة جغرافية للغة الأقلية، حيث تتقاسم صفة الرسمية مع لغة الأغلبية السائدة ذات الفعالية في شتى أنحاء البلد. وهذه السياسة ممارسة في كل من: إسكتلندا (المملكة المتحدة)، وهاواي (الولايات المتحدة الأمريكية)، والسند (باكستان)، وغيرها.

١,٦,٣. الثنائية اللغوية على أساس الحقوق الإقليمية

يأتي هذا النوع من الثنائية اللغوية من مبدأ أن اللغات التي تتنافس في دولة متعددة اللغات منفصلة بحدود لغوية. وعليه يتم منح الحقوق اللغوية للمواطنين المقيمين في جهة معينة، وقد يتسبب تغيير مكان الإقامة في فقدان جميع الحقوق (اللغوية) التي لا يمكن نقلها كالحق في التصويت. وفي الواقع، قد تطبق الدولة رسمياً مبدأ الثنائية اللغوية، لكنها في الوقت ذاته تستخدم لغة واحدة محلياً. وتمارس الدولة هذه السياسة عندما تتركز المجتمعات اللغوية

جغرافيا بكثافة، ويكون نظام الدولة غير مركزي، ونوعاً ما فيدرالي، حيث تكون الحكومة المركزية ذات الثنائية اللغوية، في حين أن الحكومة الإقليمية قد يكون لها لغة واحدة فقط. ونلاحظ هذه السياسة في كل من جريسنس (سويسرا) وتيسان (سويسرا) وفاليه (سويسرا)،وغيرها. والجدول الآتي نموذج لإقليم فاليه في سويسرا، وفيه اعتراف لرسمية لغتين على أساس الحدود الإقليمية، نستحضر فيه المعطيات الكمية والقانونية للإقليم. انظر جدول (٨)

جدول (٨): نموذج فاليه

فاليه (سويسرا)	
العاصمة	سيون
السكان	٢٩١٥٧٥ نسمة (في ٢٠٠٦)
اللغة الرسمية	الفرنسية والألمانية
الأغلبية اللغوية	الفرنسية (٦٢,٨٪)
الأقليات اللغوية	الألمانية (٢٨,٣٪)، الإيطالية (٢,٢٪)، واللغات غير الحكومية الوطنية غير الأصلية (٦,٦٪)، ولغات السكان الأصليين غير الحكومية الوطنية
المواد الدستورية (اللغة) [١٠١]	المادة (١٢) ١- اللغة الفرنسية والألمانية لغتان وطنيتان. ٢- ينبغي مراعاة المساواة بين اللغتين في التشريع والإدارة. المادة (٤٥) يقوم المجلس الأعلى بانتخاب لمدة سنة واحدة رئيساً ونائبين للرئيس، وأربعة رواة لمدة أربع سنوات واثنين من الأمناء: واحدة باللغة الفرنسية، والأخرى بالألمانية. المادة (٦٢) ٢) أعضاء المحكمة الجزائية يجب أن يعرفوا اللغتين الوطنيتين.

١,٧. سياسات استراتيجية التعدد اللغوي

يقوم أساساً تعدد اللغات الاستراتيجي على اختيار عملي. فيمكن لدولة ذات لغة رسمية واحدة استخدام لغتين أو أكثر؛ بسبب القيود المتعلقة بمقتضيات ضرورات التواصل، فضلاً عن الوضع الراهن السياسي والاجتماعي والاقتصادي... دون أن تتبنى إيثار أي لغة أو تمييزها عن أخرى، أو تفضيل لغة على أختها.

[١٠١] الاتحاد السويسري، السلطات الإتحادية، *دستور فاليه*، ٢٠٠٨.

وترى سياسة التعدد اللغوي (***strategic policies multilingualism***)، التي كثيراً ما يتم خلطها بثنائية اللغة (ثلاث لغات أو أربع)، أن اللغة الأولى مكملة للغة الأخرى، وتعمل على نحو إيجابي على استغلال كل الموارد اللغوية للدولة واغتنامها. ولا يمكن تطبيق هذا النوع من السياسات إلا في نوعين من الدول: إما دولة متعددة اللغات، حيث العلاقات بين المجموعات المشاركة من شأنها الحد من سيادة لغة مهيمنة أو تقليل حدة سطوتها وذلك بشكل عام، أو حال وجود دولة كانت حدودها التاريخية معرضة إلى ممارسة العديد من اللغات. وتمارس هذه السياسة كل من: السودان والهند ولبنان وجنوب أفريقيا ونيجيريا وسنغافورة. وفي الجدول الآتي نموذج لممارسة سنغافورة سياسة استراتيجية التعدد اللغوي من الناحية الرسمية المعلنة. انظر جدول (٩)

جدول (٩): نموذج سنغافورة

سنغافورة	
العاصمة	سنغافورة
السكان	٤,٦ مليون (في ٢٠٠٣)
اللغة الرسمية	الملاي والصينية والتاميلية والإنجليزية
الأغلبية اللغوية	لا يوجد
الأقليات اللغوية	المين نانية (٣٩,٥٪)، الماليزية (١١,٥٪)، الكانتونية (٨,٩%)، الإنجليزية (٧,٣٪)، المندرين (٤,٦٪)، الهاكا (٤,٥٪) والتاميلية (٣,٤٪)، الفلبينية (١,٦٪)، والتايلاندية (٠,٩٪)، الجاوية، اليابانية، بو زيان، المادورانية، المالايالامية، البنجابية، البرتغالية، الكريولية، الملقانية، الهندية، السندية الكورية، العربية، الغوجاراتية، البنغالية، الألمانية، التيلجو، الأرمينية، وغيرها.
المواد الدستورية (اللغة) [١٠٢]	المادة (A١٥٣) **اللغات الرسمية واللغة الوطنية** ١) المالاي والمندرينية والتاميلية والإنجليزية اللغات الأربع الرسمية في سنغافورة. ٢) اللغة الوطنية هي المالاي، وتكتب بالأبجدية الرومانية. شريطة ما يلي: (أ) لا يجوز لأي شخص أن يحظر أو يمنع استخدام لغة أخرى أو تعلمها.

[١٠٢] جمهورية سنغافورة، _، *دستور جمهورية سنغافورة*، ٢٠١٤.

١,٨. سياسات اللغوية للعولمة

يتم تطبيق سياسة اللغوية للعولمة (***Language internationalization policies***) عندما تمارس دولة - وعادة ما تكون قوة استعمارية سابقة متفوقة من حيث اللغة – سلطاتها خارج حدودها السياسية. ولا يتحقق هذا النوع من السياسة إلا للغة واسعة الانتشار، وقد اكتسبت بالفعل مكانة كبيرة؛ مما يجعلها تحافظ عليها وتخشى فقدانها. ومن الدولة المُمارِسة لهذه السياسة: ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة والبرتغال. ونقدم على سبيل المثال تاريخ الاستعمار الفرنسي الذي اتخذ من الاستعمار الثقافي أسلوباً من أساليب التدمير الثقافي، لا سيما اللغوي، الذي ألحقه ببعض البلدان المستعمرة في أفريقيا، وبعض الجزر؛ في سبيل تحقيق إمبراطورية كبرى. والجدول الآتي يوضح المعطيات الكمية والقانوية داخل حدود فرنسا. انظر جدول (١٠)

جدول (١٠): نموذج فرنسا

فرنسا	
العاصمة	باريس
السكان	٦١٤٠٠٠٠٠ (في٢٠٠٤)
اللغة الرسمية	الفرنسية
الأغلبية اللغوية	الفرنسية (٨٢٪)
الأقليات اللغوية	الألزاسية (٢,٦٪)، الأوكسيتانية (١٢، ٢٪)، البريتونية (٢٪)، الكاتالانية (٠,٤٥٪)، الكورسيكانية (٠,٤٩٪)، الباسكية (٠,١٪)، الفلمنكية (١٪)، الخ.
المواد الدستورية (اللغة) [١٠٣]	المادة(٢): ١- لغة الجمهورية هي الفرنسية. المادة (٧٥-١): اللغات الإقليمية تنتمي إلى تراث فرنسا.

١,٩. السياسات اللغوية المختلطة

تكون السياسة اللغوية المختلطة (***Mixed language policies***) ممكنة الحدوث والنشوء عندما تمارس الدولة أنواعاً مختلفة من أنماط التدخل. وعامة فالسياسة اللغوية المختلطة قد يندرج تحتها عدم التدخل في شؤون سياسة

[١٠٣] الجمهورية الفرنسية، الجمعية الوطنية، *دستور باريس*، ١٩٩٢.

اللغة الرسمية لقطاع الأقلية أو قطاعات الأقليات، أو دولة قد تجمع بين إعلاء اللغة الرسمية والوضع القانوني التفضيلي السائد... فهناك عدة إمكانيات:

١) عدم التدخل والسياسة القطاعية: كما في ألمانيا والنمسا وجمهورية التشيك.
٢) عدم التدخل وسياسة الاحتواء: كما في إيرلندا الشمالية وبوتسوانا.
٣) إعلاء اللغة الرسمية والوضع التفضيلي المميز : كما في ألبانيا ومقدونيا ورومانيا وسلوفاكيا.
٤) إعلاء اللغة الرسمية والسياسة القطاعية: كما في قبرص وصربيا واليونان.
٥) إعلاء اللغة الرسمية وعدم التدخل: كما في ليستو وسوازيلاند وعمان واليمن.
٦) إعلاء اللغة الرسمية وسياسة الاحتواء وسياسة الثنائية اللغوية على المستوى الإقليمي: كما في البوسنة والهرسك و هونغ كونغ (الصين) والفيتنام.

٢. استراتيجيات التخطيط اللغوي

إن الخوض في مسألة التخطيط اللغوي واستراتيجياته يعني أنه قد تم الخروج من مرحلة الاختيارات اللغوية والقرارات السياسية للانتقال إلى مرحلة إنجازها وتنفيذها. إذ تترجم استراتيجيات التخطيط اللغوي قرارات السياسة اللغوية إلى واقع عملي؛ بغية تحقيق أهداف السياسة اللغوية. وتختلف الاستراتيجيات باختلاف أهداف السياسة اللغوية.

بداية نقدم مفهوم الاستراتيجية في هذا المقام، وهي تعني "الطرق والخطط التنفيذية"، التي تسعى إلى معالجة الوضع اللغوي بطرق شتى، فلا تتم بوسيلة عبثية، وإنما تمر بعدة مراحل بحسب حاجة الدول ومجتمعاتها؛ نظراً لتباين الأوضاع اللغوية في كل قُطْر، وعليه فلا بد من تحديد المشكلة اللغوية في مجتمع ما، والبحث فيها ودراستها، وتحديد الأهداف وتقديم الحلول وانتقائها. كما تراعي الاستراتيجياتُ العواملَ والظروف المحيطة باللغة، وعلى الرغم من اختلاف هذه الظروف وتعدد مجالاتها "عوامل اقتصادية وإيديولوجية وعلمية"، فإن لها دوراً وتأثيراً - لابد منهما - على مدى نجاعة الخطط التنفيذية. وفي هذا المبحث تتضح

الاستراتيجيات والخطط الممارسة في مؤسسات الدول من خلال عرض أنواع التخطيط اللغوي والوقوف على تطبيقاته.

٢,١. أنواع التخطيط اللغوي

يبدو أنه من الجدير أن نشير ***أولاً*** إلى مسألة قد التبست على الكثير ممن كتبوا في السياسة والتخطيط اللغويين، فثمة فرق بين (السياسة اللغوية) نفسها و(رسم السياسة اللغوية)، فالأول "علم" ينتمي لعلم السياسة العامة ومجال من مجالات اللسانيات الاجتماعية التطبيقية، والثاني (رسمٌ) للسياسة اللغوية، وهو نوع من أنواع التخطيط اللغوي، إذ إن للتخطيط اللغوي أربعة أشكال على النحو الآتي:

٢,١,١. تخطيط الوضع

يُعنى بتحديد وضع اللغة (***Status Planning***) واستعمالها في ضوء ما تنصّ عليه السياسة اللغوية في البلاد، إذ يحيل مصطلح (تخطيط الوضع) كما عرفه كوبر إلى "تلك الجهود المتعمدة الهادفة إلى التأثير على تحديد وظائف اللغة،"[١٠٤] ويفهم عموماً عند هـ.كلوس ***H. Kloss*** على أنه "القيمة النسبية المدركة للغة معينة، المرتبطة بمنفعتها الاجتماعية، التي تشمل ما يسمى قيمتها في السوق كوسيلة للتواصل، وكذلك سماتها الأكثر ذاتية، المتجذرة فيما يسميه هـ. شيفمان ***H. Schiffman*** (الثقافة اللغوية للمجتمع)." [١٠٥]

كما يُطلق عليه (التخطيط المحدد للمكانة)، و(تخطيط المنزلة)، و(رسم السياسة اللغوية)، وعلى الرغم من هذا التعدد المصطلحي - وهذا ليس بالأمر الجديد في الواقع اللغوي العربي – فإن تلك المصطلحات تُفضِي جميعاً إلى تحديد وظائف اللغة ومنزلتها في الدولة ومرافقها الرسمية والعمومية والتأثير فيها،

---

[١٠٤] كوبر، *التخطيط اللغوي*، ص ١٨٥.

[١٠٥] نقلاً عن: عبدالقادر الفاسي الفهري، *السياسة اللغوية والتخطيط نموذج ومسار* (الرياض: مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز الدولية، ٢٠١٤)، ص ١٦.

فالدور الذي تؤديه اللغة في المجتمع يختلف باختلاف مجالات استخدامها على النحو الآتي:[١٠٦]

١- **في المجال الرسمي:** استخدام لغة متفق عليها قانوناً لكل الأغراض السياسية والثقافية، وتتعزز دستورياً وتشريعياً.

٢- **في المجال المحلي:** استخدام لغة ما إقليمية رسمية، وفي هذه الحالة لا تعد الوظيفة الرسمية للغة وظيفة عامة، بل تقتصر على منطقة جغرافية صغرى.

٣- **في المجال الأوسع للاتصال:** استخدام اللغة وسيطًا للاتصال عبر الحدود اللغوية في إطار الأمة.

٤- **في المجال العالمي:** استخدام لغة ما وسيطاً رئيسياً للاتصالات العالمية، والعلاقات الدبلوماسية والتجارة،إلخ.

٥- **في عاصمة دولة:** استخدام لغة ما وسيطاً؛ للاتصال في عاصمة دولة ما.

٦- **في مجال جماعة عرقية:** استخدام لغة ما أساساً وسيطاً عادياً للاتصال بين أفراد جماعة قبلية مستقرة من المهاجرين.

٧- **في المجال التعليمي:** استخدام لغة ما في التعليم خلال المرحلتين الابتدائية والثانوية إقليمياً أو قومياً.

٨- **في مجال تعليم لغة ثانية:** استخدام لغة ما مقررا دراسياً في التعليمين الثانوي والجامعي بتوسع.

٩- **في مجال الأدب:** استخدام لغة ما للأدب، أو لأغراض مدرسية.

١٠- **في مجال الدين:** استخدام لغة ما لأداء الشعائر الدينية أو الروحية.

١١- **في أجهزة الإعلام:** استخدام لغة ما في الصحف والإذاعة والتلفزيون.

١٢- **في أماكن العمل:** استخدام لغة ما للاتصال في أماكن العمل.

إن التغيرات التي تحدث في وظائف اللغة ضمن مجتمع ما قد تكون تلقائية، وقد تكون قصدية، وما نعنيه بتخطيط الوضع هو تلك **الجهود المتعمدة الواعية** لإحداث تغير في وظائف اللغة ومنزلتها، ولعله من الجدير بالذكر هنا أن نمثل لهذه التغيرات بنمطها في اللغة السواحلية، إذ "يُعد انتشار اللغة السواحلية لأداء

---

[١٠٦] عبدالعزيز، *علم اللغة الاجتماعي*، ص٣٥٢،٣٥٣.

وظائف اقتصادية في شرق أفريقيا نتيجةً غير مقصودة؛ بسبب التجارة في مناطق تستعمل لغات ولهجات مختلفة. وفي مقابل ذلك فإن انتشار اللغة السواحلية وتبني استعمالها لأداء وظائف دينية وتعليمية كان نتيجة متعمدة."[١٠٧]

٢,١,٢. تخطيط المتن

يشير روبرت كوبر إلى علاقة تنفيذ السياسة اللغوية برسمها (أي علاقة تخطيط المتن (***Corpus Planning***) بتخطيط الوضع كما أطلق عليها كلوس)، إذ يرى كوبر أن الشكل اللغوي يتبع الوظيفة، فمنفذ السياسة اللغوية يصمم أو يختار بِنَى لغوية مفترضاً وجود وظيفة ينبغي اتباعها، سواء كانت معلنة أم غير معلنة، فإن كانت الوظائف معلنة فإن قرارات السياسة اللغوية تتطلب تخطيطاً تنفيذياً.[١٠٨] أي أن التنفيذ يتبع الرسم، وبعبارة أخرى (المتن يتبع الوضع)؛ نظراً لتقارب مفهوم تنفيذ السياسة اللغوية بتخطيط المتن في الأدبيات السابقة.

والملاحظ أن العلاقة بين تخطيط الوضع وتخطيط المتن (أي العلاقة بين رسم السياسة اللغوية وتنفيذها) علاقة تبعية تكاملية، كما هو حال علاقة السياسة اللغة بالتخطيط اللغوي. انظر شكل (٥)

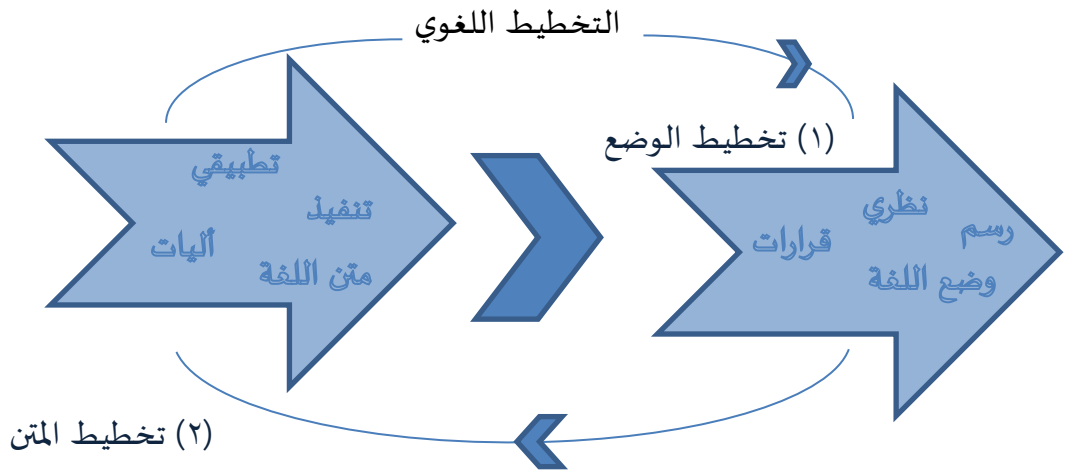

شكل (٥): علاقة تخطيط الوضع بتخطيط المتن

[١٠٧] كوبر، *التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي*، ص ١٨٥.

[١٠٨] المرجع السابق، ص ٢٢٤.

يحيل تخطيط المتن إلى تلك المجهودات التي تؤثر في بنية اللغة (كابتكار الكتابة واختراع نظام هجائي للغة المنطوقة، وإصلاح نظام هجائي قائم، أو إنشاء جهاز مصطلح للغة، أو وضع مؤلفات تيسير القواعد، إلى جانب تقنين اللغة الذي يمكن فهمه على أنه خلق أو تأسيس معيار لغوي موحد.[١٠٩] ولعل الحديث عن تطبيق استراتيجيات التخطيط اللغوي لاحقاً يوضح صور تنفيذ السياسة اللغوية.

٢,١,٣. تخطيط لعملية الاكتساب

تتمثل جهود التخطيط لعملية الاكتساب (***Acquisition Planning***) في كيفية اكتساب لغة ثانية وتعزيز تعلمها عن طريق البرامج والمعاهد المختصة والثقافية، أو إدخالها بوصفها لغة تعليم مدرسية في مراحل متأخرة. وتنقسم عمليات تخطيط اكتساب اللغة قسمين؛ بناء على الأهداف المعلنة للتخطيط اللغوي، والطرق المتبناة لتحقيق تلك الأهداف.

فالتخطيط المبني على الأهداف المعلنة يتمثل في: (اكتساب اللغة بوصفها لغة ثانية أو لغة أجنبية، واكتسابُ أفراد المجتمع للغة إما كانت بالنسبة إليهم لغة محكية، وإما إحياء لغة ما لأداء أغراض خاصة، أو لترميم اللغة وصيانتها في حال: شارفت على الانقراض، أو إجابة لمتطلبات عملية إكسابها للجيل القادم).[١١٠]

وأما طرق اكتساب اللغة فتنقسم ثلاثة أنواع:[١١١]

أ- طرق معدة أساساً من أجل خلق فرص تعليم اللغة وتحسينها مباشرة باستعمال اللغة الهدف في وسائل الإعلام والصحافة، وفي العملية التعليمية المباشرة بكل ما تتطلبه من موارد ووسائل لتعليم اللغة الهدف. وأما الطرق غير المباشرة فتتمثل في الجهود المبذولة من أجل صياغة اللغة الأم وتشكيلها؛ لتصبح في ذلك قريبة من اللغة الهدف.

ب- طرق معدة أساساً لخلق حواجز تعلم اللغة وتحسينها، وذلك بأن تكون اللغة الهدف مثلاً متطلباً للقبول في المدارس والجامعات، أو للحصول على فرص وظيفية.

---

[١٠٩] عبدالعزيز، *علم اللغة الاجتماعي*، ص ٣٥١.

[١١٠] كوبر، *التخطيط اللغوي*، ص ٢٨٦ – ٢٨٨.

[١١١] المرجع السابق.

ت- طرق معدة أساساً لخلق فرص تعلم اللغة وحوافز تعلمها على التوالي، فتعزز الأمرين تباعاً، وذلك "بتعليم استعمال اللغة الهدف من خلال جعلها وسيلة للتعليم التي يجد المتعلم نفسه إما ملزماً بالدخول فيها أو يرغب دخولها."[١١٢]

ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى أن عملية التخطيط لاكتساب اللغة جزء من السياسة اللغوية، شأنه شأن أنماط التخطيط الأخرى؛ لذا فإن تنفيذها لا يتوقف على إصدار القرارات وبناء برامج الاكتساب فحسب، بل يشتمل أيضاً على دور المعلمين في كيفية تنفيذ قرارات السياسة اللغوية بإخلاص وتفانٍ.

٢,١,٤. التخطيط المحدد للأهمية

يشير كوبر إلى التخطيط المحدد للأهمية (***Prestige Planning***) بقوله: "يعنى بالبرامج التي تهدف إلى زيادة عدد المتكلمين بلغة معينة أو لهجة معينة، وهذا التخطيط لا يندرج تحت تخطيط وضع اللغة."[١١٣]

٢,٢. تطبيقات التخطيط اللغوي

تتعدد استراتيجيات التخطيط اللغوي كما أسلفنا بتعدد الأهداف السياسية وتختلف باختلافها، فإذا كانت الدولة تمارس سياسة إعلاء اللغة الرسمية فإن دور المخطط يكمن في بلورة استراتيجيات توافق رؤية الدولة في تعزيز مكانة اللغة الرسمية وتنفيذها.

وتتعدد صور تنفيذ عملية التخطيط اللغوي طبقاً لمتطلبات علاج المشكلات اللغوية للدول ومؤسساتها، وعليه نقدم هذه الصور التي فصّل فيها م. ناهير M. Nahir وقدمها في ١١ نقطة على النحو الآتي:

٢,٢,١. التنقية اللغوية (***Language Purification***)

يقصد بها تنقية اللغة من الشوائب والدخيل. وتنقسم التنقية اللغوية نوعين[١١٤]:

---

[١١٢] المرجع السابق، ص ٢٨٨.

[١١٣] سعد القحطاني، *التعريب ونظرية التخطيط اللغوي* (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص٢١ .

أ- **التنقية الخارجية:** تهدف إلى الصفاء والنقاء اللغويين من تأثيرات اللغات الأخرى؛ وذلك بأن يستبدل بالكلمات الدخيلة كلمات أخرى. كما حدث في فرنسا إذ أُسس المجمع اللغوي الفرنسي نتيجة لظهور عدد من العوامل المتناقضة كأثر الآداب الكلاسيكية اللاتينية في الكتاب الفرنسيين، وأثر المهام الجديدة التي أحاطت باللغة الفرنسية، وكذلك تمركز الحياة الأرستقراطية الأدبية في مدينة باريس، وأثر الصالونات الأدبية التي أدت إلى الإحساس بالفوضى في فرنسا. فكان هدف المجمع اللغوي الحفاظ على هوية الشعب الفرنسي؛ لذلك أُلِّفت المعاجم، ووضعت المصطلحات، وطورت المفردات بتحديثها وتوليدها؛ ومن ثم عممت نتائجها على المدارس و الجامعات.[١١٥]

ب- **التنقية الداخلية:** تهدف إلى الحفاظ على البنية اللغوية من الانحراف. ومن أمثلة ذلك مراكز تقديم خدمة الاستشارات اللغوية لعامة الناس، وتبيين الأخطاء اللغوية وتصحيحها كما هو موجود في السويد. أو إلزام دور النشر والجهات الإعلامية بعدم تقديم أي مادة علمية ما لم يتم تدقيقها لغوياً، كما هو معمول به في عدد من الدول مثل اليابان والسويد، وغيرهما.[١١٦]

٢,٢,٢. الإحياء اللغوي (*Language revival*)

هي محاولة لتحويل اللغة الميتة أو المهجورة لغةً حية ومتداولة. ونقصد باللغة الميتة تلك التي لم يعد الناس يتحدثون بها، ولم تعد موجودة إلا في الكتب.

وموت اللغة يأتي في ثلاث صور من الغياب اللغوي (***Disappearance of language***) إما بالاستبدال، أو غيابٍ بالتحول، أو بالانقراض.[١١٧]

أ- الغياب بالاستبدال (***Disappearance by replacement***):[١١٨]

---

[١١٤] المرجع السابق، ص١٦٦.

[١١٥] الزبون، *دور التخطيط اللغوي*، ص ٨٨.

[١١٦] محمود المحمود، "دراسة التخطيط اللغوي نحو العربية من خلال بحث التوجهات المباشرة وغير المباشرة: نموذج مقترح،" في: *دور اللغة العربية في عملية البناء الحضاري* (أندونيسيا: اتحاد مدرسي اللغة العربية، دت)، ص ١٦٧.

[١١٧] انظر الثبت التعريفي: *كالفي،حرب اللغات*، ص ٣٩٩ ٤٠٠.

[١١٨] المرجع السابق، ص٣٩٩.

"وهو غياب لغة تستبدل بها لغة أخرى، ويحدث في كل مرة تغيب فيها لغة مغلوبة تهيمن عليها لغة غالبة. فتحوُّل اللاتينية إلى عدة لغات يعني غياب اللغات التي كانت مستخدمة سابقاً قبل اللاتينية".

ب- الغياب بالتحول (***Disappearance by conversion***):[١١٩]

"وهو غياب لغة بتحولها إلى شكل آخر أو أشكال أخرى، ويحدث هذا النوع من الغياب في كل مرة يتطور فيها الشكل اللغوي، ويتمايز جغرافياً في أثناء توسع الشعب الذي يتحدث به ليولّد عائلة من اللغات، كما هي الحال في اللاتينية المتحولة لغاتٍ رومانية، وكما هي حال اللغة الهندوأوروبية التي غابت بالتحول في فترة زمنية أطول بكثير، وكذلك العربية التي تحولت في فترة قصيرة من الزمان إلى عدد من اللهجات الحديثة".

ت- الغياب بالانقراض (***Disappearance by extinction***):[١٢٠]

هو غياب لغة لا تحل محلها لغة أخرى. ويكون هذا النوع من الغياب حين يموت آخر المتخاطبين بلغة من اللغات دون أن يترك عقِباً يخلفه.

سنتناول في المبحث القادم صورة إحياء اللغة العبرية في الكيان الصهيوني.

٢,٢,٣. الإصلاح اللغوي (*Language reform*)

هو تغيير متعمد لجوانب محددة في اللغة كأن يكون في حروفها أو قواعدها النحوية؛ وذلك بغية تسهيل استخدامها. وهذا التطبيق عادة ما يكون نتيجة لتغيرات سياسية أو إيديولوجية أو دينية.[١٢١] مثال ذلك ما حدث للغة التركية على مستوى النظام الكتابي والمستوى المعجمي، فبعد أن كانت اللغة التركية تكتب بحروف عربية، اتخذ مصطفى كمال أتاتورك عام ١٩٢٧م قراراً بتتريك اللغة التركية عن طريق نقل حروفها إلى اللاتينية، وتنقية اللغة من الدخيل العربي والفارسي. وتنفيذاً لهذا القرار أنشئ مجلس لغوي تولى مهام الإصلاح اللغوي، وأُلفت المعاجم، وتم توليد المفردات، وتطويرها، وبناء المصطلحات.[١٢٢] ولقيت

---

[١١٩] المرجع نفسه.

[١٢٠] المرجع نفسه، ص٤٠٠.

[١٢١] المحمود، "دراسة التخطيط،"ص ١٦٧.

[١٢٢] الزبون، *دور التخطيط*، ص٨٩.

حركة الإصلاح هذه تعاوناً من أجهزة الدولة ومؤسساتها؛ مما جعلها تتصدر التجارب الدولية الناجحة في التخطيط اللغوي.

٢,٢,٤. التقييس اللغوي (*Language standardization*):

هي محاولة لتوحيد اللغة، وذلك باعتماد اللغة الأكثر شيوعا في المنطقة لغةً رسمية لبلد أو مقاطعة معينة. ومثال ذلك ما حصل في زنجبار في شرق إفريقيا، عندما تبنت زنجبار اللغة السواحلية لغة وطنية من بين العديد من اللهجات المنتشرة هناك؛ لذلك تم إنشاء جمعية لغوية عامة؛ لاختيار لهجة شائعة تحتل مكانة مقبولة في نفوس مستعمليها لتصبح لغة المدرسة، ولإنجاز هذا الهدف تم تأليف المعاجم وتأطير القواعد السواحلية شرق إفريقيا.[١٢٣]

٢,٢,٥. نشر اللغة (*Language spread*):

يُقصد به تلك الجهود المبذولة لنشر لغة ما وزيادة عدد المتحدثين بها. وفي كثير من الأحيان يكون نشر لغة ما على حساب لغة أو لغات أخرى. ويُعد التحول اللغوي (***Language shift***) - وهو تحول لغة مجتمع إلى لغة أخرى – نوعاً من أنواع نشر اللغة. وثمة هيئات عالمية مهتمة بهذا النوع من التخطيط اللغوي مثل المجلس الثقافي البريطاني[١٢٤]. ومن أمثلة ذلك مجهودات فرنسا ومساعيها لنشر لغتها، واتباعها سياسة التدويل أو ما تسمى بالسياسة اللغوية للعولمة.

٢,٢,٦. تحديث المفردات (*Lexical modernization*)

يعرف فيرجسون عملية التحديث بـ: "أن تصبح اللغة مساوية للغات المتطورة الأخرى كوسيلة للتواصل." فكأن تعريف فيرجسون يشير إلى أن ثمة لغات غير متطورة لا تساوي اللغات المتطورة بوصفها وسيلة للتواصل، وهذا الرأي يخالفه العديد من اللغويين، الذين أجمعوا على أن نظم النطق والقواعد الأساسية لأي لغة طبيعية كافية لإتاحة الفرصة لأي متحدث لكي يعبر عن أي شيء، فقد تفتقر اللغات إلى بعض المفردات، لكنه من السهل إلى حد ما تصحيح ذلك من خلال

---

[١٢٣] المرجع السابق، ص٨٩.

[١٢٤] المحمود، "دراسة التخطيط ،" ص ١٦٨.

إضافة مفردات جديدة عن طريق الاقتراض من لغات أخرى،[١٢٥] كما في اللغة العربية، إذ يتخذ العرب عدة مذاهب عند تعريب بعض المصطلحات الأجنبية لا سيما التقنية والعلمية؛ بغية الإغناء اللغوي لمواكبة الركب المعرفي والتكنولوجي بما يتناسب مع البناء اللغوي للعربية.

والملاحظ أن عملية تحديث اللغة التي تسمح بالأخذ من اللغات مضادة لعملية التنقية اللغوية كما أسلفنا، والتي تهتم بالإغناء اللغوي عن طريق النحت من مفردات اللغة ذاتها، لا عن طريق الاقتراض من اللغات الأخرى.

٢,٢,٧. توحيد المصطلحات (*Terminology unification*)

يقصد به تلك الجهود المبذولة لتوحيد المصطلحات العلمية وتوضيحها وتعريفها. وعادة ما يكون توحيد المصطلحات في المجلات العلمية والتقنية؛ لحل إشكالات التواصل الناتجة عن استخدام مصطلحات مختلفة لمفهوم معين.[١٢٦] وعلى سبيل المثال ما قامت به الهيئات الأكاديمية الفرنسية والنيابة العامة للغة الفرنسية من تدخل سياسي في مجال المصطلحات، تجلى أول الأمر في إصدار المراسيم والقوانين التي بلغ عددها ٤٨ مرسوماً، تضمن عدة مجالات تقنية وقضائية وإعلامية وسياحية، وغيرها. ومن ثم قامت النيابة العامة للغة الفرنسية بجمع المصطلحات والعبارات الرسمية في شكل قاموس، أطلق عليه قاموس الألفاظ الرسمية للغة الفرنسية.[١٢٧]

وكذلك الكتاب الطبي الجامع "علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية"، الذي أُصدر في سياق جهود المكتب الإقليمي للشرق المتوسط لمنظمة الصحة العالمية من أجل تعليم العلوم الصحية والطبية باللغة الوطنية "العربية"، بعد أن تم إقرار اللغة العربية في منظمة الصحة العالمية لغة رسمية، وإقرار التعليم بها في مؤسسات العلوم الصحية، وإقرار استعمالها بين المختصين. وقد شارك في

---

[١٢٥] فاسولد، *علم اللغة الاجتماعي*، ص٤٤١.

[١٢٦] المحمود، "دراسة التخطيط،" ص ١٦٨.

[١٢٧] كالفي، *السياسات اللغوية*، ص ٨٢.

إعداد الكتاب أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية ومعهد الدراسات المصطلحية في المملكة المغربية.

٢,٢,٨. التبسيط الأسلوبي (*Stylistic Simplification*)

يقصد به الجهود المبذولة لتوضيح وتيسير الاستخدام المعجمي والتركيبي والأسلوبي للغة في مجال مهني معين؛ من أجل تيسير التواصل بين أصحاب الاختصاص وغيرهم.[١٢٨] فعلى سبيل المثال أصدرت فرنسا مرسوماً عام ١٩٠١، يتعلق بتبسيط تدريس تراكيب اللغة الفرنسية في سياق التسهيلات الإملائية للغة الفرنسية، وذلك كما حدث في الامتحانات والمسابقات التربوية، إذ تم التساهل مع أخطاء الممتحنين، من ذلك على سبيل المثال:[١٢٩]

- قبول المفرد والجمع في التراكيب:

d'habits de femme = des habits de femmes / ملابس النساء = ملابس امرأة

- قبول الجنسين لكلمات من قبيل:

amour, gens / حب، الناس

- قبول غياب الشرطة بين الكلمات المركبة:

pomme de terre = pomme-de-terre/ البطاطس

٢,٢,٩. الاتصال بين لغتين (*Interlingual Communication*):[١٣٠]

يُقصد به تلك الجهود المبذولة لتيسير الاتصال بين متحدثي لغتين مختلفتين عن طريق توظيف لغة ثالثة لتكون لغة مشتركة. وقد تكون هذه اللغة الثالثة لغة مصطنعة أو لغة ذات استخدام واسع. وخير مثال لذلك استخدام الإنجليزية لغةً مشتركة من قبل المتحدثين بلغات مختلفة في بعض البيئات.

---

[١٢٨] المحمود، "دراسة التخطيط،" ص ١٦٩.

[١٢٩] كالفي، *السياسات اللغوية*، ص ٨٥.

[١٣٠] المرجع نفسه، ص ١٦٩.

٢,٢,١٠. صيانة اللغة (*Language maintenance*)[١٣١]

"تشير إلى الجهود المبذولة لصيانة اللغة الأم والحفاظ عليها - بوصفها لغة أولى - من العوامل الداخلية أو الخارجية التي تمثل خطراً عليها، أو تتسبب في انحسارها. وقد تكون هذه العوامل المؤثرة في اللغة عوامل سياسية أو اقتصادية أو تربوية أو اجتماعية. وعادة ما تؤدي هذه العوامل إلى تراجع مكانة اللغة بوصفها وسيلة للتواصل في المجتمع حاملة لثقافته ورمزاً لهويته الوطنية. ومن أمثلة هذا النوع من التخطيط اللغوي ما قامت به السلطات في مقاطعة كوباك الكندية حيث يتحدث الناس الفرنسية والإنجليزية، إلا أن المهتمين لاحظوا أن الفرنسية تشهد تحدياً كبيراً من الإنجليزية يهدد الأولى وثقافتها؛ مما جعل المخططين اللغويين يجبرون السلطات على وضع الفرنسية وإبقائها اللغة الأولى في هذا الأقليم. والأمثلة كثيرة على الاهتمام بلغات الأقليات العرقية في مناطق مختلفة من العالم، مثل الجزر الموجودة في المحيط الهادي".

٢,٢,١١. تقييس المصطلحات المساعدة (*Auxihiary-coda standard-ization*)

"يُقصد به الجهود المبذولة لوضع معايير وضوابط لصياغة الرموز والمصطلحات اللغوية المساعدة أو تكييفها، مثل: أسماء الأماكن، واللوحات الإرشادية للصم، وترجمة الأسماء، وغيرها. ويكون ذلك لحل إشكالات قائمة أو تلبية لاحتياجات لغوية معينة، تفرضها مستجدات مختلفة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو غيرها. ومن أمثلة ذلك ما قامت به سنغافورا من وضع لجنة لغوية؛ لحصر أسماء الأماكن والأشخاص، وتقديم تهجئة معتمدة لها وكتابتها واعتماد ذلك رسمياً." [١٣٢]

ومما سبق نستطيع القول إن التخطيط اللغوي واستراتيجياته وتطبيقها على أرض الواقع تمثل المرحلة التطبيقية المكملة للعملية السياسية اللغوية.

---

[١٣١] المحمود، "دراسة التخطيط اللغوي،" ص ١٧٠.

[١٣٢] المرجع السابق.

٣. تجارب دولية في السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي

سنتناول في هذا المبحث عرض بعض التجارب الدولية في التخطيط اللغوي، وذلك بالوقوف على تجربة كل من اليهود في إحياء اللغة العبرية، والجهود القومية لإصلاح الكتابة الصينية.

٣,١. التجربة الأولى: إحياء اللغة العبرية في أرض فلسطين

٣,١,١. اللغة العبرية وأرض فلسطين

تنتمي اللغة العبرية إلى أسرة اللغات السامية، وهي لغة الكنعانيين والعبرانيين، الذين اتخذوها لغة لهم بعد أن استقروا في أرض كنعان. والملاحظ أن العبرية قد اختفت بوصفها لغة الحديث بين اليهود مع التهجير البابلي، إذ حلت الآرمية تماماً محل العبرية نحو عام ٢٥٠ ق.م.[١٣٣] كما أن الدمار الذي خلفته الحروب الرومانية اليهودية أثّر على الكثافة السكانية لليهودفي فلسطين؛[١٣٤] إذ انتشر اليهود في مختلف بقاع الأرض، واتخذوا لغاتها لغة التواصل والتداول اليومي. وباتت العبرية حبيسة النصوص والمراسيم الدينية.

أصبحت أرض فلسطين آنذاك ملتقى العديد من اللغات، كالرومانية والهنغارية والأمهرية واليديشية، وغيرها. وكانت اللغة العربية (اللغة المحكية) بين أغلب العرب والدروز، واللغة التي يتكلم بها كبار السن،[١٣٥] واقتصر وجود العبرية في النصوص الدينية والقانونية والعلمية.

٣,١,٢. حركة إحياء اللغة العبرية

على الرغم من هجرة اليهود وتشتتهم في بقاع مختلفة فإنه يُشهد لهم باعتزازهم بهويتهم وولائهم لأرضهم؛ فبعد استقرار الأوضاع واستتباب الأمن نسبياً في أرض فلسطين منتصفَ القرن التاسع عشر بدأت بعض الجماعات اليهودية بالعودة إلى

---

[١٣٣] عبد العظيم أحمد، "التخطيط اللغوي لتأصيل اللغة العبريةفي فلسطين،" في: *اللغة والهوية في الوطن العربي* (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص١١.

[١٣٤] كوبر، *التخطيط اللغوي*، ص ٣١.

[١٣٥] أحمد، *التخطيط اللغوي*، ص٦.

أرضهم؛ إما للتعبد، أو للدفن، أو طلباً للعلم.[١٣٦] وباتت أرض فلسطين ملتقى الجماعات اليهودية المهاجرة، وأصبحت العبرية أداة التفاهم بين مجموعات تتكلم لغات البلاد التي أتوا منها، فيتكلم اليهود القادمون من شرق أوروبا اليدش، ويتكلم اليهود القادمون من دول البلقان والأجزاء الأخرى من الإمبراطورية العثمانية إما اللغة العربية أو الجودزمو، أما يهود شمال أفريقيا وغرب آسيا فيتكلمون اللغة العربية.[١٣٧] إن اعتزاز اليهود بهويتهم وثقافتهم كان الدافع الأكبر للسعي وراء إحياء هذه الهوية وتلك الثقافة على أرض فلسطين، فكان أول ما سعى إليه اليهود بعد عودتهم هو كيفية امتلاك الأرض وتوحيد اللغة بصفة تعكس هويتهم وثقافتهم، فامتلكوا الأرض وأحيوا لغة الأجداد بتخطيط وعزيمة استمرا لقرون.

تُعزى حركة إحياء اللغة العبرية إلى عزيمة وإرادة الشباب اليهودي المتأثر بالأفكار القومية في أوروبا، التي ترى أن لغة أي شعب لا يمكن فصلها عن قوميته. وحركة الإحياء هذه تتجلى في صور مختلفة على امتداد عدة قرون، ففي القرن السادس عشر الميلادي، ظهرت مجموعة من المعلمين، الذين أسسوا المبادئ الأولى لقواعد اللغة العبرية الحديثة، ورسموا الخطط بهدف تشجيع تدريس اللغة العبرية[١٣٨]. وفي القرن الثامن عشر ظهرت حركة الاستنارة اليهودية، التي أولت اهتمامها إلى نشر الثقافة الأوروبية بين الجماهير اليهودية، ودعوتهم إلى استخدام اللغة العبرية عن طريق استبدال التلمود بدراسة التوارة، وإعادة إحياء الأدب العبري القديم، كما عمل دعاة الحركة إلى تحديث اللغة العربية بنَحْت كلمات ومصطلحات للمفاهيم غير الدينية.[١٣٩] وتتجلى حركة إحياء اللغة العبرية في القرن الثامن عشر في كتابات العديد من الكتاب وأعمالهم: أمثال ن. ويليسي ***N. Wessely*** ود.

---

[١٣٦] كوبر، *التخطيط اللغوي*، ص٣١.

[١٣٧] المرجع السابق ،ص ٣٢.

[١٣٨] صالح بلعبيد، "الأمم الحية أمم قوية بلغاتها: نماذج تجارب دولية،" في: *الأمم الحية أمم قوية بلغاتها* (لجزائر: منشورات مخبر الممارسات اللغوية، ٢٠١٢)، ص ٣٥.

[١٣٩] محمد أحمد، "اللغة العبرية والجهود الصهيونية لإحيائها،" *مجلة جامعة الملك سعود*، مج ١٨، (٢٠٠٥)، ص ٦-٧.

إيتزيج ***D. Itzig***، وأ. لفنسون ***I. Levinsohn***. أما في القرن التاسع عشر، فقد سعت الحركة الصهيونية إلى غرس ثلاثة أضلاع في أرض فلسطين: (الصهيونية، اليهودية، العبرية)؛ فكرست جهودها لإنشاء الوطن اليهودي، وإحياء اللغة العبرية وجعلها لغة قومية لليهود؛[١٤٠] وذلك للأسباب الآتية:

- اللغة العبرية لغة التراث الديني والروحي والثقافي لليهود، التي يمتيز بها اليهودي عن غيره.
- اللغة العبرية لغة مشتركة وحّدت لسان اليهود داخلَ أرض فلسطين وخارجها؛ فهي الرمز المشترك والناقل لهوية القومية اليهودية.
- توسيع مجالات استعمال اللغة العبرية؛ لأداء أغراض الاستعمال اليومي والحياة العامة.

كما أن اهتمام التيارات السياسية والثقافية والروحية والعلمية الصهيونية بإحياء اللغة العبرية لم يقف عند ذلك فحسب، وإنما أرادت الحركة الصهيونية التمرد على اليهود التقليديين من سكان الجيتو في أوروبا الشرقية، الذين رفضوا إحياء العبرية؛ بحجة أنها لغة لها قدسية خاصة، ويجب حصرها في الأغراض الدينية[١٤١]. ولم تكن المعارضة من قبل اليهود خارج أرض فلسطين فحسب، وإنما جاءت من بعض الجماعات داخل فلسطين؛ بحجة أن اللغة العبرية غير قادرة على مواكبة متطلبات العصر الحديث؛ إما لأسباب دينية علمانية، وإما لتمسكهم باللغة اليديشية لغة التداول اليومي.

وعلى الرغم من ذلك نجد فئة الشباب اليهودي متحمسة؛ لإعادة إحياء لغة الأجداد، واتخذ خطوات حازمة صارمة لأن تكون العبرية لغة أرض فلسطين، ورحّب الشباب بتبني فكرة أليعازر ابن يهودا ***Eliezer Ben Yehuda***، التي تهدف إلى إحياء اللغة العبرية في موطن نشأتها، إذ سخّر ابن يهودا وقته وجهده وماله من أجل إحياء اللغة العبرية، فكان أول من يفرض اللغة العبرية لغةً

---

[١٤٠] المرجع السابق، ص١٠.

[١٤١] المرجع نفسه.

للتخاطب والتداول اليومي على أفراد أسرته، ودعا إلى إيقاظ جهود اليهود في ذلك بإنشاء مدارس حديثة تُدرس كل موادها بالعبرية،[١٤٢] وسعى جاهداً إلى تطوير اللغة العبرية وترقيتها بوسائل عدة، ويمكن حصر جهوده في النقاط الآتية:

- البحث في أدب العبرية الكلاسيكي عن الألفاظ التي تصلح للاستعمال خلال الحياة اليومية في العصر الحديث، واشتقاق كلمات عبرية جديدة.
- استعارة بعض الألفاظ والعبارات من اللغة العربية، وتطوير أسلوب عبري جديد.
- العمل لمدة أربعين سنة على إخراج (المعجم العبري القديم)، و (المعجم الحديث).
- تأسيس جمعية اللغة العبرية عام ١٨٥٣؛ ومن ثم تحولت إلى أكاديمية اللغة العبرية.
- صاحب اقتراح تأسيس لجنة اللغة في القدس عام ١٨٩٠، التي أسهمت في تعليم اللغة العبرية وترقيتها، ووضع مصطلحات جديدة. كما عملت لجنة اللغة على إصدار مجلة (لغتنا) عام ١٩٢٩م المعنية بقضايا اللغة ومشكلاتها، وإصدار مجلة (لغتنا للشعب) عام ١٩٤٥م.

وقد تعددت مظاهر إحياء العبرية، إذ تجلت في عدة نشاطات ثقافية وإعلامية، وتعليمية، وأُسست الجمعيات الثقافية، كجمعية تنمية الثقافة التي تهدف إلى دعم العلماء والمؤلفين والطلبة اليهود، وذلك بإصدار الكتب والمنشورات والترجمات باللغة الروسية والعبرية، ودعم الدوريات العبرية العلمية منها والتاريخية وغيرها، إلى جانب تأسيس جمعية اللغة العبرية على يد ابن يهودا، والتي تحولت بعد وفاته إلى أكاديمية تولت مهمة إكمال المعجم الذي بدأ به ابن يهودا، فأصدرته في سبعة عشر جزءاً، وذلك عام ١٩٥٩م. كما ازدهرت حركة الترجمة من العبرية وإليها في كافة الدول التي يعيش فيها اليهود، وأصدرت الصحف والمؤلفات القصصية والروايات باللغة العبرية التي لاقت رواجاً بين المؤلفين ممن يكتبون بالعبرية، فكُتبت أول رواية عبرية للمؤلف إبراهام مابو

[١٤٢] بلعبيد، "الأمم الحية،" ص٣٤.

Abraham Mapu، وحظيت بنجاح كبير، ويرجع إليها الفضل في تبوء المكانة الأدبية الرفيعة لصاحبها.[١٤٣]

وتوالت المساعي إلى إحياء اللغة العبرية بشتى الطرق والوسائل، فتحققت رؤية المخططين من المفكرين والدعاة الصهاينة في القرن العشرين بأن أَعلنَ الانتدابُ البريطاني اللغةَ العبرية لغة رسمية إلى جانب اللغتين العربية والإنجليزية. وبعد قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨م نشطت الحركات السياسية والثقافية والتعليمية وتضافرت الجهود؛ لرفع شأن اللغة العبرية وربطها بالأرض الإسرائيلية متجاهلة اللغة العربية بصفتها الرسمية، ففي عام ١٩٤٩ تأسست اللجنة الحكومية لعلم أنساب الأسماء؛ لتكون مخولة رسمياً بوضع منهج خالص لتعميم اللغة الوطنية في خريطة الدولة الجديدة، وتسمية الأماكن بالعبرية، وتوزيع قوائم الأسماء العبرية الجديدة على وحدات الجيش، كما تعاونت كل الهيئات والمؤسسات في إسرائيل من أجل إقرار هذه التسميات والالتزام بها.[١٤٤]

ومن مظاهر التخطيط لحماية اللغة العبرية وتطويرها ونشرها إصدار عدة قوانين ارتبطت بشتى مجالات الحياة في دولة إسرائيل، منها:[١٤٥]

- قوانين تمنع استعمال اللغات الرسمية الأخرى في الأماكن الخاصة والعمومية.
- قوانين تربط إمكانية تعلم العبري بالتخلي عن اللغات الأخرى.
- قوانين تربط مناصب العمل والفرص الوظيفية بإتقان اللغة العبرية.
- قوانين تربط إجبار المهاجرين على التحول نحو العبرية بالاندماج في المجتمع.
- قوانين "لا لغة غير العبرية."
- قوانين تخير استعمال لغة أجنبية واحدة، وهي الإنجليزية.

وما زالت تتوالى القوانين بشكل صريح أو ضمني؛ لتعزيز هيمنة اللغة العبرية في إسرائيل وتهميش اللغة العربية رغم صفتها الرسمية. وبذلك تكون إسرائيل قد

---

[١٤٣] أحمد، *التخطيط اللغوي*، ص ١٣ – ١٥.

[١٤٤] المرجع السابق، ص ١٦، ١٧.

[١٤٥] بلعبيد، "الأمم الحية،" ص٣٥.

نجحت في صنع معجزة إحياء لغة ميتة، بغض النظر عن إخفاقها في تحقيق العدالة اللغوية بين اللغتين العربية والعبرية!

٣,٢. التجربة الثانية: إصلاح الكتابة الصينية

٣,٢,١. الوضع اللغوي في الصين

يستخدم الصينيون ما يقرب من خمسين لغة مختلفة، يمكن تقسيمها إلى:[١٤٦]

١- لغات (هان)، تمثل ٩٥% من مجموع السكان.

تضم مجموعة هان مختلف اللغات الصينية المستخدمة في الصين، التي يرى الخطاب الرسمي أنها لغة واحدة ومجموعة لهجات، فيُقصد باللغة الواحدة لغة الماندارن، وما سواها لهجات. انظر جدول (١١)

جدول (١١): مجموعة هان

مجموعة هان	
لهجات الجنوب الشرقي للصين	لهجات مندرانية
كانتون (Canton)، كان هكا (kan Hakka)، آموي سواتو (Amoy Swatou)، فوجيان (Fujian)، وو (Wu)، كسيانغ (Xiang)	بكين، منشوريا، حوض هوانغيه (Huanghe)، هانكو (Hankou)، نانكين (Nankin)، سيشوان (Sichuan)، يونان (Yunnan)، غويزهو (Guizhou)،غوانغكسي (Guangxi)، هوباي (Hubei)
٧٠% من مجموع السكان	٢٥% من مجموع السكان

وعلى الرغم من هذا التقسيم فمتحدثو لهجات الجنوب الشرقي لا يكاد بعضهم يفهم بعضاً؛ فطبيعة اللهجات مختلفة كما لو أنها لغات، بينما علاقة اللغة المندرانية ببقية اللغات الدارجة تحتها أشبه بعلاقة اللغة باللهجات.

٢- **لغات الأقليات**، تمثل ٥% من مجموع السكان، وهي نسبة موزعة بين أربع عائلات مختلفة. انظر جدول (١٢)

[١٤٦] كالفي، *حرب اللغات*، ص ٢٣٠.

جدول(١٢): لغات الأقليات الصينية

لغات الأقليات			
جماعة الألتييك	الجماعة التيبتية البيرمانية	جماعة التاي	جماعة الياو والمياو
٥% من مجموع السكان			

ورغم تعدد اللغات الصينية واختلافها شفاهية فإن الصينيين يتفقون في اللغة المكتوبة، فجميع الصينيين يستعملون نظام الكتابة نفسه، ولكنهم لا ينطقون الحروف بالكيفية نفسها، وليست لهم التراكيب عينها، أي أنهم لا يتفاهمون فيما بينهم عندما يستعملون لغتهم الأولى.[١٤٧] ويصف ذلك كالفي فيقول:

"نعرف أن اللغة الصينية تتفرد بأنها ليست في الحقيقة مرتبطة من الناحية الصوتية بلغةٍ محددة؛ فلا يستطيع من لا يتكلم إلا بلهجة بكين أن يتواصل شفاهاً مع من لا يتكلم إلا بلهجة كانتون، ولكن هذين الشخصين يستطيعان أن يقرآ الجريدة نفسها، وأن يتواصلا بوساطة الكتابة؛ فالحروف الصينية تمثل الأفكار قبل الأصوات. ويمكن قراءة هذه الحروف دون أن نحسن النطق بكلمة صينية واحدة، كما تقرأ الرسوم الكرتونية الخرساء."[١٤٨]

٣,٢,٢ عملية إصلاح الكتابة:

بعد أن استعرضنا بإيجاز اللغات في الصين، إذ يصل عدد اللغات الصينية إلى خمسين لغة، يصعب على متحدثيها التفاهم بينهم شفاهية، ولكنهم جميعاً يكتبون ويقرؤون الحروف نفسها، ربما أول ما يتبادر إلى الأذهان هنا هو أنه طالما أن الصينيين اتفقوا في اللغة المكتوبة إذن ما الداعي إلى إصلاح الكتابة؟!

[١٤٧] كالفي، *السياسات اللغوية*، ص ٧٧.

[١٤٨] كالفي، حرب *اللغات*، ص ٣١٢.

إن التأمل في عدد الحروف الصينية وتعقيد رسمها يثير الدهشة والتساؤل: كم من الوقت يقضيه الكاتب ليكتب! إذ بلغ عدد الحروف ٦٧٦٣ حرفاً أساسياً مصنفاً، منها ٣٧٥٥ يكثر استعمالها، و٣٠٠٨ أقل منها في الاستعمال، و١٦٠٠٠ حرف آخر تسمح مع الحروف السابقة بطباعتها جميع الكتب قديمها وحديثها؛ مما يجعل العدد قريباً من ٢٣٠٠٠ حرف، علاوة على ٣٤٠٠٠ حرف نادر الاستعمال، أي يجب معرفة ما يقرب من ٤٠٠٠ حرف لقراءة المنشورات الحديثة.[١٤٩]

ومن أجل هذا العدد الهائل من الحروف، علاوة على صعوبة وتعقد رسمها؛ إذ قد يصل عدد الخطوط المرسومة للحروف الواحد إلى ١٦ خطاً - ظهرت العديد من الحركات والنشاطات المطالبة بإصلاح اللغة وتيسير كتابتها. ونحاول هنا استعراض الجهود التي بُذلت لإصلاح الكتابة وتسهيلها بإيجاز مراعين التسلسل الزمني:[١٥٠]

١- في سنة ١٩١٣،انعقد مؤتمر لتوحيد اللفظ، ولوضع الرموز الفونيتيكية القومية.

٢- وفي عام ١٩١٩، دعا الطلبة والمثقفون الكُتّاب إلى تعويض الصيغة المكتوبة للصينية (ون يان) لغة الإدارة والمثقفين، التي تعد رمزاً للنظام القديم، بلغة (الباي هوا)؛ وذلك لأنها الأقرب من اللغة المنطوقة[١٥١].

٣- وفي سنة ١٩٢٨، تم وضع تنظيم جديد دُعي بالكتابة الجديدة بالحروف اللاتينية، وقد اعتمدها الحزب الشيوعي الصيني.

٤- وفي عام ١٩٣٥، قامت حكومة نانكين بمحاولة تبسيط الحروف بجعلها ٣٢٤ حرفاً، إلا أنها باءت بالفشل.

٥- وفي عام ١٩٤٩، سعت سياسة الصين الشعبية إلى تبسيط الحروف الصينية باختصار عدد من الخطوط في الحروف المعقدة، وتنقيط الرموز الصينية.

---

[١٤٩] المرجع السابق، ص ٣١٢، ٣١٣.

[١٥٠] زكريا، *قضايا ألسنية*، ص ٣١-٣٣.

[١٥١] كالفي، *السياسات اللغوية*، ص ٧٨.

٦- وفي عام ١٩٥١، عَيّن الحكم الصيني لجنةً من اللسانيين عُنيت بتبسيط الكتابة التقليدية، ووضع تنظيم فونيتيكي جديد، والنص على مجالات استعماله.
٧- وفي عام ١٩٥٥، نشرت الحكومة الاشتراكية قائمة بـ ٥١٥ حرفاً، و٥٤ أداة مختزلة بقصد تيسير تعلم الكتابة، كما قلصت عدد خطوط رسم الحرف الواحد من ١٦ خطاً إلى معدل ٨ خطوط.
٨- وفي عام ١٩٥٦، تم وضع ثلاثة تنظيمات فونيتيكية، أدخل أحدها ستة رموز صوتية، أربعة منها مأخوذة من الأبجدية الفونيتيكية العالمية، واثنان مأخوذان من الأبجدية الروسية. واقتصر استعمال هذا التنظيم على إضفاء اللفظ على الرموز وتطوير عملية تعليمها، وساعد في مجال تدريس اللغة المشتركة في الصفوف الابتدائية، إذ يتعلم التلاميذ الأبجدية الفونيتيكية، وبعدها ينتقلون بسرعة إلى تعلم الرموز.[١٥٢]
٩- وفي عام ١٩٧٧، صدرت قائمة جديدة للحروف المبسطة، ولكن سرعان ما سُحبت بسبب الاعتراضات بحجج ثقافية وتراثية.
١٠- وفي الوقت الحالي يبدو الوضع مستقراً نسبياً، فقد أعيد تعليم الصينية التقليدية في المدارس، علاوة على أن بعض الكتاب بدأ الكتابة بها.

إن ما يُحمد في حركة إصلاح الخط الصيني، هو عدم تأثير ذلك على الوضع السياسي، بل إن الحكومات والمؤسسات الإعلامية والثقافية والتعليمية سعت إلى نشر القرارات اللغوية الصادرة عن الساسة وتطبيقها، ورغم تذبذب السياسة اللغوية الصينية على مر العصور فإنها استقرت نسبياً آخر المطاف في تنظيم الوضع اللغوي بين لغات الأغلبية والأقليات، بالإضافة إلى إصلاح اللغة وكتابتها، مُحاوِلةً قدر المستطاع الحفاظ على الحروف الصينية؛ لتعلقها بهوية أكثر من مليار وثلاثمائة نسمة وثقافتهم.

[١٥٢] زكريا، *قضايا ألسنية*، ص ٣٢.

الخلاصة:

وبعد أن قدمنا في هذا الفصل أنواع السياسات اللغوية وأنماط التخطيط اللغوي واستراتيجياته، نلخص *أهم* ما ورد عبر النقاط الآتية:

١- ترتبط السياسات اللغوية بالذاتية الثقافية والفائدة الاقتصادية للبلاد.

٢- يتمثل دور السياسة اللغوية في تحديد اللغة الرسمية والتكفل بحمايتها.

٣- غالباً ما يكون ترسيم اللغات بناءً على مبدأ الترابية، وإلا فإن ترسيم اللغات يمر بثلاثة مراحل: أ- الانتقاء ب- المعيرة ج- التأهيل الوظيفي.

٤- مفهوم السياسة اللغوية يشمل: القرارات السياسية والقوانين والأنظمة التي تسنها المجالس التشريعية، والتي تشمل الحقول الآتية: (الحقل الإدراي والقضائي، حقل الاستهلاك، حقل التعليم، حقل المعاملات القانونية)، بالإضافة إلى قوانين حماية اللغات، وأخيراً يشمل المفهوم عملية التطبيق والتنفيذ.

٥- تختلف السياسات اللغوية المتبعة في بلاد ما باختلاف متطلباتها وظروف ممارستها وعدد سكانها وأقلياتها.

٦- تمارس في كل بلاد العالم تسعة أنواع من السياسات اللغوية: (الاحتواء، عدم التدخل، إعلاء اللغة الرسمية، القطاعية، سياسة الوضع القانوني التفضيلي، الثنائية، أو الثلاثية اللغوية، استراتيجية التعدد اللغوي، العولمة اللغوية، السياسات المختلطة).

٧- للتخطيط اللغوي أربعة أنماط: (تخطيط الوضع، تخطيط المتن، التخطيط لعملية الاكتساب، التخطيط المحدد للأهمية).

٨- استراتيجيات التخطيط اللغوي طرق وخطط تنفيذية تسعى إلى معالجة الوضع اللغوي وتحقيق الفلسفة اللغوية للدول. وتختلف هذه الاستراتيجيات وإجراءاتها باختلاف أهداف السياسات اللغوية.

الفصل الثالث:

السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في الوطن العربي (نماذج وحالات)

مدخل:

يهدف هذا الفصل إلى فحص العلاقة بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في البلاد العربية؛ وبناءً على ذلك يفحص المسألة اللغوية وحال اللغة العربية على المستويين السياسي والتنفيذي في الوطن العربي، من خلال تقديم نماذج لحالات دولية؛ للوصول أخيراً إلى تعميمات ونتائج تعطي القارئ ملخصاً موجزاً عن وضع اللغة العربية في البلاد العربية، مراعين التنوع في عرض الحالات والنماذج ما بين دول المشرق والمغرب. ومن أجل ذلك يتكون هذا الفصل من أربعة مباحث: يُقدم المبحث الأول نبذة عن منهج دراسة الحالة المُتبع في هذه الدراسة، ثم نعرض السياسة اللغوية في البلاد العربية في المبحث الثاني؛ وذلك بالوقوف على نماذج حالات دولية لكل نوع من أنواع السياسات اللغوية المتبعة في البلاد العربية، والوقوف على نماذج قانونية لحماية اللغة العربية وترتيب مشهدها في البلاد العربية. أما المبحث الثالث ففيه وصف لواقع التخطيط اللغوي تجاه اللغة العربية، من خلال استعراض بعض النماذج الدولية في ثلاثة مجالات حيوية. وأخيرا يعرض المبحث الرابع السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في كل من المغرب والعراق.

١. منهج دراسة الحالة

يعد منهج دراسة الحالة ضرباً من ضروب المنهج الوصفي الذي يهدف إلى وصف الظاهرة موضع الدراسة، أو تحديد العلاقة بين هذه الظاهرة وغيرها من الظواهر الأخرى، أو محاولة اكتشاف الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة. ويسعى المنهج الوصفي إلى البحث عن أوصاف دقيقة للظاهرة المراد دراستها عن طريق مجموعة من الأسئلة التي تحدد الوضع الحالي للظاهرة وبدايتها، والعلاقة بين

هذه الظاهرة والظواهر الأخرى، والإجابة أخيراً عن النتائج المتوقعة لدراسة هذه الظاهرة.[١٥٣] وبناء على ذلك يصبح المنهج الوصفي إطاراً عاماً تقع ضمنه المناهج الفرعية الآتية:[١٥٤]

١- الدراسات المسحية: منها المسح المدرسي، والمسح الاجتماعي، ودراسات الرأي العام، وتحليل العمل، وتحليل المضمون.

٢- دراسة العلاقات المتبادلة: تشمل دراسة الحالة، والدراسات العلمية المقارنة، والدراسات الارتباطية.

٣- الدراسات التتبعية: تشمل دراسة النمو بأسلوبها الطولي والعرضي، ودراسة الاتجاهات التتبعية.

تهتم دراسة العلاقات بالبحث في العلاقات بين الظواهر وتحليلها، والتعمق فيها، لمعرفة الارتباطات الداخلية في هذه الظواهر، وكذلك الارتباطات الخارجية بينها وبين الظواهر الأخرى. فدراسة الحالة تهدف إلى الكشف عن العوامل المعقدة التي تسهم في فردية وحدة اجتماعية ما؛ لتشخيصها وتقديم توصيات بالإجراءات العلاجية الخاصة بها. كما يُعرف منهج دراسة الحالة بأنه المنهج الذي يهدف إلى الدراسة المتعمقة للخلفية والأوضاع الحالية، والتفاعلات البيئية لوحدة اجتماعية، سواء كانت فرداً أو جماعة أو مؤسسة أو مجتمعاً أو نظاماً .[١٥٥]

ويهتم منهج دراسة الحالة بدراسة الوحدات الاجتماعية، سواء كانت كبيرة أم صغيرة، وبكل ما هو مهم في تاريخ الحالة وتطورها، وتتعمق وتحلل التفاعل بين العوامل التي تُحدِث التغيير أو النمو على مدى فترة معينة من الزمن،[١٥٦] مثل

---

[١٥٣] فاطمة صابر وميرفت خفاجه، *أسس ومبادئ البحث العلمي* (مصر: مكتبة الإشعاع، ٢٠٠٢)، ص٨٧.

[١٥٤] ذوقان عبيدات آخرون، *البحث العلمي- مفهومه وأدواته وأساليبه* (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ١٩٨٨)، دص.

[١٥٥] علي خطاب، *مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية* (مصر: مكتبة الأنجلو، المصرية، ٢٠٠٥)، ص١٩١.

[١٥٦] صابر وخفاجة، *أسس ومبادئ البحث*، ص٩٦.

دراسة الطبيب لحالة المريض، ودراسة التربوي أو الباحث حالة الطالب أو مجموعة من الطلاب، وكذلك دراسة الباحث الاجتماعي حالة الأسرة.

ويتطلب من الباحث أن يدرس الحالات بموضوعية لا ذاتية؛ للوصول أخيراً إلى النتائج وتقديم التوصيات. ويعتقد بعض العلماء في البحث الاجتماعي أن منهج دراسة الحالة قد يدرس مرحلة معينة في تاريخ الوحدة، أو يدرس جميع المراحل التي مرت بها؛ كي يصل إلى التعميمات العلمية المتعلقة بالوحدة المدروسة وغيرها من الوحدات المشابهة لها.[١٥٧] والواقع أن دراسة الحالة تختلف عن دراسة تاريخ الحالة، فدراسة الحالة أكثر شمولاً وعمومية؛ لأنها تشتمل على تاريخ الحالة المراد دراستها، فهي تقوم على استخدام المنحى الطولي في جمع البيانات، بالإضافة إلى استخدام المنحى الرجعي "الوثائقي أو الأرشيفي" في جمع البيانات المتعلقة بالحالة. ويفرق ر. برنز R. Burns بين نوعين رئيسين من دراسة الحالة:[١٥٨]

١- دراسة الحالة تاريخياً، وذلك بتتبع تطورها التاريخي.
٢- دراسة الحالة بناءً على الملاحظة دراسة تفصيلية في محيطها الاجتماعي والثقافي.

ومنهج دراسة الحالة شائع الاستخدام في البحوث التربوية والنفسية والاجتماعية والإكلينيكية، التي تهتم بوصف جوانب متعددة لحالة مريض ما، خاصة تلك الجوانب التي ترتبط بالأعراض الإكلينيكية أو ردود فعل المريض أو الحالة في أثناء فترة العلاج، وقد تهتم دراسة الحالة بدراسة السلوك أيضاً، كما قد تأخذ أشكالاً متعددة، فقد تتم في فترة زمنية معينة، أو خلال فترة زمنية طويلة.[١٥٩]

ورغم أن منهجية دراسة الحالة ظهرت منذ وقت طويل في مجالات العلوم المختلفة (السياسية والاجتماعية والتربوية...) فإنها بدأت تستخدم في اللسانيات

---

[١٥٧] عبدالباسط حسن، *أصول البحث الاجتماعي* (مصر: مكتبة وهبة مصر، دت)، ص٣٦٣.

[158] Robert Burns, *Introduction to research methods* (Thousand Oaks: SAGE Publications,2000), p365.

[١٥٩] خطاب، *مناهج البحث*، ص١٩١.

التطبيقية منتصفَ تسعينيات القرن الماضي، خاصة في دراسات تعليم اللغة وتعلمها واكتسابها.[١٦٠]

إن الدراسة الحالية عبر المبحث الثاني من هذا الفصل الموسوم بـ "السياسة اللغوية في البلاد العربية" سيغلب عليها دراسة الحالة تاريخياً قدر الإمكان؛ ذلك لأننا سنستقري السياسة اللغوية في سياق تاريخي. أما المبحث الثالث "التخطيط اللغوي" فسنصف واقع التخطيط اللغوي في عدة مجالات حيوية، مستخدمين أدوات البحث التي يحددها المنهج المُستخدم من ملاحظة الوثائق الرسمية والحكومية وتحليلها، إضافةً إلى الاستعانة بالأدبيات السابقة في هذا الموضوع. وفي المبحث الرابع سنتناول حالتين من الوطن العربي (الجمهورية العراقية من المشرق والمملكة المغربية من المغرب)، نرصد فيهما الخلفية التاريخية للغات، ونقف على السياسة اللغوية في كل منهما، والقرارات اللغوية والعوامل الاجتماعية المؤثرة فيه، والوضع اللغوي في الإدارة العامة والقضاء والتعليم والإعلام.

٢. السياسة اللغوية في الوطن العربي (نماذج وحالات)

تتسم البلاد العربية أجمع بازدواجية (ثقافية وسياسية) لا يمكن إنكارها، شكلت هذه الازدواجية هوية واحدة بكل ما يحمله مفهوم الهوية من مضامين ومكونات، سواء لغوية أو دينية أو جغرافية أو ثقافية، كانت أسبق من الجانب السياسي إلى توحيد الدول العربية، فعادة ما نجد مثل هذه الازدواجية الثقافية السياسية تصبغ قطراً واحداً أو عدداً ضئيلاً من الأقطار، وقلما نجدها تصبغ منطقة جغرافية على امتداد واسع جغرافياً.

واللغة العربية جزء من الهوية المشتركة بين أقطار الوطن العربي، وقد حظيت بالاهتمام الوطني والقومي على المستوى السياسي بوصفها اللغة القومية ولغة الأغلبية. ففي هذا المبحث تُقدم محاولة لتناول محور اللغة العربية على المستوى السياسي في الأراضي العربية.

---

[160] David Nunan, *Research methods in language lerning* (Cambridge: Cambridge University press, 1992) p78.. وانظر محمود المحمود

٢,١. اللغات الرسمية في الدساتير

مما لا شك فيه أن الموقف الرسمي للدول العربية يتمثل – من حيث المبدأ والانتماء- في الحرص على التمسك باللغة العربية وتعزيزها وتشجيع استعمالها ونشرها وتأكيد وجودها في المنتديات العالمية جنباً إلى جنب مع اللغات المعتمدة فيها.[١٦١]

وكما هو معلوم فلابد لأي سياسة لغوية أن تحدد المسار اللغوي في البلاد من خلال دساتيرها وأنظمتها وتشريعاتها، وصولاً لمرحلة تطبيقها بمراقبة تنفيذها على أرض الواقع. فعلى الصعيد الدستوري تُجمع الدول العربية في دساتيرها، على حسبان العربية اللغة الرسمية، بغض النظر عمّا إذا كانت تتفرد رسمياً أم تُشاطرها في الرسمية لغات أخرى.

وعلى الرغم من أن جميع الدول العربية تُقر برسمية اللغة العربية فإن سياساتها المتبعة تجاه اللغة تختلف من بلد إلى آخر؛ تبعاً لمتطلباتها في المجالات الحيوية بالبلاد من تعليم وعمل وتجارة ومحاكم وقضاء، فضلاً عن الخدمات العامة ومتطلبات تنميتها على سبيل المثال لا الحصر. وعلى الرغم من أنها سياسات "غير واضحة" في الواقع العملي على حد تعبير الفاسي الفهري: "... البلدان العربية عموماً لا تقر بسياسة لغوية واضحة تخدم لسان الهوية والسيادة..."[١٦٢] - فإننا في هذا المقام لن نقيّم أياً منها بحسب ما إذا كانت قائمة بالفعل أو لا، وإنما سنهتم بعرضها كما ترد في الأدبيات والوثائق الرسمية، التي قد جمعها واجتهد في تصنيفها لوكلير من جامعة لآفال الكندية، والملاحظ أن لوكلير لم يدرج دولة فلسطين تحت أي نوع من أنواع السياسات اللغوية؛ لاضطراب الأوضاع فيها وعدم استقلال كيانها، فتطرق إلى تناول الوضع اللغوي الفلسطيني بوصفها دولة آسيوية ضمن قائمة الدول التي تندرج تحت آسيا في التصنيف القاري للدول.

---

[١٦١] الضبيب، "السياسة اللغوية،" ص١٩٣.

[١٦٢] الفاسي الفهري، *السياسة اللغوية*، ص١٥٧.

٢,٢. أنماط السياسات اللغوية

إن إقرار جميع الدول العربية برسمية اللغة العربية في دساتيرها يؤكد أنها اختارت سياسة التعريب لدولها، أي ما يقابل سياسة إعلاء اللغة الرسمية أحياناً؛ ذلك لأن مفهوم إعلاء اللغة الرسمية قد لا يتطابق مع مفهوم التعريب في حالة كون الدولة ثنائية اللغة، أو أنها تتبع سياسة استراتيجية التعدد اللغوي، أو قد لا يتبين أن دولة ما تسعى فعلياً للتعريب؛ إما لعدم وجود دليل كقرار سياسي أو قوانين وأنظمة لغوية، أو لعدم وجود دليل على أرض الواقع يبرهن على أن الدولة تمارس التعريب.

وفي دراسة أعدها صالح بلعبيد يقدم فيها العديد من التساؤلات والتأملات والأجوبة حول مسألة القرار السياسي للتعريب في الدول العربية، وهو يصنف وضع القرار السياسي للتعريب في الدول العربية صنفين[١٦٣]:

١- دول عربية نجح فيها التعريب دون قرار سياسي، وهي: (سوريا والسودان وليبيا واليمن).

٢- دول عربية نجح في التعريب بقرار سياسي وأخفق، وهي: (مصر والعراق والجزائر والأردن).

ويُرجع إخفاق معظم الدول العربية التي استصدرت القرار السياسي إلى عدة عوامل، منها: عدم الإيمان بمبدأ التعريب لربط العربية بالتخلف، وجعل التعريب حملة مؤقتة؛ ذلك أن العرب أصحاب قول لا فعل؛ إذ يشهد الواقع العديد من الحملات والمشاريع والمؤسسات اللغوية التي نادوا بها ثم تراجعوا، كذلك الفجوة بين القوانين والتطبيق[١٦٤]، أي بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، فغياب السياسة اللغوية يحتم خللاً في التخطيط للغة.

وقد سبق أن أشرنا إلى ماهية السياسة اللغوية، ووقفنا على أنواعها التسعة بالشرح والتعريف والتمثيل في الفصل السابق؛ لذا سنكتفي هنا بتناول

---

[١٦٣] صالح بلعبيد، "لماذا نجح القرار السياسي في الفيتنام وفشل في...!،" *مجلة التعريب ١٢، عدد ٢٤ (٢٠٠٢)*: ص٥٠ -٥٩.

[١٦٤] المرجع السابق، ص٤٣-٤٨.

السياسات اللغوية المتبعة في البلاد العربية فحسب، وذلك بأن نقدم نموذجاً واحداً لحالة دولية تمثل كل نمط من أنماط السياسة اللغوية. نظر الشكل(٦)

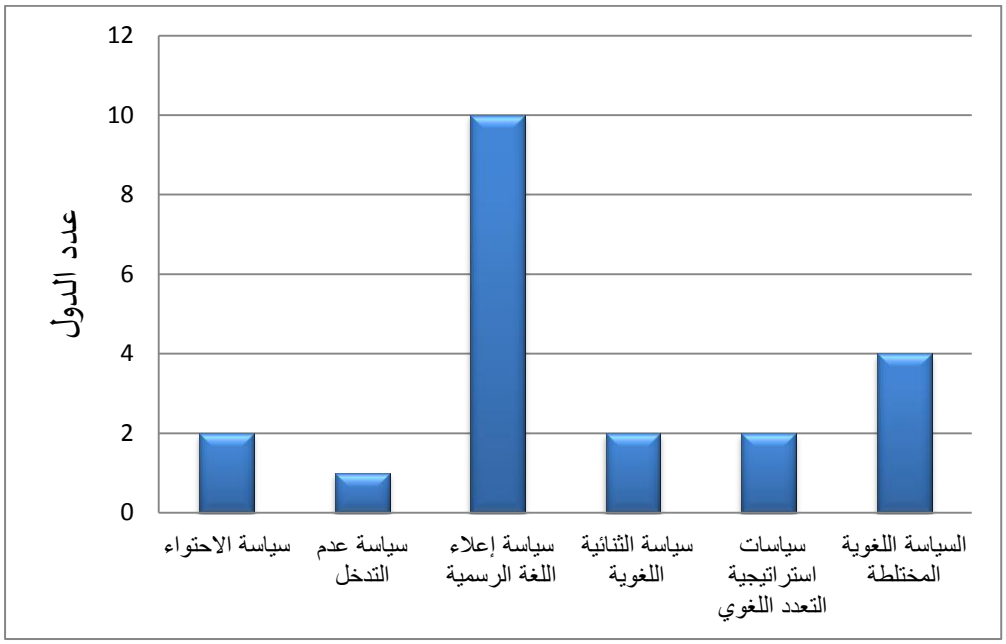

شكل (٦): السياسات اللغوية في البلاد العربية[١٦٥]

٢,٢,١. سياسة الاحتواء[١٦٦]

تسعى كل من ليبيا وسوريا إلى اتباع أساليب ووسائل نحو الإقصاء والتهميش الاجتماعي والثقافي لأقلية من الأقليات اللغوية على أراضيهما. فسوريا على سبيل المثال بلد متعدد الأعراق، تلاقح فيه عدد من الأقليات الإثنية والدينية واللغوية عبر التاريخ. فالموقع الاستراتيجي لسوريا جعلها محط رحال كثير من النازحين واللاجئين المضطهدين إثر الحروب والنزاعات؛ ذلك ما يفسر وجود الشركس واليهود والأكراد والتركمان والأرمن على أرضها.

ومتتبع وضع الأقليات في سوريا عبر العقود الماضية يصل إلى نتيجة حتمية تؤكد سياسة الاحتواء، التي تمارسها السلطة ضد الأقليات اللغوية، لا سيما

[١٦٥] ملاحظة: في هذا الشكل تستثنى كل من فلسطين ودولة جنوب السودان

[166] Jacques Leclerc. "Syrie" *dans L'aménagement linguistique dans le monde*, Québec, TLFQ, Université Laval, 29 mars 2015, [http://www.axl.cefan.ulaval.ca/asie/syrie.htm], (1 avril 2015).

الكردية على وجه الخصوص، إذ تشكل ٨% من مجموع السكان في سوريا. فالساسة يمارسون سياسة اللغة الواحدة في البلاد، وهذه السياسة تتطلب حتماً إقصاء اللغات الأخرى.

إن اللغة العربية هي اللغة الرسمية في سوريا، وهي اللغة المهيمنة على جزء كبير منها؛ إذ يصل عدد متكلميها إلى ٨٠% من مجموع السكان. وتتركز اللغة العربية في المدن الكبيرة (دمشق وحمص وحماة وإدلب وحلب)، وكذلك في الغرب والشمال على طول نهر الفرات، كما تغطي وسط جنوب الصحراء السورية، التي تبلغ مساحتها حوالي ٥٢٠,٠٠٠ كيلومتر مربع. وللعربية عدة أصناف محكية، عادة يسهل التفاهم والتبادل بينهما نسبياً، وهي اللغة المستخدمة في جميع أنحاء البلاد، لا سيما العربية الشمالية التي تُعد بمثابة اللغة المشتركة في البلاد. علاوة على ذلك فإن وضع اللغة العربية المهيمن على الشعب السوري مع العرب وغيرهم في شتى المجالات إنما هو مفروض من قبل جماعة العلويين المتكلمين بالعربية، فهي أقلية دينية تسيطر على جهاز السلطة والقوات المسلحة، وتهيمن على الوضع بأسره في سوريا.

ولتوضيح السياسة اللغوية المتبعة في سوريا نقف على مكونات المجتمع السوري، وتعامُل الحكومة مع هذه المكونات:

١- الأقلية الكردية: يشكل الأكراد ٨% من مجموع السكان؛ ذلك يعود إلى نزوح الأكراد من تركيا بين عامي ١٩٢٤- ١٩٣٨؛ نتيجة القمع الممارس من قبل أتاتورك. تركز وجودهم في الشمال والشمال الشرقي لسوريا أي في المنطقة الكردستانية، ومعظم الأكراد يتحدثون الكورمانجية والعربية، والبعض منهم لا يعرف سوى العربية، خاصة ممن يسكنون دمشق.

يحرم النظام السوري على الأكراد التمتع بالحقوق اللغوية والثقافية، إضافة إلى حرمان أكثر من ٦٠٠٠٠ من الأكراد بشكل تعسفي من الجنسية السورية والوظائف العامة؛ بوصفهم أجانب عن البلد، على الرغم من توطينهم سوريا عدة عقود.

ومنذ عام ٢٠١٢ بدأت الميشيليات الكردية بالتحكم في إقليم كردستان، ومع حلول ٢٠١٣ بدأ ممثلو الأقليات (الكردية والآشورية وغيرهما) بالحكم الذاتي المؤقت في المناطق؛ نظراً لاضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية في سوريا إلى عامنا هذا ٢٠١٥.

٢- الآشوريون والكلدان: تعدون من الأقليات اللغوية والدينية الصغيرة الوافدة إلى سوريا بوصفهم لاجئين خلال فترة الحرب الأهلية في العراق، يتحدث الآشورية ٠,٢ % من مجموع السكان.

٣- التركمان: يعود وجودهم على أرض سوريا إلى فترة الحكم العثماني، ويتحدثون لغة من لغات (العائلة الألطية). وتقدر نسبة السوريين من أصل تركماني ١٥-٢٠% وحظي التركمان بعدة امتيازات مقارنة بالأقليات الأخرى.

٤- الأرمن: وصل إلى سوريا ٨٠,٠٠٠ لاجئ أرمني من تركيا. حطت رحالهم على طول الحدود الشمالية مع تركيا، وينتمون إلى الكنيسة الأرثوذكسية، ومنهم من ينتمي للكنيسة الكاثوليكية. والأرمن من المجموعات العرقية المحافظة على عاداتها والمحافظة على تعليم أبنائها في مدارس خاصة بلغتهم؛ إذ يعارض القادة الأرمن سياسة الاستيعاب لضمان الهوية الأرمنية.

٥- الشراكسة: هم من نسل المسلمين البدو الذين هاجروا من روسيا إلى سوريا. يرتكز نصف هؤلاء المهاجرين في محافظة القنيطرة، وقد انتقل العديد منهم إلى دمشق. قاوم الأرمن سياسة الاستيعاب على الرغم من أنهم يتحدثون العربية.

٦- اليهود: يعيش اليهود في سوريا منذ قرون، ويقدر عددهم أكثر من ٤٠,٠٠٠ نسمة قبل عام ١٩٩٠. ترك أغلب اليهود سوريا، ومازال يقطنها القلة في محافظة حلب ومدينة دمشق. تعد هذه الأقلية أقلية دينية لا لغوية؛ إذ إنهم يتكلمون العربية.

٧- الجاليات المهاجرة: وفد إلى سوريا عدد كبير من الأتراك والفرنسيين والروس، إلخ.

إن هذا المزيج العرقي على أرض سوريا يحتم وجود عدة مذاهب وديانات، ويعد الدين الإسلامي دين الدولة بحكم أن الأغلبية الدينية مسلمة تمثل ٨٨% من مجموع السكان بغض النظر عن المذاهب (سنة – شيعة – علويين– دروز).

وتشكل الأقليات المسيحية ١٠% من عدد السكان وهم (الكاثوليك – الأرمن الأرثوذكس – الروم الأرثوذكس)، إضافة إلى اليهودية.

ونظراً لانعدام حقوق الأقليات لا سيما اللغوية أوصت لجنة الأمم المتحدة الحكومة السورية بالمقترحات الآتية[١٦٧]:

- اتخاذ تدابير ملموسة لمكافحة التمييز ضد الأقليات خاصة الأكراد، من خلال التسجيل في المدارس، وإتاحة الفرصة لهم؛ كي يستخدموا لغتهم وغيرها من طرق التعبير الثقافي.
- تنفيذ خطة وطنية للتعليم تتاح للجميع.
- ضمان حقوق الأقليات مثل الأكراد في التمتع بحق استخدام لغتهم الخاصة والعيش وفقاً لثقافتهم دون أن يعوق ذلك الأحكام القانونية أو الإدارية.

وحتى وقت قريب لم يسمح للأكراد باستخدام اللغة الكردية، أو حتى تسمية أبنائهم بأسماء كردية، كما مُنعوا من إعطاء الشركات والمدارس الأسماء الكردية وحظر النشر بلغتهم. ومنذ بداية الحرب الأهلية في سوريا لم تعد هذه المحظورات صحيحة، فقد خلق الأكراد نوعاً من الحكم الذاتي منذ بدء الصراع الأهلي عام٢٠١١.

٢,٢,٢. سياسة عدم التدخل

تنفرد المملكة العربية السعودية عالمياً وعربياً بأن دستورها كتاب سماوي متمثل في القرآن الكريم، خلافاً لبقية الدول التي صنعت دساتيرها بنفسها. فقد استخلصت المملكة قوانينها من كتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - وأصدرت القانون الأساسي بموجب ملكي من قبل الملك فهد ١٩٩٢، وتنص المادة (١) من هذا القانون على أن لغة المملكة هي اللغة العربية: "المملكة العربية السعودية دولة إسلامية ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله

[١٦٧] نقلًا عن: Leclerc, "Syrie".

وسنة رسوله –صل الله عليه وسلم- ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض"[١٦٨].

ويفهم من هذه المادة أن العربية الفصحى هي اللغة الرسمية للدولة، خاصة أننا لا نجد للمملكة سياسية لغوية مكتوبة، ربما يبرر ذلك عدم وجود أقليات لغوية تستدعي ترتيب الوضع اللغوي في البلاد باستثناء العمالة الوافدة، ومما يبرهن ضبابية الرؤية في سياسة المملكة عدم تحقق الدقة في الإشارة إلى اللغة ضمن نص المادة (٣٩): "تلتزم وسائل الإعلام والنشر وجميع وسائل التعبير بالكلمة الطيبة وبأنظمة الدولة، وتسهم في تثقيف الأمة ودعم وحدتها، ويُحظر ما يؤدي إلى الفتنة و الانقسام، أو يمس أمن الدولة وعلاقاتها العامة، أو يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه، وتبين الأنظمة كيفية ذلك"[١٦٩]. أما في وزارة العدل ففي المرسوم الملكي رقم (م/٦٤) ١٩٧٥ الخاص بنظام القضاء فتنص المادة (٣٦): "اللغة العربية هي اللغة الرسمية للمحاكم، على أنه يجوز للمحكمة أن تسمع أقوال الخصوم أو الشهود الذين يجهلون اللغة العربية عن طريق مترجم"، وأُلغيت هذه المادة في النظام الصادر بالمرسوم الملكي ٢٠٠٧![١٧٠]

وفي الخدمات العامة ليس ثمة قانون يحدد لغة المداولة والمراسلة، وإنما جرت العادة على استخدام اللهجات عند التواصل الشفوي والعربية الفصيحة عند التواصل المكتوب، في حين نجد أن نظام الجنسية العربية السعودية يشترط لمنح الجنسية لمن ولد على أرضها من أب أجنبي وأم سعودية إجادة اللغة العربية، ومنحها للأجنبي الذي يجيد اللغة العربية تحدثاً وقراءة وكتابة[١٧١]. ومن جانب آخر فيما يتعلق بالشركات التجارية فقد أصدر الملك فهد بن عبدالعزيز مرسوماً ملكياً ١٩٨٩ يحدد نظام الدفاتر التجارية، وجاء في نص المادة الأولى منه ضرورة أن تكون هذه الدفاتر باللغة العربية، وكذلك هي الحال فيما يتعلق بالمرسوم

---

[١٦٨] المملكة العربية السعودية، مجلس الشورى، *النظام الأساسي للحكم*، ١٩٩٢.

[١٦٩] المرجع السابق.

[١٧٠] المملكة العربية السعودية، وزارة العدل، *نظام القضاء*، 1975.

[١٧١] المملكة العربية السعودية، وزارة الداخلية، *نظام الجنسية العربية السعودية*، ١٩٥٤.

الملكي رقم ١ (١٩٩٠) باستخدام اللغة العربية في السجل التجاري والمراسلات والمواد المطبوعة والطوابع والملصقات[١٧٢]، وكذلك هي الحال بالنسبة إلى لمادة (٩) من نظام العمل، الذي يُقر أن النص العربي هو المعتمد دون غيره في السجلات والملفات والعقود.

ومما لا شك فيه أن المملكة تمارس سياسة التعريب، إلا أن التشريعات اللغوية قليلة جداً، واللغة العربية الفصحى هي اللغة الرسمية على الرغم من أن لا أحد يتحدث بها فإنها لغة المدارس ولغة جميع الوثائق الرسمية المكتوبة في الدولة. ويُعد التعريب من المسلمات بين السعوديين؛ حيث إنه واجب للمحافظة على نقاء اللغة العربية بوصفها لغة الأرض، وهو واجب ديني؛ لكونها لغة القرآن الكريم.

إن القضية في هذا البلد ليست قضية صراع لغوي ولا حماية لغات الأقليات، إنما قضية تتمحور حول لغة التفاهم مع العمال الأجانب الذين يشكلون ثلث عدد السكان؛ إذ إن المملكة لا تقدم أي قوانين أو خدمات لتسهيل التواصل الاجتماعي، وتجنب الصراعات اللغوية والصعوبات الثقافية وسوء الفهم.[١٧٣]

٢,٢,٣. سياسة إعلاء اللغة الرسمية:

هي ما يمكن تسميتها في الوطن العربي بـ"سياسة التعريب"، وتتبعها كل من الأردن ولبنان والكويت والبحرين وقطر والإمارات ومصر وتونس والجزائر والصومال من الناحية الرسمية المعلنة؛ ذلك لإعلاء اللغة العربية وتعزيزها. ولو وقفنا على مصر فمعظم المصريين اليوم يتحدثون مجموعة متنوعة من العاميات العربية المختلطة، إلا أن العامية المصرية بطبيعة الحال هي النوع الأكثر شيوعاً في مصر، ويتحدث بها ٦٦,٧% من مجموع السكان، الذين يصل عددهم إلى ٨٦

[١٧٢] المملكة العربية السعودية، وزارة الصناعة والتجارة، *مرسوم ملكي رقم م/٦١*، ١٩٩٠.

[173] Jacques Leclerc. "Égypte" *dans L'aménagement linguistique dans le monde*, Québec, TLFQ, Université Laval, 04 déc. 2014, [http://www.axl.cefan.ulaval.ca/afrique/egypte.htm], (1déc 2014).

مليون نسمة بحسب إحصائية عام ٢٠١٤، وتصل نسبة متحدثي الصعيدية المصرية إلى ٢٣%، ونسبة ١٠% من سكان مصر يتحدثون اللهجات العربية[١٧٤].

واللغة العربية في مصر كغيرها من البلاد العربية تتسم بالازدواجية؛ فتأتي في شكلين رئيسين: الدارجة المصرية، والعربية الكلاسيكية (الفصحى)، وهي لغة مرموقة مرتبطة بالدين والكتابة، ولغة العلم والتكنولوجيا واللغة المستخدمة في الوظائف الإدارية وبعض وسائل الإعلام المكتوبة والشفوية، ولغة التعليم في المدارس والجامعات، والخطب السياسية. علاوة على ذلك فالعربية الفصحى "اللغة الأم" لبعض المصريين.

إن مجالات استخدام العربية الفصحى في كافة أرجاء مصر انبعثت من فلسفة الدولة تجاه اللغة العربية، ونصت دساتيرها، ابتداءً من دستور سنة ١٩٧١ مروراً بدستور ٢٠١٢ وأخيراً دستور ٢٠١٤ على المادة الخاصة بتحديد لغة الدولة نفسها دون تعديل، فتنص المادة (٢):

" الإسلام هو دين الدولة. واللغة العربية هي اللغة الرسمية. ومبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع"[١٧٥].

واتخذت الدولة بموجب هذا البيان مسار سياسة التعريب، وأصدرت عدة قوانين تعزز أولوية اللغة العربية في الممارسة العملية في البلاد، وذلك من خلال سن القوانين التشريعية وقوانين التعليم، وقوانين حماية المستهلك، بالإضافة إلى اهتمامها بحفظ الهوية العربية، كما هو جلي في شروط منح الجنسية المصرية. في ضوء ذلك نستعرض هنا الجانب القانوني في المجالات الحيوية على النحو الآتي:

- السلطة التشريعية والمحاكم: تتمثل هذه السلطة فيما يسمى اليوم -وفق دستور ٢٠١٤- مجلس النواب أو مجلس الشعب سابقاً، ويتولى مجلس النواب إقرار السياسة العامة للدولة والخطط التنموية فيها. وتعد اللغة العربية الفصحى هي اللغة الرسمية للنقاش في مجلس النواب، ويتم بها صياغة القوانين الصادرة عن المجلس، وقد يسمح لمجلس النواب استخدام اللهجة المصرية في الاتصالات

---

[١٧٤] المرجع السابق.

[١٧٥] جمهورية مصر العربية، الهيئة العامة للاستعلامات، *دستور جمهورية مصر العربية*، ٢٠١٤.

الشفوية فقط، وقد تضطر المحاكم في حالات استثنائية إلى استخدام الإنجليزية أو الفرنسية (شفويًا) بواسطة مترجم على أن يتم التوثيق كتابة باللغة العربية الفصحى.

- الخدمات الحكومية: عادة ما تستخدم اللهجة المصرية في عمليات التواصل الشفوي في مرافق الدولة الحكومية، إلا أن المراسلات تتم بالعربية الفصحى؛ لعدم وجود قانون إداري يقيد استخدام اللغات في المرافق الحكومية.

والملاحظ من خلال تتبع النصوص القانونية المصرية أنها قلما تورد أمر اللغة ودورها في المجتمع، إما لخدمته وإما بوصفه حقاً من حقوقه التي ينبغي التكفل بحفظها وتطبيقها في الواقع، ولم تذكر اللغة العربية إلا في قانونين:

١- قانون (٦٧) حماية المستهلك المصري، وفيه تنص المادة (٣):

" على المنتج أو المستورد – بحسب الأحوال- أن يضع باللغة العربية على السلع البيانات التي توجبها المواصفات القياسية المصرية، أو أي قانون آخر، أو اللائحة التنفيذية لهذا القانون، ذلك بشكل واضح تسهل قراءته على النحو الذي يتحقق به الغرض من وضع تلك البيانات، حسب طبيعة كل منتج وطريقة الإعلان عنه أو عرضه أو التعاقد عليه"[١٧٦].

٢- قانون الجنسية المصري، وتنص المادة (٤) على أنه:

"يجوز بقرار من وزير الداخلية منح الجنسية المصرية:... ثالثاً: لكل أجنبي ولد في مصر لأب أجنبي أيضاً، إذا كان هذا الأجنبي منتمياً لغالبية السكان في بلد لغته العربية، ودينه الإسلام"[١٧٧].

أما قانون التعليم فلم تصدر أي مادة تخص وضع اللغة العربية في المجال التعليمي، على الرغم من أن مصر تدرس اللغة العربية مادة إجبارية في المدارس الابتدائية؛ بوصفها اللغة الرسمية في البلاد. في حين ورد في المادة (٥) من قانون

---

[١٧٦] جمهورية مصر العربية،مجلس الشعب، *قانون حماية المستهلك المصري*، ٢٠٠٦.

[١٧٧] جمهورية مصر العربية، مجلس الشعب، *قانون الجنسية المصري*، ١٩٧٥.

التعليم أن "التربية الإسلامية مادة أساسية في جميع مراحل التعليم..."[١٧٨]، وربما يتضمن ذلك تدريس اللغة العربية إجبارياً دون تصريح مباشر.

٢,٢,٤. سياسة الثنائية اللغوية[١٧٩]:

تتبع كل من المغرب وجيبوتي سياسة الثنائية اللغوية في بلدانها، إلا أن الوضع في المغرب ليس كما في جيبوتي، فالثنائية اللغوية في المغرب تتمثل في العربية والأمازيغية بوصفها لغة وطنية، بينما ثنائية جيبوتي تتمثل في اللغة العربية احتراماً لدين الدولة، واللغة الفرنسية لغة المستعمر السابق! فقد أقرت جيبوتي الفرنسية رسمياً في دستورها ضمن المادة (١): "... لغاتها الرسمية اللغتان العربية والفرنسية"[١٨٠].

ورغم رسمية اللغتين العربية والفرنسية فإنهما ليستا من لغات الأغلبية في البلاد، إذ يتحدث الصومالية ما يقرب ٦١,١ % من الجيبوتيين، والعفرية ٢٠,٤ %، والعربية ١٥,٤%، والفرنسية ٢,١%. ويقتصر استعمالهما في عدة وظائف رسمية وتعليمية ودينية، فالفرنسية لا تخرج عن حدود الخطابات الرسمية في العاصمة، وتدريسها في المدارس الابتدائية التي تتلقى ٥٠% من أطفال جيبوتي، أما اللغة العربية فهي لغة رجال الدين بعض المتخصصين، وتدرس في التعليم الثانوي؛ إذ تقتضي السياسة التعليمية التعليم باللغتين الرسميتين، وتشجع أن يكون التعليم بالصومالية والعفرية في رياض الأطفال، ومع المرحلة الابتدائية تدرس العربية والفرنسية، وهذه الممارسات جاءت بناء على نص المادة (٥) من القانون الموجه لنظام التعليم، الذي ينص على أنه:

١- يتم التعليم والتدريب باللغات الرسمية واللغات الوطنية.

---

[١٧٨] جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، قانون التعليم، ٢٠١٤.

[179] Jacques Leclerc. "Djibouti" *dans L'aménagement linguistique dans le monde*, Québec, TLFQ, Université Laval, 27 mai 2009, [http://www.axl.cefan.ulaval.ca/afrique/djibouti.htm], (1déc 2014).

[180] République de Djibouti, Le Peuple Djiboutien, *Constitution de la République de Djibouti*, 1992.

٢- أصدر مجلس الوزراء شروطاً ثابتة للتدريس باللغات: الفرنسية والعربية والصومالية والعفرية[١٨١].

وبغض النظر عما إذا كانت هذه القوانين اللغوية تُنفذ أم لا، فإن السياسة اللغوية في جيبوتي تتسم بالاضطراب وعدم الموازنة؛ ذلك لأن الصومالية هي اللغة المشتركة في جميع أنحاء البلاد، وتلعب اللغة العربية فيها دور لغة ثانية ارتبط وجودها بالدين الإسلامي فقط، وتعد الفرنسية أكثر رسمية منها.

ورغم أن العفرية هي اللغة الوطنية في البلاد فإنه لم تتخذ إجراءات واضحة تجاه تعزيزها بوصفها لغة وطنية، واكتفت الدولة بإصدار أمر بتنظيم ندوة حول اللغة العفرية اجتمع فيها وزير الثقافة والاتصال ووزير العدل وحقوق الإنسان.

٢,٢,٥. سياسة استراتيجية التعدد اللغوي:[١٨٢]

تنطبق سياسة استراتيجية التعدد اللغوي على كل من جزر القمر ولبنان، إذ تعلن كل من الدولتين في دستوريهما برسمية لغة واحدة "اللغة العربية"، إلا أنها في الوقت نفسه تستخدم لغتين أو أكثر؛ تلبية لمقتضياتٍ تواصلية أو سياسية أو اقتصادية. وفي هذا المقام تُقدم حالة لبنان أنموذجاً.

يُعد لبنان بلداً متجانساً لغوياً؛ نظراً لموقعها الجيو-سياسي المُطل على ثلاث قارات، وما آل إليه هذا الموقع من غزو واستعمار ومحط الرُحل واللاجئين؛ مما جعله بلداً متعدداً عرقياً وطائفياً ولغوياً. يصل عدد متكلمي اللغة العربية بأصنافها في لبنان إلى ٩٨% من مجموع عدد السكان، وما سوى ذلك يتمثل في لغات الأقليات، ومنها: الكردية الكورمانجية والكلدانية والآرامية والإنجليزية والفرنسية، بالإضافة إلى اليونانية والتركية والبرتغالية، وغيرها.

وقد أثبتت الدراسات التي أُجريت في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ من قبل الحكومة الفرنسية أن قرابة ٢٨,٥% من السكان يتقنون الفرنسية إلى جانب العربية، وأن ١٤% من السكان يتقنون الإنجليزية إلى جانب العربية، وفي دراسة أخرى ظهر أن

---

[181] République de Djibouti, L'ASSEMBLEE NATIONALE, *Système Educatif Djiboutien*, 2000.

[182] Jacques Leclerc. "Liban "*dans L'aménagement linguistique dans le monde*, Québec, TLFQ, Université Laval, 07 mai 2013, [http://www.axl.cefan.ulaval.ca/asie/liban.htm], (20 déc 2014).

٧٣% من السكان يتقنون الفرنسية والإنجليزية معاً إلى جانب اللغة الأم؛ هذا ما يؤكد ازدواج لسان المواطن اللبناني بثلاث لغات تقريباً وهو في أرضه، إذ يتم استخدام العربية بوصفها اللغة الأم، والفرنسية لغة للثقافة وهي اللغة المشتركة بين طبقة الأثرياء والنخب، والإنجليزية بوصفها لغة التواصل العالمي.

أما اللغة على الصعيد السياسي والقانوني في لبنان ففي الدستور الصادر في ٩ نوفمبر ١٩٤٣ فقد نصت المادة (١١) برسمية اللغتين العربية والفرنسية، ثم أجريت العديد من التعديلات على الدستور، منها تعديل ٧سبتمبر ١٩٤٣ و ٢٤ يناير ١٩٤٧ و٢٤ أبريل ١٩٧٦ و٢١ سبتمبر ١٩٩٠ وأخيراً ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٤، وفيها أخرجت الفرنسية من صفتها الرسمية، وأُقر بدورها في الوقت ذاته.

المادة(١١):

"اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية. أما اللغة الفرنسية فتحدد الأحوال التي تستعمل بها بموجب القانون"[١٨٣].

هذا التعديل الدستوري يؤكد سياسة استراتيجية تعدد اللغات المتبعة في لبنان، كما أنه أصبح أكثر انسجاماً مع ديباجة الدستور، التي تؤكد أن لبنان بلد عربي الهوية والانتماء.

وبناءً على ذلك بُذلت العديد من المحاولات والجهود لتعريب الإدارة والمرافق العامة في الدولة، وتم تصحيح الوضع اللغوي على المستوى القانوني في عدة مجالات حيوية في الدولة كانت الهيمنة فيها للفرنسية، أما الوضع اللغوي الممارس فعلياً فسيتم عرضه في المبحث القادم.

٢,٢,٦. السياسة اللغوية المختلطة:

تتبعها كل من اليمن وعمان، وذلك بأن جمعت بين إعلاء اللغة الرسمية وعدم التدخل، والسودان وموريتانيا وذلك بأن جمعت بين إعلاء اللغة الرسمية والتعددية اللغوية.

[١٨٣] الجمهورية اللبنانية، الرئاسة الجمهورية، *الدستور اللبناني*، ١٩٩٠.

ولو تأملنا جميع الدول العربية بنظرة فاحصة، لوجدنا أنها تمارس سياسة التعريب من الناحية الرسمية المعلنة وسياسة عدم التدخل من الناحية التنفيذية!.

٢,٣. قوانين حماية اللغة العربية والنهوض بها

إن الإقرار برسمية اللغة العربية في الدساتير ليس كافياً للاطمئنان على وضع اللغة العربية، فامتداد آثار الاستعمار في بعض الدول العربية ما زال قائماً إلى يومنا هذا، واكتساح اللهجات المجال الحيوي للفصحى في المنابر الإعلامية والحوارات الثقافية وتسللها إلى الفصول الدراسية،[١٨٤] علاوة على اقتحام العولمة للأسواق ولا سيما "السوق اللغوي"، وما يترتب عليها من امتيازات ممنوحة للغة العصر في مجالات الاقتصاد والعمل والوظائف، كل ذلك أسباب كافية للتنبه بأن ثمة خطراً يحدق باللغة العربية في مواطنها، ويقتضي الحفاظ عليها وحمايتها بإصدار قوانين تتكلف ذلك، مثلما فعلت بعض الدول، كما في القانون الجزائري (٥-٩١) لعام ١٩٩١ حول تعميم استعمال اللغة العربية، وكذلك القانون العراقي الخاص بالحفاظ على سلامة اللغة العربية والصادر عام ١٩٧٧، علاوة على القوانين والمشاريع التي تنظمها المنظمات والمؤسسات باسم القومية العربية للنهوض باللغة العربية. وفيما يلي نموذجان لمشروعين من أجل النهوض باللغة العربية وترتيب مشهدها في البلاد العربية: النموذج الأول نعرض قانون اللغة العربية الصادر عن المجلس الدولي للغة العربية بوصفه عملاً عربياً مشتركاً، أما النموذج الثاني، فنعرض جهد دولة قطر تجاه اللغة العربية بإنشائها المنظمة العالمية للنهوض باللغة العربية؛ لنستخلص أخيراً علاقة الجهود القومية بالجهود الوطنية على المستوى السياسي.

٢,٣,١. قانون اللغة العربية في البلاد العربية

انطلاقاً من أن البلاد العربية كيان واحد فقد كان السعى لتحديد المشكلات والأخطار المحيطة باللغة العربية من خلال عدة جهود، نكتفي بالوقوف على

---

[١٨٤] محمود حجازي، "المحور الأول المشكلة والرؤية،" في: *لننهض بلغاتنا-مشروع لاستشراف مستقبل اللغة العربية*، ص١٩٣-١٧٢.

نموذج واحد من أهم الإنجازات القانونية للكيان العربي المتمثل في "قانون اللغة العربية". ففي "المؤتمر الدولي الأول للغة العربية الذي ينظمه سنوياً المجلس الدولي للغة العربية، بالتعاون مع منظمة اليونسكو، ومكتب التربية العربية لدول الخليج، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، واتحاد الجامعات العربية، وعدد من الهيئات والمنظمات الدولية - تحت عنوان "اللغة العربية في خطر: الجميع شركاء في حمايتها"، وبناء على ما نتج عنه من الأبحاث والدراسات فقد تقرر أن يعقد المؤتمر الدولي الثاني للغة العربية لمناقشة وثيقة بيروت، وما ورد فيها من موضوعات تعلن وتنبه إلى الوضع الخطير الذي يواجه اللغة العربية؛ لهذا عقد المؤتمر الدولي الثاني للغة العربية في دبي خلال الفترة من ٧- ١٠ مايو ٢٠١٣ م، وتم عرض قانون اللغة العربية على المؤتمر؛ بناء على رغبة عدد من الدول العربية التي رأت أن في مقدمة الأولويات وضع قانون للغة العربية، يكون مرجعاً يستأنس به أصحاب القرار وصناعه والمسؤولون والمخططون والمشرعون والقانونيون في المؤسسات الوطنية الحكومية والأهلية والبرلمانات ومجالس الشورى الوطنية والعربية والإسلامية. وناقش القانون عدداً من البرلمانيين وأعضاء مجالس الشورى من بعض الدول العربية التي استجابت للدعوة إلى حضور المؤتمر، وقد حظي القانون بموافقة المؤتمر الذي أوصى بمراجعته قانونياً قبل إرساله للدول والمؤسسات الحكومية والأهلية؛ كي تستفيد من مواده وبنوده في سن القوانين والأنظمة والسياسات والتشريعات الوطنية والعربية والإسلامية، التي تسهم في حماية اللغة العربية من الإقصاء والتهميش في التعليم والإدارة وسوق العمل والتجارة والصناعة والتقنية والثقافة والإعلام وغيرها من الميادين الحيوية.

وتنفيذاً لما تمت الموافقة عليه في المؤتمر الدولي الثاني للغة العربية فقد تم عرض قانون اللغة العربية على اتحاد المحامين العرب؛ بصفته إحدى الهيئات القانونية المعتمدة في جامعة الدول العربية؛ لمراجعته مراجعةً قانونية؛ حتى يسهل على القانونيين وصناع القرار والمشرعين الاستفادة من مواده وبنوده المختلفة في وضع القوانين والتشريعات، واتخاذ القرارات التي تضمن حماية اللغة

العربية، وتعمل على تمكينها والعمل بها في مواقعها الطبيعية، كما تنص عليها الدساتير وأنظمة الحكم الوطنية، وبما يعزز الوحدة والأمن والاستقرار والاستقلال والتنمية والسيادة الوطنية في جميع المؤسسات الحكومية والأهلية الوطنية والعربية والإسلامية.

ويضع المجلس الدولي للغة العربية هذا القانون تحت تصرف القادة العرب والمسلمين والمسؤولين وصناع القرار والإداريين والمشرعين والمخططين والقانونيين والمعنيين باللغة العربية؛ للاستفادة منه والاعتماد عليه في وضع سياسات لغوية تحافظ على اللغة العربية بوصفها أساساً للهوية والثوابت والمرجعيات، والعمل على تعليمها بشكل سليم، وفرض التعليم والعمل والتعامل بها في بلداننا العربية بقوة القانون؛ أسوة بغيرها من لغات العالم في الدول المتقدمة على مستوى الفرد والمجتمع والمؤسسات الحكومية والأهلية الوطنية والعربية والإسلامية، مع مراعاة الاستفادة القصوى وفق هذا القانون من اللغات الأجنبية، وبما يحقق المصالح الخاصة والعامة".[١٨٥] جاء هذا القانون في سياقين على النحو الآتي:

٢,٣,١,١. أولاً: قانون اللغة العربية في الدول العربية

ورد في ديباجة القانون أسباب إصداره:

"نظراً لغياب مرجعية قانونية لغوية يستند إليها صُناع القرار ، وواضعو السياسات والمشرعون في جميع المؤسسات الوطنية الحكومية والأهلية كانت الفوضى اللغوية التي تهدد الوحدة الوطنية والسيادة والاستقلال والسلم الأهلي. من هذا المرتكز يأتي قانون اللغة ليسهم في تشجيع الدول العربية والمؤسسات؛ من أجل وضع قوانين وضوابط وسياسات تنظم وضع اللغة، وتؤسس للتخطيط اللغوي؛ بما يخدم المصالح الفردية والاجتماعية والوطنية والعربية"[١٨٦].

جاء قانون اللغة العربية في الدول العربية في ستة فصول، تندرج تحتها عدة بنود في موضوعات شتى، اهتمت بترتيب المشهد اللغوي في البلاد، ابتداءً من

[١٨٥] الجمهورية اللبنانية، المجلس الدولي للغة العربية، *قانون اللغة العربية*، ٢٠١٣، ص٥،٦.

[١٨٦] المرجع السابق، ص٧.

تحديد واجبات الدولة تجاه اللغة الوطنية، مروراً بتحديد دور الهيئات العربية والوطنية للتعريب والترجمة. وسن هذا القانون بنوداً في تعريب المؤسسات الإعلامية والمؤسسات الثقافية والتقنية والتجارة والصناعة، كما تضمن بنوداً في ترتيب المشهد اللغوي ووضع اللهجات واللغات المحلية، بوصفها جزءاً من التنوع الثقافي في المجتمع، ووضع اللغات الأجنبية في المدارس والجامعات وتحديد دورها في التعليم.

٢,٣,١,٢. ثانياً: قانون اللغة العربية في الدول الإسلامية

تمخض هذا القانون عن جملة من الأسباب والمبادئ التي تشترك فيها الأمة الإسلامية، كما جاءت في ديباجته:

"وضع هذا القانون لتفرد اللغة العربية عن أية لغة أخرى؛ وذلك لأن الله اصطفاها من بين سائر اللغات؛ كي يخاطب بها الكون وما به من كائنات؛ مؤكداً التميز الذي خُصت به اللغة العربية مقارنة بغيرها من اللغات الأخرى. وتقوم الشعائر الإسلامية على الثوابت والمرجعيات والمصادر الدينية التي يقوم عليها الدين، وذروة تاجها اللغة العربية التي اصطفاها الله لتكون لغةً لوحيه المبين. واللغة العربية تعد من الثوابت الدينية التي لا يستقيم الدين إلا بها. وتخضع للقاعدة الشرعية التي تنص على أن «ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب»؛ من هنا وجب على كل مسلم أن يتعلمها؛ ليقوم بواجباته الدينية؛ حتى يستطيع أن يصلي ويقرأ القرآن، ويفهم معانيه ومفرداته، ويعي ما يقول في عباداته وصلاته، بل أيضاً يعرف الحقوق والواجبات التي فرضها الله عليه، كما يتحتم على جميع الدول المسلمة والمجتمعات الإسلامية تحمُّل مسؤولياتها بتعليم اللغة العربية لغةً ثانية إلى جانب لغاتها الوطنية؛ ليتمكن المسلم من القيام بواجباته الدينية على الوجه الصحيح".[١٨٧]

وكما ورد في المادة (٢) من قانون اللغة العربية في البلاد الإسلامية "تعليم اللغة العربية من أولويات تعليم الدين الصحيح والقيام به بشكل سليم"، فإن مواد

[١٨٧] المرجع السابق، ص١٧.

هذا القانون وجهت للدول الإسلامية، متضمنة بنوداً تؤكد ضرورة تعليم اللغة العربية وأولويته في بلادها إجباريًا، على أساس أنها لغة ثانية، وضرورة إنشاء هيئة وطنية للإشراف على اللغة العربية، كما يتضمن القانون مواداً تؤكد ضرورة إنشاء المراكز والمعاهد والمؤسسات التي تعلم اللغة العربية وفق معايير الجودة النوعية. وجاء الفصل الخامس بعنوان "العقوبات"، وهو يشمل ثلاث مواد تقتضي إلحاق العقوبة بمن يخالف قانون اللغة العربية، ويتسبب في إقصائها وتهميشها أو إضعافها، سواء كان ذلك من قبل الأفراد أم المؤسسات.

٢,٣,٢. قانون حماية اللغة العربية (على المستوى القُطري)

وعلى المستوى القُطري فقد أسهمت العديد من الدول في حماية اللغة العربية والنهوض بها، فأصبحنا نشهد نشوء الكثير من الجمعيات، وانطلاق مبادرات وأنشطة أكاديمية ولغوية وقانونية وأهلية، منها على سبيل المثال: الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية (٢٠٠٧)، وجمعية حماية اللغة العربية في الإمارات العربية المتحدة[١٨٨]، والمؤتمرات الدولية التي تقيمها الدول العربية ومراكز الدراسات.

ونعرض هنا واحداً من أبرز المشاريع على مستوى الدول المتمثل في إنشاء المنظمة العالمية للنهوض باللغة العربية في قطر: ٢٠١٣، "فحرصاً من الشيخة موزا بنت ناصر على النهوض باللغة العربية، ودعم عملية التعليم والتعلم باللغة العربية الفصيحة المعاصرة، وتفعيل دور العربية في مجالات البحث العلمي المختلفة وتأثيرها الإيجابي في الاقتصاد العربي- قررت الشيخة موزا إنشاء المنظمة العالمية للنهوض باللغة العربية، وعليه أصدرت وثيقة تأسيس المنظمة العالمية للغة العربية، وقررت بدء العمل بهذا المشروع العالمي ٢٠١٣/٣/١٧، وتنص المادة (٣) من الوثيقة على أهداف هذا المشروع:

- تشجيع التعليم والتعلم من خلال تطوير أداء المعلم والطالب والمناهج.
- دعم التوجه الإعلامي بأشكاله كافة؛ ليصبح أقرب ما يكون إلى اللغة العربية.

[١٨٨] الضبيب، "السياسة اللغوية،" ص١٩٤.

- تشجيع البحوث وتطويرها في مجال اللغة العربية، واستخدام التقنيات الحديثة لذلك.
- دعم جهود الترجمة من اللغة العربية وإليها، وتعريب المصطلحات العلمية والتقنية.
- تشجيع مبادرات المجتمع المدني والأكاديميات، التي تساعد على النهوض باللغة العربية واستعمالها.
- العمل على تطوير حوسبة اللغة العربية من خلال محركات البحث والقواميس الإلكترونية وأرشفة الوثائق الرقمية.[١٨٩]

وفي يناير ٢٠١٥ عُقد الاجتماع الثالث لمجلس أمناء المنظمة العالمية للغة العربية، وتمخض عنه الموافقة على مشروع قانون حماية اللغة العربية في دولة قطر. وفي كلمة ألقاها رئيس مجلس أمناء المنظمة: "إن هذا القانون يأتي في سياق التمكين للغة العربية في المؤسسات والإدارات أسوةً بتجارب الدول المتقدمة، علاوة على ضمان عدم مزاحمتها من قبل اللغات الأجنبية بشكل يفقدها سيادتها في أوطانها".[١٩٠]

وما نستغربه هنا هو أنه طالما ثمة جهود وقوانين سابقة لحماية اللغة العربية؛ لترتيب المشهد اللغوي في كافة المجالات الحيوية في البلاد العربية، مثل قانون اللغة العربية في الدول العربية كما أسلفنا- فلماذا لا يستفاد من هذه الجهود اختصاراً للجهد والوقت والمال؟ ولماذا تسعى كل دولة على حدة لإصدار قانون خاص بها، على الرغم من أنها أسهمت في إصدار تلك القوانين باسم الوحدة العربية والعمل العربي المشترك؟

وبغض النظر عن تساؤلاتنا، لعل المتوقع بعد هذا العرض الموجز لنموذجين قانونيين على المستوى السياسي القومي والوطني أن يسير التخطيط للغة ولو بجزء يسيرٍ المسارَ الجيد والمطلوب مقابل هذه القرارات والقوانين السياسية.

---

[١٨٩] دولة قطر، البوابة القانونية القطرية، *وثيقة تأسيس المنظمة العالمية للنهوض باللغة العربية*، ٢٠١٣.

[١٩٠] محمد أفزاز، "مشروع قانون حماية اللغة العربي،" في: *الجزيرة نت* www.aljazeera.net، (٢٦ يناير ٢٠١٥).

٣. التخطيط اللغوي في الوطن العربي (نماذج وحالات)

تعمدنا في عرضنا للسياسة اللغوية أن ننظر إليها نظرة حيادية، وأن نتناول السياسات اللغوية بعيداً عن تقييمها أو بيان مدى فعاليتها والتزام الدول بما تصدره من قوانين وتشريعات لغوية؛ ذلك لأن الحديث عن التخطيط اللغوي في البلاد العربية سيكشف لنا مدى قوة تلك السياسة اللغوية المتبعة أو ضعفها في البلاد العربية، وليس ذلك فحسب، وإنما ستتضح لنا علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي أية علاقة هي! هل هي علاقة سوية، التزم فيها التخطيط اللغوي أن يكون تابعاً للسياسة اللغوية، أم أنها غير ذلك؟

إن ترسيم اللغات في الدساتير الدولية يعد إلزاماً باستخدامها في كافة شؤون البلاد التعليمية والإدارية والإعلامية وغيرها من المجالات الحيوية، وعدم الالتزام بالنص الدستوري الخاص بتحديد اللغة الرسمية من قبل الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات والمرافق الحكومية هو إعلان لعدم احترام الدولة ورؤيتها؛ وذلك أمر مخالف يتطلب موقفاً صارماً باتخاذ العقوبات والإجراءات اللازمة حياله.

تقع مسؤولية تطبيق رؤية الدولة اللغوية على عاتق أصحاب القرار والمخططين اللغويين، الذين يرسمون السياسة، ويضعون الخطط والاستراتيجيات اللغوية، فعملية التخطيط اللغوي بمثابة الإطار الذي يحدد بدقة وضع اللغات عملياً على أرض الواقع، كأن يحدد كيفية تعليم اللغة الوطنية مثلاً، ويحدد أدوار اللغات الأخرى في التعليم، كما يتضمن ما يتصل بتحديد لغة الإدارة ولغة الحياة العامة ولغة الإعلام والإعلان، مثل تحديد لغة اللافتات وأسماء الميادين والشوارع، إلخ.

وقد عرفت الدول الحديثة تخطيطاً لغوياً جاداً؛ وذلك بسد منابع الأمية من خلال النهوض والارتقاء بالتعليم باللغة الوطنية، وتوظيفها في شتى مناحي الحياة، وجعلها متطلباً أساسياً للحصول على الامتيازات والفرص الوظيفية. فكانت النظرة الراقية للدول المتقدمة تجاه لغاتها الوطنية والتخطيط المدروس لها سبباً في ارتقائها وقوتها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

"إن النهوض باللغة الوطنية في داخل البلاد يقع في المقام الأول على عاتق المؤسسات، وعليها أن تتخذ الإجراءات اللازمة، وأن تتيح الظروف المواتية لذلك، وأن تنتج المواد المطبوعة والرقمية التي تسير ذلك، وأن تمول المشاركة في دورات تدريبية لغوية، ويتطلب هذا كله تكوين وعي جديد بأهمية الاستخدام المناسب للغة الوطنية في المؤسسات. وفي هذا الصدد يكون رؤساء المؤسسات الحكومية مسؤولين عن التنفيذ بوعي لغوي وطني، ويكون عليهم احترام اللغة الوطنية في استخدامها داخل مؤسساتهم. وهناك مظاهر عديدة لاستخدام اللغة الوطنية في الدولة، منها أن تكون لغة الإدارة الحكومية المركزية والمحلية ولغة القوانين والتشريعات والقضاء ولغة التعليم والإعلام والحياة العامة، وغير ذلك مما تنظمه التشريعات اللغوية أو قانون اللغات"[١٩١].

وفيما يلي وقفة لتفحص الوضع اللغوي في البلاد العربية عبر ثلاثة من مجالاتها الحيوية، ففي أي مسار تسير؟ وكيف تخطط للغاتها في إطار السياسة اللغوية ضمن المجالات الآتية؟

٣,١. المجال التعليمي:

إن مرجعية مشكل اللغات في البلاد العربية ليس مشكلاً تعليمياً كما يُتصور، وإنما هو مشكل يعكس اختيارات لغوية أساسها سياسي أو اقتصادي، فإذا نظرنا إلى المؤسسات اللغوية والتعليمية والإعلامية، وجدنا سياسة لغوية ملتوية تكرس التبعية للنخب السياسية والاقتصادية، وعدم استقلال القرار السياسي والجدية في إقراره وتنفيذه لخدمة المصالح العامة[١٩٢].

ويلاحظ في بعض دساتير الدول العربية أن ثمة نصوصاً تحدد المسار اللغوي في التعليم، وبعض الدول تحدد لغات التعليم في نصوصها التشريعية، والبعض الآخر لا يتطرق إلى تحديد الاختيارات اللغوية في العملية التعليمية والتعلمية، فعلى الرغم من توفر أو عدم توفر نصوص وقوانين تحدد لغة التعليم فإن البلاد

---

[١٩١] الضبيب، "السياسة اللغوية،" ص ١٨٧.

[١٩٢] الفاسي الفهري، *السياسة اللغوية*، ص١٢٣.

العربية تمارس في العملية التعليمية ما يخالف السياسة اللغوية بها في كثير من الأحايين. فمن المفترض أن يتمثل دور رسم السياسة اللغوية في التعليم فيما يلي:

١- جعل اللغة الوطنية لغة تعليم كافة مواد المعرفة، ومطلباً أساسياً للالتحاق بالجامعات، وتأمين متطلباتها للناطقين بها وبغيرها.
٢- تحديد موقع اللغات الأجنبية في نسق النظام التعليميين الخاص والعام، المدرسي والجامعي[١٩٣].

وقد اتسم التخطيط اللغوي في البلاد العربية باضطراب في تحديد لغات التعليم ومكانة اللغة الوطنية، وتناقضات بين ما ينبغي أن يكون وما هو قائم بالفعل. ونقدم لمحة عن الوضع اللغوي في المجال التعليمي بالوقوف على نماذج من أقطار الوطن العربي:

٣,١,١. أولاً: بلاد المغرب العربي

ظلت اللغة الفرنسية اللغة المهيمنة على بلاد المغرب العربي بعد استقلالها، بل إن سيطرتها وأثرها صار أشد وطأة وتغلغلاً في الإدارة والتعليم عمّا كان عليه وضعها فترة الاستعمار، وفي الآونة الأخيرة ومع انتشار اللغة الإنجليزية وهيمنتها على العالم بأسره، بدا وضع اللغة الفرنسية حرجاً في المغرب العربي، وأصبح لها منافس قوي يدخل تدريجياً في المجالات الحيوية في البلاد، ولا سيما إن كنا نقصد مجال التعليم الأساسي والتعليم العالي والبحث العلمي على وجه الخصوص.

ففي دول المغرب العربي بذلت ليبيا جهوداً كبيرة في المجال التعليمي، فجعلت التعليم الابتدائي مجانياً وإلزامياً منذ استقلالها، إذ وصل عدد السكان البالغين ممن يجيدون القراءة والكتابة ٩٦,٨% في عام ٢٠٠١. ورغم قلق الدولة إزاء الرفاه المادي والتنمية العقلية والأخلاقية للشباب فإن القانون يكفل لكل مواطن الحق في التعليم واختيار نوع المعرفة المناسبة. ومن جانب لغة التعليم فاللغة

[١٩٣] محمود السيد، "واقع اللغة العربية في الوطن العربي آفاق التطوير." *مجلة اللسان العربي*، عدد٦٦ (٢٠١١): ص٢٣.

العربية الفصحى هي اللغة الوحيدة المسموح بها في المدارس الليبية، وثمة مدارس خاصة تدرس بالإنجليزية والفرنسية والإيطالية تلقى إقبالاً ممن يفضلون تلقي أطفالهم التعليم بغير العربية، فضلا عن الأجانب المقيمين في ليبيا. ورغم أن ليبيا راعت وجود أجانب في البلاد، وخُصصت لهم مدارس بلغاتهم فإنها لم تراعِ حق البربر في التعليم بلغتهم، بل إنها تجاهلت وطمست تاريخهم في الكتب المدرسية.[١٩٤]

وإلى جانب جهود تعريب التعليم في السبعينيات أدركت ليبيا أهمية اللغة الإنجليزية وأهمية البدء مبكرًا في تعليمها؛ فاحتلت الإنجليزية أهمية كبرى من أي وقت مضى بوصفها لغة ثانية في البلاد، فأُدخل تعليم الإنجليزية بدءاً من الصفوف العليا في التعليم الابتدائي والجامعات، وأصبحت لغة العديد من الدوريات في العلوم والتكنولوجيا والطب. وفي عام ١٩٨٦ أعلن القذافي السياسةَ اللغوية التي تهدف إلى القضاء على تدريس اللغة الإنجليزية لصالح الروسية على جميع المستويات إلا أن هذه السياسة لم تطبق[١٩٥].

أما تونس فالتعليم معرب بالكامل في رياض الأطفال والسنوات الأولى من المرحلة الابتدائية. وفي الصفوف العليا من الابتدائية تُدرس اللغة الفرنسية لغةً ثانية، ففي القانون رقم ٩١-٦٥ لسنة ١٩٩١ المتعلق بالنظام التربوي فإن المادة (١) تنص على أنه: "يهدف النظام التعليمي في تحقيقه بوصفه جزءاً من الهوية الوطنية التونسية ومنتمياً إلى الحضارة الإسلامية، وذلك من خلال إتقان الطلاب اللغة العربية بوصفها لغة وطنية؛ بحيث يمكن الاستفادة منها في التعليم والإنتاج ضمن مختلف مجالات المعرفة والعلوم الإنسانية والعلوم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى ضمان إتقان الطلاب لغة أجنبية أخرى؛ لتمكينهم من الوصول مباشرة إلى إنتاج الأفكار العالمية والنظريات التقنية والعلمية والقيم الإنسانية،

---

[194] Jacques Leclerc, "Libye *" dans L'aménagement linguistique dans le monde*, Québec, TLFQ, Université Laval, 19 oct. 2012, [http://www.axl.cefan.ulaval.ca/afrique/libye.htm], (30 Mars 2015).

[١٩٥] الجمهورية التونسية، الرئاسة الجمهورية- التشريع التونسي، *النظام التربوي*، ١٩٩١.

وإعدادهم لرصد التقدم المحرز، وللإسهام في وسيلة لتحقيق إثراء الثقافة الوطنية وتفاعلها مع الثقافة الإنسانية العالمية"[١٩٦].

وفي المادة رقم (٩): "في كل مرحلة من مراحل التعليم الأساسي يتم تدريس جميع المسائل المتعلقة بالعلوم الإنسانية والعلوم والتكنولوجيا باللغة العربية"[١٩٧]. وتصل نسبة عدد الحصص التي تدرس اللغات ٥٨% من إجمالي عدد ساعات التدريس: ٣٠% للغة العربية و٢٨% للغة الفرنسية. والتعريب في التعليم العالي يسير ببطء، وينحصر غالباً في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، أما التخصصات العلمية والتقنية فتبقى اللغة الفرنسية هي اللغة الأساس في دراستها. وفي قانون التعليم العالي رقم ٢٠٠٨-١٩ تظهر مراوغة الساسة في الإيهام بأن اللغة العربية لغة التعليم والبحث العلمي بربطهم مسألة التمكن من اللغات الأجنبية بالتقدم والتنمية، وذلك في نص المادة(٢): "التعليم العالي والبحث العلمي له مهمة أساسية هي: ترسيخ اللغة العربية والتمكن من اللغات الأجنبية؛ من أجل التفاعل مع التقدم الشامل وتنمية التبادل الفكري."[١٩٨]

وكذلك هو الحال في الجزائر، فما تزال اللغة الفرنسية حاضرة بكثافة رغم محاولات التعريب. فقد حرصت الجزائر على تعريب التعليم بعد الاستقلال، إذ عربت التعليم تدريجياً، ابتداءً من الصفوف الأولى في المرحلة الابتدائية، وصولاً إلى تعريب التعليم الثانوي سنة ١٩٨٠، إذ عم التعريبُ الموادَ الاجتماعية، بينما تدرس العلوم والرياضيات باللغة الفرنسية[١٩٩].

٣,١,٢. ثانياً: بلاد المشرق العربي

إن وضع اللغة العربية ومنافسة اللغة الإنجليزية لها في بلاد المشرق العربي ليس كمنافسة الفرنسية للعربية في بلاد المغرب، فشتان بين وضع المغرب اللغوي ووضع دول الخليج مثلاً؛ ذلك لأن اضطراب الوضع اللغوي في المغرب العربي ما

---

[١٩٦] المرجع السابق.

[١٩٧] المرجع نفسه.

[١٩٨] المرجع نفسه.

[١٩٩] السيد، "واقع اللغة العربية،" ص٢٧.

هو إلا صراع مع لغات المستعمر أو الحركة الفرانكفونية إن صح التعبير، التي ما زالت إلى اليوم تبث سمومها في محاولتها الاستحواذ على الوضع العام واستغلال الموارد وفرض هيمنتها؛ لأسباب سياسية واقتصادية حتى بعد الاستقلال، بينما لا نجد هيمنة لغات المستعمر في الخليج العربي مثلما هو حال المغرب، وإنما سياسات الدول الخليجية المتطلعة إلى مواكبة الركب العولمي والتكنولوجي ونظرتها الاقتصادية جعلها تفرض وجود لغات أجنبية على أرضها في شتى مجالاتها، بل تشجع تدريسها، وتشد بأيدي أبنائها لتعلمها؛ نتيجة ارتباط تلك اللغة بسوق العمل كما هو واقع، إذ أصبحت اللغة الأجنبية معياراً أساسياً، بل ميزة على أساسها يحظى الفرد بفرص وامتيازات وظيفية.

إننا ندرك أهمية تعلم اللغات الأجنبية خاصة إن كانت الإنجليزية بوصفها اللغة العالمية المشتركة، ولا نقف ضد تعليمها بل نشجع ذلك؛ لمواكبة الركب المعرفي والتكنولوجي. إن المشكلة في بلاد المشرق العربي ليس في تعليم اللغات الأجنبية، وإنما في تقديسها واستحواذها على وظائف اللغة الرسمية ومنزلتها في كثير من المؤسسات والمراكز، علاوة على مشكلة الهجين اللغوي التي باتت من أخطر المشكلات اللغوية التي تواجه دول الخليج؛ نظراً لاستقدام العمالة الآسيوية والأجنبية، وتشكيلها جزءاً ليس بالهين من التركيبة السكانية في هذه الدول، ناهيك عمّا يترتب على هذه التركيبة السكانية من أضرار تلحق باللغة العربية، لا سيما ضرر الاكتساب اللغوي لدى الطفل.

تبذل الحكومات من الناحية الرسمية المعلنة كل ما في وسعها لدعم مواقف اللغة العربية، وتعمل جاهدة كما هو ظاهر على تعزيز مكانتها والحفاظ عليها؛ لكونها لغة دين وتراث[٢٠٠]. فبناء على النصوص الصادرة عن وثيقة السياسة التعليمية للمملكة العربية السعودية تم التخطيط لتدريس مادة اللغة العربية على أن تدرس في (١١) حصة دراسية أسبوعياً، وهذا ما يعادل ٣٦% من مجموع الحصص الأسبوعية في الصفوف الأولى من المرحلة الابتدائية، ويصل عددها إلى (٨) حصص دراسية أسبوعياً في الصفوف العليا من المرحلة ذاتها، بينما يصل

[٢٠٠] السيد، "واقع اللغة العربية،" ص٢٧.

عددها إلى (٦) حصص أسبوعياً، أي ما يبلغ نسبة ١٧% من مجموع الحصص الدراسية، التي يدرسها الطالب في المرحلة المتوسطة، ويتضاءل عددها إلى (٤) حصص أسبوعياً في الصف الأول الثانوي، و(٩) حصص أسبوعياً للصفين الثاني والثالث الثانوي لتخصص العلوم الشرعية، و(٣) حصص لتخصص العلوم الطبيعية[٢٠١]، إلا أن هذه الحصص الدراسية وحدها لا تكفي لتزويد الطلبة بالمهارات والخبرات التي يحتاجونها في تعلم اللغة العربية[٢٠٢]. وعلى الرغم من أن الوثيقة ذاتها "وثيقة السياسة التعليمية" أصدرت نصاً للتعليم كافة المواد باللغة العربية فإن ذلك يتعارض مع ما صدر عن وزارة التربية والتعليم حول نظام يسمح للمدارس الأهلية في السعودية بتدريس جميع المواد بلغة غير عربية ماعدا العلوم الدينية والعربية![٢٠٣] وكذلك في الإمارات العربية المتحدة فقد اتجهت وزارة التربية نحو اعتماد اللغة الإنجليزية في تدريس العلوم والرياضيات، ابتداءً من الصف الأول الابتدائي؛ بحجة تأهيل الطلاب للدراسة الجامعية ومتطلبات سوق العمل[٢٠٤].

أما المدارس المستقلة في قطر فقد أصبحت اللغة العربية فيها أشبه ما تكون بلغة التعليم الثانية، وبدا ذلك بعد أن أزيحت المدارس الحكومية تدريجياً منذ عام ٢٠٠٢، التي كانت تدرس جميع المواد العلمية والأدبية باللغة العربية، وتدرس اللغة الإنجليزية ابتداءً من الصف الخامس الابتدائي. فأصبحت المدارس المستقلة تدرس مواد العلوم والرياضيات والحاسب باللغة الإنجليزية بوصفها لغة العلم والتكنولوجيا والاقتصاد، وقلّ نصاب ساعات تدريس اللغة العربية منذ عهد المدارس المستقلة، بل اختلفت المناهج الدراسية، وأخذت المدارس على عاتقها مسؤولية تصميم المناهج، إلا أن الحال تغير عمّا كان عليه خلال فترة وجيزة،

---

[٢٠١] إبراهيم العيبان، "اللغة العربية في السياسة التعليمية- المملكة العربية السعودية أنموذجاً،" في: *المؤتمر الدولي للغة العربية "العربية لغة عالمية، مسؤولية الفرد والمجتمع والدولة"* (بيروت: دم، ٢٠١٢)، ص ١٨.

[٢٠٢] محمد المنيف، *النشاط المدرسي والمنهجي واللامنهجي* (الرياض: مطابع الدعية، ١٩٩٥)، ص٢٢.

[٢٠٣] السيد، "واقع اللغة العربية،" ص٢٩.

[٢٠٤] المرجع السابق.

فمنذ ٢٠١٢ زاد عدد ساعات تدريس اللغة العربية، وتوحدت مناهج مدارسها، وزاد الاهتمام بها عما كانت عليه في السنوات الماضية. كذلك هو الحال في مجال التعليم العالي، إذ كانت جامعة قطر تدرس العلوم باللغة العربية، وفي السنوات الأخيرة وبالتحديد من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١١ اشترطت اجتياز اختبار (التوفل أو الآيلتس) للتخصص في مختلف المجالات الدراسية العلمية منها والأدبية، باستثناء تخصص اللغة العربية والتاريخ. وفي عام ٢٠١٢ عُرب التعليم في جامعة قطر بعد أن أرهقت الطلاب، وكدست آلافاً منهم في منازلهم؛ لعدم اجتيازهم اختبار القدرات في اللغة الإنجليزية، ولم يشمل التعريب بعض التخصصات العلمية والهندسية، واستقبلت الجامعة في العام نفسه ٢٠١٢ أكبر فوج من الطلبة عُرف في تاريخ الجامعة، الذي يمثل في واقع الأمر تراكم دفعات السنوات الماضية.

إن عملية الاضطراب ملحوظة في جامعة قطر ما بين اعتماد اللغتين الإنجليزية أو العربية في التعليم العالي، ولكن ما يجعلنا نتفاءل هو أن ثمة استفاقة للنهوض باللغة العربية منذ ٢٠١٢ على جميع الأصعدة في عدة مجالات مؤسساتية وتعليمية، تستهدف النشء والعمالة الوافدة، وكذلك مشروعات كبرى تسعى لخدمة اللغة العربية من أجل الأمة العربية، كمعجم الدوحة التاريخي للغة العربية والمنظمة العالمية للنهوض باللغة العربية.

ومن الجدير بالذكر أن نتطرق إلى واحد من المشروعات التعليمية، التي استهدفت تعليم العمالة الوافدة اللغة العربية في قطر، فبعد أن كانت لغات العمالة تعد مشكلاً مؤثراً في اللغة الوطنية وتمس الهوية القطرية؛ خاصة أن العمالة أصبحت جزءاً مهماً لا يمكن أن يُسْتَغْنى عنه بأي شكل من الأشكال، سواء كان ذلك في البيت أو الشارع أو العمل؛ ومن ثم كان الاحتكاك بهم بشكل يومي واقعاً لا مفر منه؛ في ضوء ذلك رأت بعض المؤسسات والحملات التوعوية في الدولة الالتفات إليهم والإسهام في التأثير عليهم بما يحفظ الهوية القطرية، وعلى سبيل المثال "برنامج تعليم اللغة العربية للكبار"، إذ تعاقدت مؤسسة أيادي الخير نحو آسيا "روتا" مع جامعة قطر ومركز الشيخ عبدالله آل محمود الثقافي الإسلامي شراكة ٢٠١٣/ ٢٠١٤؛ لتطوير نموذج تعليمي للغة العربية، يستهدف العمالة الوافدة على أرض قطر، فمن خلال دراسة أجرتها "روتا" على العمالة الوافدة توصلت إلى

أن ٥٥% من العمالة الوافدة لا يتمتعون بأي مهارة من مهارات اللغة العربية، بينما ٤٥% يتمتعون بمهارة التحدث إلى درجة ما دون إتقان القراءة والكتابة. وحرصاً من "روتا" على تأهيل العمالة الوافدة إلى مستوى يكفل لهم القدرة على التواصل اليومي باللغة العربية على أقل تقدير، نظمت برنامجاً تدريبياً للمتطوعين الذين سيُدَرِّسُون للعمالة الوافدة، بالإضافة إلى إصدارها منهجاً لبرنامج تعليم اللغة العربية للكبار[٢٠٥].

ورغم الحجج الواهية التي تذرعت بها البلاد العربية تجاه اللغة العربية في عدم قدرتها على مواكبة الركب المعرفي والعولمي، سنتناول تجربة سوريا فهي خير ما يضرب به المثل لردع هذه الادعاءات، التي لا تقوم على أساس علمي، ولا هي من واقع تجربة.

إن تعريب العلوم والتدريس باللغة العربية في سوريا حقق نجاحاً؛ ذلك أن الطلبة الدراسين في سوريا تميزوا على أقرانهم الدارسين في الخارج، فقد سنت الجامعات السورية استراتيجية الترجمة العلمية، فبدأت حركة الترجمة عن الفرنسية والإنجليزية والألمانية للمؤلفات الطبية منذ ١٩٢٤، وفي ١٩٥٥ وُضع أول معجم للمصطلحات الطبية يتألف من ٩٦٠ صفحة؛ ومن ثم توالت حركات التأليف الطبي، وإنشاء كليات للطب تدرس باللغة العربية في كل من حلب واللاذقية وحمص[٢٠٦]. وكانت هذه الحركة بداية عهد جديد تولد فيه حركة الترجمة من جديد على يد الأطباء والباحثين والطلاب الذين ألفوا مئات الكتب في الطب، وأثمرت جهودُهم أخيراً نحوَ توحيدِ المصطلح الطبي إصدارَ "معجم الطب الموحَّد" بالعربية والإنجليزية والفرنسية[٢٠٧]. وقد علّق السيد "بونور" مدير المفوضية العليا إبان الانتداب الفرنسي مخاطباً الأساتذة السوريين: "لستم مخطئين في اختياركم اللغة العربية لغة التدريس، بل كونوا واثقين أنكم أحسنتم

---

[٢٠٥] منظمة أيادي الخير نحو آسيا، "برنامج تعليم اللغة العربية للكبار،" في: www.reachouttoasia.org (٢٠١٤/١٢/١).

[٢٠٦] عبدالناصر كعدان، "تدريس الطب باللغة العربية- التجربة السورية أنموذجاً،" في: *المؤتمر الدولي للغة العربية "العربية لغة عالمية، مسؤولية الفرد والمجتمع والدولة"* (بيروت: دم، ٢٠١٢)، ص٣.

[٢٠٧] المرجع السابق، ص١١.

صنعاً باتقائها، فإن من يزعمون أن اللغة العربية غير صالحة للتعبير عن مصطلحات الطب كسائر اللغات هم على خطأ مبين..."[٢٠٨]. وهذه التجربة تذكرنا بتجربة مصر من قبلها، التي بدأت بإصدار المجلات العلمية منذ عام ١٨٩٢، ونجحت في تعريب العلوم ولا سيما تعريب الطب، وذلك بعد أن أصدر محمد علي - الألباني الأصل- قراراً سياسياً بتوطين العلوم من خلال اللغة الأم في مصر التي يحكمها[٢٠٩] إلى أن مارس البريطانيون ضغوطات سياسية؛ فتحول تدريس العلوم الحديثة إلى اللغة الإنجليزية بحجة عدم قدرة اللغة العربية على مواكبة التطور المعرفي والتكنولوجي، وليس ذلك فقط، بل عاشت مصر في السنوات الأخيرة حالة اضطراب وقلق على مستوى اللغة العربية، الذي بلغ درجة من الضعف والاستهانة في جميع مراحل التعليمين العام والعالي؛ لاحتلال الدارجة محلها[٢١٠]. وما بين مؤيد ومعارض للتعليم باللغة العربية وضعت وزارة التربية والتعليم خطة استراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠، مراعية بذلك السياق الاقتصادي والمجتمعي والثقافي والسياسي والعالمي للتعليم، والوقوف على القضايا الملحة في الوضع الراهن للتعليم. ووفق لهذه الخطة قُدم الفوج الأول من البرامج التنفيذية للسنوات ٢٠١٤-٢٠١٧، آملين أن يكون تنفيذها ومخرجاتها على أرض الواقع مطابقة لمتطلباتها لا سيما ما يتعلق بهوية المصريين وثقافتهم.

٣,٢.المجال الإعلامي والإعلاني:

يعرف الإعلام بتقديم المعلومات والأخبار للجمهور بواسطة عدة وسائل منفتحة على العالم متأثرة بالعولمة، منها وسائل الإعلام السمعية والمرئية (الإذاعة والتلفزيون)، والإعلام المكتوب والإعلان المسموع أو المكتوب. وتمثل "اللغة" بشتى مستوياتها النحوية والأسلوبية والصوتية أهم ركيزة يستند عليها الإعلام لنقل أخباره ومعلوماته، فالإعلام يستهدف جمهوراً معيناً، ويحمل رسالة محددة تصل

---

[٢٠٨] محمود السيد، *دراسات تربوية* (دمشق: منشورات وزارة الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٠)،ص٨٦.

[٢٠٩] بلعبيد، "الأمم الحية،"ص٣٦.

[٢١٠] محمود حافظ، "اللغة العربية في مؤسسات التعليم العالي ووسائل النهوض بها في مصر." *في: أعمال مجمع اللغة العربية في القاهرة*، عدد٦٥(١٩٨٩): ص٢٥.

إلى الجمهور بلغة مكتوبة أو مسموعة، فهو يتطلب أن يكون الجمهور قادرًا على فهم ما يرد فيه واستيعابه، وذلك لا يكون إلا من خلال لغة يفهمها الجمهور. وهذا ما يؤكد ضرورة ارتباط **لغة الإعلام بلغة الحضارة**؛ لتؤدي اللغةُ الفهمَ بوصفها وسيلة اتصال جماهيري. فالإعلام في مجمله يحمل رسالة العملية الاجتماعية.

إن للمجال الإعلامي والإعلاني أثراً كبيراً على جميع فئات المجتمع فهو أحد أهم مُشكّلات اللغة عند الطفل، وهو بمثابة الموجه للغة البالغين من خلال التعبيرات والأساليب والمصطلحات،[٢١١] وقد بيّن خالد الزواوي أن وسائل الإعلام لها دور كبير في المشاركة بالنهوض باللغة العربية، إذا استخدمت العربية *الاستخدام التام* فإن ألسنة الناشئة تتأثر بالألفاظ والتراكيب التي يسمعونها، ويتوقع ازدياد محصولهم اللغوي؛ لارتباطهم بهذه الوسائل وانجذابهم إليها لوقت كبير[٢١٢]. فأثر الإعلام على تكوين الحصيلة اللغوية في العصر الحديث واقع لا مفر منه، لا سيما أثره على صغار السن، فإلى أين يتجه الإعلام العربي؟ وما حال اللغة العربية في إعلامنا؟.

في دراسة أجرتها مؤسسة الفكر العربي تحت مبادرة "لننهض بلغاتنا" وُجه إلى الإعلاميين السؤال الآتي: "هل تعتقد من خلال تجربتك الإعلامية أن اللغة العربية قادرة على أن تكون ناقلاً لمفاهيمك وخبراتك وتصوراتك المختلفة؟" أجاب أكثر من ٨٦% بنعم، وأقر أكثر من ٩١% أنهم يعتمدون على اللغة العربية في قراءة الخبر، وتحريره وتحليله والتعليق عليه، وأجاب ٦١% بأن العجز ليس في اللغة العربية، ولكنه ناتج عن عجز عضوي في الثقة بها. وأوضح الاستبيان مواضع القصور التي يعانيها العاملون في مجال الإعلام، سواء من حيث التأهيل أو التدريب أو الأدوات التي تعين الإعلاميين لنقل الرسالة الإعلامية باللغة

---

[٢١١] أحمد الضبيب، "المحور الخامس اللغة في الإعلام والثقافة،" في: *لننهض بلغاتنا-مشروع لاستشراف مستقبل اللغة العربية* (لبنان: مؤسسة الفكر العربي،٢٠١٢)، ص٢٦٤.

[٢١٢] خالد الزواوي، *اللغة العربية* (القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص ٦٣. وانظر أحمد النشوان، "العولمة والتخطيط اللغوي للغة العربية في مواجهة العولمة،" *مجلة جامعة الإمام*، عدد٢ (٢٠٠٧): ص٢٨٩.

العربية.[٢١٣] وبناء على نتائج هذا الاستبيان يتضح مدى القبول والنية الصادقة من قبل الإعلاميين لتوطين اللغة العربية وقدرتها على القيام بالرسالة الإعلامية. إذن من المسؤول عن الإعلام واللغة المستخدمة فيه؟!

يواجه الإعلام العربي أزمة واستهتاراً في التمكين والنشر باللغة العربية إلى حدٍ خَرَجَ عن المألوف؛ نظراً للنشر والكتابة والإذاعة باللهجات المحكية التي هيمنت بنسبة كبيرة على كل ما يذاع وينشر، إضافة إلى اللغات الأجنبية الأخرى التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من إعلامنا العربي.

إن الوضع في الإعلام والإعلان العربيين بحاجة إلى حركة إصلاح وتدخل سريع، خاصة أن الإعلاميين ممن شملهم الاستبيان يجدون في أنفسهم قبول هذه اللغة خاصة في السنوات الأخيرة؛ إذ شهد الوطن العربي عدة حملات ومبادرات إعلامية تسعى للنهوض باللغة العربية. وهذا ما يتطلب سياسة لغوية واضحة وتخطيطاً جيداً وأدوات منفذة.[٢١٤] ونقف لنعرض بإيجاز وضع اللغة العربية ومكانتها في الإعلام الجزائري واللبناني والإماراتي، وهل خطط للعربية ونُفذت الخطط كما في رؤية دولها؟.

٣,٢,١. الجزائر

تعد وسائل الإعلام الجزائرية من أبرز الوسائل التي تحظى بسيطرة الدولة، على الرغم من اتسامها بالتنوع اللغوي والهجين الذي يخالف القرار السياسي المتعلق بلغة النشر ، فقانون الإعلام الصادر بموجب القانون العضوي رقم ١٢-٠٥ المؤرخ في ١٢ يناير ٢٠١٢ يكفل حرية النشر في مادته (١١): "إصدار كل نشرة يتم بحرية..."، لكن المادة (٢٠) من القانون نفسه تحدد لغة النشر وجوباً بأن يكون باللغات الوطنية "العربية والأمازيغية" أو إحداهما.

المادة (٢٠):

---

[٢١٣] الضبيب، "اللغة في الإعلام،" ص٢٦٤.

[٢١٤] المرجع السابق.

"تصدر النشرات الدورية للإعلام العام التي تنشأ، ابتداء من تاريخ صدور هذا القانون العضوي بإحدى اللغتين الوطنيتين أو كليهما. غير أن النشرات الدورية الموجهة للنشر والتوزيع وطنياً أو دولياً، والنشرات الدورية المتخصصة - يمكن أن تصدر باللغات الأجنبية بعد موافقة سلطة ضبط الصحافة المكتوبة[٢١٥]".

تسيطر الحكومة على نشر قرابة ٥٠ صحيفة يومية في الجزائر، أغلبها صحف مدونة بالفرنسية، تليها صحف بالعربية والأمازيغية، إلا أن الأخيرة لا تحظى بقدر مناسب من النشر. بالإضافة عدد من المجلات العربية والأمازيغية المحلية والفرنسية. واليوم تشهد الجزائر إصدار عدد من المنشورات والصحف بالفرنسية أكثر مما كانت عليه فترة الاحتلال الفرنسي، فالعاصمة الجزائرية وحدها تنشر ست صحف باللغة الفرنسية يومياً![٢١٦]

ومن جانب آخر، وفيما يتعلق بالإعلام والإعلان (المرئي والمسموع) فالشركات المسؤولة عن البث توفر قنواتها التلفزيونية ومحطاتها الإذاعية بعدة لغات. ففي التلفزيون المغربي تبث المؤسسة العمومية للتلفزيون خمس قنوات من بينها قناة بالأمازيغية وأخرى بالفرنسية، وتسيطر عليها وزارة الاتصال من بعد أن كانت تحظى بسيطرة المستعمر حتى بعد الاستقلال.

وتعد مؤسسة الإذاعة الوطنية الجهة المسؤولة عن البث الإذاعي، حيث تبث ٣ محطات وطنية (الأولى بالعربية والثانية بالإمازيغية والثالثة بالفرنسية)، و٣ محطات موضوعاتية (قرآنية وثقافية وموسيقية)، بالإضافة إلى محطة دولية تذاع بالإنجليزية والإسبانية، وكذلك ١٩ محطة جهوية![٢١٧]

---

[٢١٥] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية-الأمانة العامة للحكومة، *قانون الإعلام*، ٢٠١٢.

[216] Jacques Leclerc, "Algérie" dans L'aménagement linguistique dans le monde, Québec, TLFQ, Université Laval, 19 oct. 2012, [http://www.axl.cefan.ulaval.ca/afrique/algerie.htm], (30 Mars 2015).

[٢١٧] الجمهورية الجزائرية، التلفزيون الجزائري، *المرسوم التنفيذي ٩١-٢٠٠ بشأن وسائل الإنتاج النشر الإذاعي*، ١٩٨٦.

والغافل عن الوضع القانوني للإذاعات ولغة البث فيها يظن أن التنوع الثقافي واللغوي في الإذاعات الجزائرية أمرٌ طبيعي إلا أن الحقيقة والسياق القانوني يؤكدان ضرورة تعزيز اللغة الوطنية في وسائل الإنتاج والنشر الإذاعي، ففي نص المادة (٧) من المرسوم التنفيذي ٩١-٠٢: "...الدفاع عن اللغة الوطنية وتطويرها والنهوض بها، وتطوير الثقافة الوطنية بجميع مكوناتها وتنوعاتها وترقيتها..."[٢١٨].

٣,٢,٢. لبنان[٢١٩]

يعد القطاع الإعلامي في لبنان واحداً من أهم القطاعات التي تغطي جزءاً كبيراً من الاقتصاد اللبناني، وهذا ما ساعد على أن يكون لبنان الفضاء السياسي والثقافي الحر لا سيما إذ ما قُورن بالبلدان الأخرى في المنطقة.

تصدر لبنان ١٣ صحيفة يومية: (١١ باللغة العربية وصحيفة بالإنجليزية وأخرى بالفرنسية)، علاوة على ١٥٠٠ دورية في جميع التخصصات؛ مما جعل لبنان إلى حد كبير الرائدة عربياً في السوق اللغوي. بالإضافة إلى العديد من المجلات الصادرة باللغتين الإنجليزية والفرنسية. وهذا التنوع اللغوي في المجال الإعلامي لم يشمل الصحف فقط، وإنما شمل الإعلام المسموع والمرئي كذلك، إلى أن اضطرت محطات التلفزيون خلال الحرب الأهلية إلى وقف أنشطتها عام ١٩٩٤ تلبية للتشريعات السمعية والبصرية التي أقرها البرلمان آنذاك؛ نتيجة لذلك تشير الدراسات إلى أن التلفزيون اللبناني يبث ٥٢% من البرامج باللغة العربية و٢٨% بالإنجليزية و٢٠% بالفرنسية. هذه المفارقة بين نسبتي الإنجليزية والفرنسية في البث تشير نسبياً إلى أن الفرنسية بدأت تفقد صلاحياتها وهيمنتها في مستعمراتها السابقة لصالح اللغة الإنجليزية.

ومما سبق يبدو جلياً للقارئ أن الحكومة اللبنانية تمارس سياسة تعدد اللغات الاستراتيجية، لا إعلاء اللغة الرسمية كما جاءت في تصنيف لوكر السابق.

---

[٢١٨] Leclerc, "Algérie."

[٢١٩] Leclerc . «Liban»,

٣,٢,٣. الإمارات[٢٢٠]

يضمن دستور الإمارات العربية المتحدة من حيث المبدأ حريةَ الصحافة، إلا أن المضمون التحريري للصحف يحظى بسيطرة ورقابة سياسية، خاصة الصحف العربية. أما الصحف الإنجليزية فإنها تتمتع بمزيد من الحرية!

للإمارات العربية المتحدة مجموعة واسعة من وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية ومحطات إذاعية تصل إلى ٣٠ محطة، تُبث بعدة لغات، معظمها بالمحكية الخليجية وبعضها بالفصحى والإنجليزية، بالإضافة إلى لغات أخرى كالفرنسية والهندية والأوردية.

لعل السؤال هنا إذا كان الدستور قد كفل حريات البث والنشر الإعلامي بعدة لغات، فما مفهوم اللغة الرسمية؟ وما حدود الرسمية وصلاحيتها في الإمارات العربية المتحدة؟ وهل السياسة الممارسة تسعى لإعلاء اللغة الرسمية أم أن الساسة يمارسون سياسة عدم التدخل؟

٣,٣.لغة الدولة والقضاء

إن القاعدة المتبعة في كل بلدان العالم لا سيما البلاد المتقدمة هي استخدام اللغة الرسمية والتعامل بها في الإدارات والتنظيمات المحلية الوطنية أو التابعة للمستثمرين الأجانب. وتشمل هذه الإدارات والتنظيمات الدواوين والمصالح والمكاتب ذات الطابع الإداري والهياكل الحكومية والمحاكم والمراكز والمؤسسات، بغض النظر عن طبيعة عملها وأنشطتها وحجمها ومنتفعيها[٢٢١].

من الطبيعي أن تنحو الدول هذا المنحى في تأصيل التعامل باللغة الرسمية في إداراتها وتقديم الخدمات للمواطنين بها. فهل تسير البلاد العربية على النحو الطبيعي في إداراتها وأنظمتها؟ ذلك ما سيتبين من خلال النماذج الآتية:

---

[220] Jacques Leclerc,"Émirats arabes unis" *dans L'aménagement linguistique dans le monde*, Québec, TLFQ, Université Laval, 09 janv. 2010, [http://www.axl.cefan.ulaval.ca/asie/Emirats_arabes.htm], (2 Mars 2015)

[٢٢١] علي محمد، " المحور الثامن الخطة اللغوية،" في: *لننهض بلغاتنا-مشروع لاستشراف مستقبل اللغة العربية* (لبنان: مؤسسة الفكر العربي،٢٠١٢)، ص ٣١٧.

٣,٣,١. الجزائر[٢٢٢]

منذ العام الأول بعد استقلال الجزائر ١٩٦٣، وهي تبذل جهدها لتوطين اللغة العربية على أرضها، لا سيما في مرافق الدولة وإداراتها التي استحوذ عليها الفرنسيون، وكانت الفرنسية لغة المعاملات والإدارات والبرلمان والقضاء، إلخ.

بدأت حملات التعريب في البلاد من قبل أصحاب السلطة في البلاد، فعلى صعيد البرلمان اعتمدت الجمعية الوطنية الاقتراح المتداول لإدخال اللغة العربية في المناقشات والاجتماعات في البرلمان، وأصدر ابن بلة (الرئيس الأول للجزائر بعد الاستقلال) المرسوم رقم ٦٤-١٤٧ المؤرخ في ٢٨ مايو ١٩٦٤ من أجل تنفيذ القوانين واللوائح، وأقر باستخدام اللغة العربية في صياغة القوانين واللوائح، واستخدام الفرنسية مبدئياً بشكل مؤقت، إلا أنها ظلت إلى اليوم رغم صدور قوانين تالية للقانون السابق، وفيها خرجت الفرنسية من وضعها المؤقت إلى حظر استعمالها، وفقاً للقانون رقم ٩١-١٥ لعام ١٩٩١ بشأن تعميم استعمال اللغة العربية في جميع الوثائق الرسمية والمدخلات ومحاضر الحكومات والمؤسسات والشركات، وحظر استخدام أي لغة أجنبية في مداولات ومناقصات رسمية، يليه القانون العضوي رقم ٩٩-٠٢ المؤرخ في ٨ مارس ١٩٩٩، وفيه تنص المادة (٦) على أنه: "تجري أشغال البرلمان ومناقشاته ومداولاته باللغة العربية"[٢٢٣].

رغم صدور عدد من القوانين التي حددت لغة البرلمان فإن المرسوم ٦٤-١٤٦ لا يزال سارياً في البرلمان الجزائري إلى اليوم، ذلك أن اللغة الفرنسية ما زالت حاضرة فيه، لا سيما عبر التخاطب والنقاشات البرلمانية إلى جانب المحكية الجزائرية. أما العربية الفصحى فيقتصر حضورها في المدونات والوثائق المكتوبة.

كذلك هو الحال في العدالة ودور القضاء كانت الفرنسية هي لغة المحاكم والقضاة والوثائق، إلى أن أصدر الأمر ٦٦-١٥٥ عام ١٩٦٦ المتعلق بالإجراءات الجنائية، وبموجبه أُجيزت الترجمة إلى العربية واللغات واللهجات في البلاد داخل

---

[٢٢٢] Leclerc, "Algérie."

[٢٢٣] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، البرلمان(مجلس الأمة)، *القانون العضوي رقم ٩٩-٢ .* ١٩٩٩.

دور القضاء. وفي عام ١٩٩٩ حظر استخدام أية لغات أخرى غير العربية في المشاورات والنشر والقرارات الصادرة، تلاه القانون ٠٨-٠٩ المتعلق بالإجراءات المدنية والإدارية عام ٢٠٠٨، وفيه فرض استخدام اللغة العربية[٢٢٤]. وعلى الرغم من أن اللغة العربية الفصحى هي في الواقع اللغة الوحيدة المسموح بها في المحاكم فإن اللغة المتداولة في المحاكم هي المحكية الجزائرية والأمازيغية في المناطق، التي يكثر فيها الأمازيغ، وتستخدم مع المواطنين الذين لا يتكلمون العربية.[٢٢٥]

أما التعريب في الإدارة العامة فقد بُذلت العديد من الجهود على المستوى السياسي، وأصدرت القرارات والقوانين التي تُلزم المسؤولين في الإدارات والمرافق الحكومية بمعرفة اللغة العربية واستخدامها في الشئون العامة، بل أيضاً جُعلت معرفة اللغة العربية وإجادتها شرطاً أساساً للالتحاق بالقطاع العسكري الجزائري، وتقليد المناصب العليا في الإدارات والوزارات والتعليم، وذلك بعد الخضوع لاختبارات اللغة العربية كما جاء في القانون. ورغم كل هذا لا تزال الفرنسية شائعة في جميع المرافق العامة للدولة، ونستطيع أن نصف الوضع اللغوي فيها بالثنائي "العربية- الفرنسية"[٢٢٦].

٣,٣,٢. لبنان

يمكن أن نعد لبنان من الدول الواضحة في سياستها، ابتداءً من نصوصها الدستورية، وانتهاءً بالتطبيقات على أرض الواقع. فمنذ عام ١٩٤٣ والدستور اللبناني يحدد موضع اللغتين العربية والفرنسية في البلاد، ومع مرور الزمن طرأ على الدستور عدة تعديلات، وصولاً إلى تعديلات ٢٠٠٤، وفيه تنص المادة (١١): "اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية. أما الفرنسية فتحدد الأحوال التي تستعمل بها بموجب القانون"[٢٢٧].

---

[٢٢٤] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمانة العامة للحكومة، *قانون الإجراءات المدنية والإدارية* ٢٠٠٨.

[٢٢٥] Leclerc, "Algérie."

[٢٢٦] المرجع السابق.

[٢٢٧] الجمهورية اللبنانية، مجلس النواب البناني، *الدستور اللبناني*، ٢٠٠٤.

منذ عام ١٩٩٢ أصحبت لبنان تستخدم اللغتين العربية الفصحى والمحكية اللبنانية في المناقشات البرلمانية (الشفوية)، وتستخدم العربية الفصحى في كتابة القوانين، ذلك بعد أن كانت في فترة الانتداب الفرنسي معظم القوانين والمدونات اللبنانية تدون من قبل المحامين الفرنسيين باللغة الفرنسية مباشرة. وكذلك هو الحال في المحاكم أول الأمر، إذ كانت القوانين على الطراز الفرنسي بل تكتب بالفرنسية، إلى أن أصبحت اللغة العربية هي اللغة الرسمية، ومن ثم نُشر قانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني [٢٢٨] ١٩٨٣، وبموجبه تضمنت المادة (١١) أن تكون الوثائق باللغة العربية، وإن كانت ثمة وثائق باللغة الأجنبية فإنه يجب ترجمتها من قبل مترجم مُحلف؛ تعزيزاً لدور اللغة العربية وأهميتها. كذلك كان قانون المحاكمات الجزائية، ففي مواده (٨١)، (٨٨)، (١٨٤)[٢٢٩] إلزامٌ باستخدام اللغة العربية، والاستعانة بمترجم في حال أن المتهم أو الشاهد أو المحامي لا يتقن اللغة العربية.

ورغم ما سبق فإن الواقع اللغوي في المحاكم اللبنانية خلاف ذلك، فكل محكمة من المحاكم اللبنانية تمتلك قواعد خاصة بها ونصوصاً قانونية ومصطلحات كذلك، فعلى سبيل المثال ثمة قانون للأحوال الشخصية لطائفة الروم الأرثوذكس وآخر للطائفة الأرمنية الأرثوذكسية وآخر للأرثوذكسية السورية، إلخ. والمحكية اللبنانية هي لغة التداول داخل المحاكم، وفي أحيان أخرى تستخدم الفرنسية أو الإنجليزية أو الأرمنية أو الكردية![٢٣٠]

أما في الإدارة العامة والحكومات اللبنانية فالمحكية اللبنانية هي اللغة المستخدمة والمتداولة يومياً، وهذا لا يعني حظر الفصحى أو الفرنسية؛ إذ قلما نجد موظفاً لبنانياً لا يتقن الفصحى أو الفرنسية، وإنما جرت العادة باستخدام العامية. أما المدونات الحكومية ولغة المراسلات فتأتي تارة بالعربية الفصحى، وأحياناً أخرى باللغة الفرنسية، التي لا تزال مستخدمة في كثير من الوثائق

---

[٢٢٨] الجمهورية اللبنانية، المحاكم المدنية، *قانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني*، ١٩٨٣.

[٢٢٩] الجمهورية اللبنانية، المحكمة الخاصة بلبنان، *أصول المحاكمات الجزائية*، ٢٠٠١.

[٢٣٠] Leclerc,. "Liban."

الرسمية، مثل وثائق الأملاك والأراضي وجوازات السفر، واللوحات الإرشادية والإعلانية، إلخ[٢٣١].

٣,٣,٣. الإمارات

إن الواقع اللغوي في الإمارات العربية المتحدة يتمثل في مستويين لغويين، لكل مستوى وظائفه، فالعربية الفصحى غالباً ما ينحصر دورها على الورق "لغة مكتوبة" تستخدمها الدولة ووسائل الإعلام، وقد تخرج عن هذا الإطار، وتكون لغة تحدث في حالة تخاطب واحدة، إما مع العرب ممن لا يتقنون المحكية الإماراتية أو الخليجية، وإما مع متعلمي اللغة العربية من الناطقين بغيرها. بينما المحكية الإماراتية هي اللغة المتداولة في الحكومات والإدارة والجيش والشرطة؛ وذلك يعود لتقليد السكان الأصليين المناصب العليا في الدولة؛ إذ يسيطرون على شؤون المحكمة والبرلمان والشرطة. من جانب آخر تقدم الحكومات خدماتها بالعربية والإنجليزية؛ مراعاة للتعدد الثقافي على أرض الإمارات ووجود جاليات غربية وآسيوية[٢٣٢]، على الرغم من تنبه القيادات في الإمارات العربية المتحدة إلى المخاطر المحدقة باللغة العربية في مؤسسات الدولة ومراكزها، وتقديم المبادرات للحفاظ على اللغة العربية، ففي إمارة الشارقة أُصدر قرار بفرض استعمال اللغة العربية في الدوائر الرسمية والقطاع الخاص في جميع التعاملات، وعُنيت بمراقبة تنفيذ القرار عبر التنسيق مع الجهات المعنية. وفي عام ٢٠٠٨ صُدر قرار اتحادي بشأن إعداد اللغة العربية لغة رسمية في جميع المؤسسات والهيئات الاتحادية في كل إمارات الدولة[٢٣٣].

والحال كذلك في المحاكم الاتحادية، إذ تشهد خزانات الدولة وأوراقها الكم الهائل من النصوص القانونية التي تقر برسمية اللغة العربية في المحاكم ودور

---

[٢٣١] المرجع السابق.

[٢٣٢] Leclerc, "Émirats arabes unis."

[٢٣٣] الإمارات العربية المتحدة، مجلس الوزراء، *قرار اعتماد اللغة العربية لغة رسمية في جميع مؤسسات والهيئات الاتحادية*،٢٠٠٨. وانظر عبدالله الخنبشي، "دور الإمارات العربية المتحدة في الحفاظ على اللغة العربية ونشرها،" في: *المؤتمر الدولي للغة العربية "العربية لغة عالمية، مسؤولية الفرد والمجتمع والدولة"* (بيروت: دم، ٢٠١٢)، ص٤.

القضاء، فعلى سبيل المثال لا الحصر هناك المادة رقم (٣) من القانون الاتحادي لسنة ١٩٨٣، والمادة رقم (٣) من قانون تشكيل المحاكم في إمارة دبي لسنة ١٩٩٢، وكذلك القانون رقم (٢٣) لإمارة أبو ظبي. وعلى الرغم من المبدأ العام الذي يحدد اللغة العربية لغة رسمية في المداولات والمرافعات والمحاكمات والمدونات... والاستعانة بمترجم مُحلف متى استعدى الأمر لمن يجهلون اللغة العربية - فإن التداول والتخاطب يكون بالمحكية الإماراتية وأحيانًا بالإنجليزية! ويقتصر دور العربية الفصحى على المهام الكتابية[٢٣٤].

٤- حالات من الوطن العربي

يستقري هذا المبحث الواقع اللغوي في كل من العراق والمغرب؛ نظراً لاتسامهما بوضع مميز إذا ما قُورن ببقية الأقطار العربية. ففي هذين البلدين مادة دسمة تستحق الوقوف عليها؛ لما تستوعبه أراضيهما من تعددية ثقافية ودينية وعرقية، أنتجت مجتمعاً متعدد اللغات؛ ومن ثم يأتي التساؤل: كيف تتعامل الدولة مع هذا التعدد اللغوي؟ وكيف تخطط له؟

سيغلب على دراسة الحالتين التتبع التاريخي لمحاور الدراسة بقدر المعطيات والوثائق والمواد التي توافرت بين أيدينا، وليس ذلك فحسب، كذلك سجلنا الوضع اللغوي وتحققنا من صحة المعلومات الواردة في الأدبيات والوثائق عن طريق الاستعانة بسكان تلك البلاد.

في المبحث الحالي سنتناول السياسة والتخطيط اللغويين معاً؛ لصعوبة الفصل بينهما؛ خاصة أننا ندرس الحالات تاريخياً، فكيف يكون تتبع وضع السياسة اللغوية زمنياً دون التطرق إلى تطبيقها على أرض الواقع، وكيف يكون التتبع الزمني للتخطيط اللغوي على أرض الواقع دون بيان الإطار السياسي والقانوني الذي يوجهه!. سنقدم الحالات بالوقوف على ثلاث محطات: أولاً: الخلفية التاريخية للغات، ثانياً: الواقع اللغوي، ثالثاً: الإطار القانوني لوضع اللغة العربية وتطبيقه.

---

[٢٣٤] Leclerc,"Émirats ."

٤,١.الحالة الأولى: جمهورية العراق[٢٣٥]

٤,١,١.الخلفية التاريخية للغات في العراق

تعد العراق من أكثر الدول العربية التي تحتضن أراضيها الملف الإنساني المتنوع تنوعاً عرقياً وثقافياً ومذهبياً؛ نتيجة لموقعها الجيو-استراتيجي، ولتاريخ طويل من الغزوات والتحولات وعمليات الخلط، ففي أراض شاسعة من العراق تمازج عرقي تتشابك فيه الأعراق على حد سواء، العربية مع الكردية مع التركمانية مع الآشورية والكلدانية، وغيرها. وتمازج ديني اجتمع فيها المسلم السني مع المسلم الشيعي مع المسيحي واليهودي وغيرهم من أصحاب الديانات.

إن المشهد البشري المتنوع في العراق يخلف حتماً تنوعاً ثقافياً واجتماعياً ودينياً، أي أننا أمام تنوع لغوي ضخم، فوجود العرب يحتم وجود العربية، ووجود الأكراد يحتم وجود اللغات الكردية، ووجود الأقليات الأخرى كالغجر واليهود والتركمان يحتم بطبيعة الحال وجود لغاتهم على أرض العراق منذ الأزل.

ومن خلال تتبع تاريخ العراق نستطيع رصد أهم المحطات التاريخية التي أسهمت في تشكل الثقافة العراقية، لا سيما إن كنا نقصد العنصر اللغوي. إذ يُعد السومريون – بحكم سيطرتهم على البلاد أول الأمر- المسؤولين الأوائل عن تشكل الثقافة في العراق، فكانت الكتابة السومرية أبرز إنجازاتهم اللغوية آنذاك، إلى أن دخل الأكاديون البلاد وافدين على شكل قبائل وآلت إليهم السلطة بعد ذلك، وأسست الإمبراطورية الأولى في التاريخ بعد الطوفان الأكبر. في هذه الفترة شهدت البلاد انتعاشاً اقتصادياً في المنطقة؛ جعلها مركز تجمع التجار من كل البلاد، لا سيما البلاد المطلة على الخليج العربي ومحط القبائل الرُحل. وحلت الأكادية محل السومرية.

---

[235] Jacques Leclerc ,"Irak" *dans L'aménagement linguistique dans le monde*, Québec, TLFQ, Université Laval, 07 mars 2015, [http://www.axl.cefan.ulaval.ca/asie/irak.htm], (2 février 2015).

ومع مرور الزمن خضعت بلاد ما بين الرافدين للغزو من قبل العديد من الغازين والأقليات الثائرة التي سيطرت على البلاد لفترات زمنية قصيرة، إلى أن ظهر أخيراً الآشوريين، وقامت الدولة الآشورية.

إن هذا العرض المختصر للتاريخ البشري على أرض العراق، والوقوف على ذكر أهم محطاته - يحدد اللغات الثلاث الرئيسة لسكان بلاد ما بين النهرين بعد السومرية التي لم تستمر لوقت طويل، وهي لغات الأكاديين والبابليين والآشوريين، إذ استمرت تقريباً إلى ٥٠٠ ق.م؛ لتحل محلها الآرامية تليها السريانية، إلى أن دخلت العربية مع الفتوحات الإسلامية.

٤,١,٢.الواقع اللغوي العراقي:

طبقاً لإحصائية تعداد السكان لعام (٢٠١٤) بلغ عدد السكان ٣٤١٠٠٠٠٠ مليون نسمة. تتسم العراق بتنوع تركيبتها السكانية تنوعاً ثقافياً وطائفياً، فاللغة العربية لغة الأغلبية يتحدث بها ٦٨% من السكان، إذ تشكل العربية العراقية ٦١%، والبدوية في بعض المناطق الصحراوية ٤,٣%، والمصرية في بغداد ١,١%. إضافة إلى لهجات عربية أخرى، منها الخليجية والسورية، بالإضافة إلى أصناف امتزجت فيها العربية العراقية باليهودية، أما العربية الكلاسيكية فلا تخرج عن كونها لغة ثانية تدرس في المدارس. واللغة الكردية المنتمية إلى اللغات الهند-أوروبية تأتي بعد اللغة العربية؛ ذلك لأن الأكراد في العراق أكبر أقلية ناطقة بغير اللغة العربية، إذ يمثلون ٢١,٧% من السكان، ويتركز وجودهم في إقليم كردستان المتصل بكل من إيران شرقاً وتركيا شمالاً وسوريا من الغرب إلى الجنوب، وتنقسم الكردية إلى الكرمانجية الشمالية والكرمانجية الجنوبية والكورانية، وتتفرع من هذه اللغات لهجات محلية أخرى. كما تضم العراق أقليات لغوية أخرى منها: الأذرية ٥,٩% والآشورية ٤,٠% والفارسية ١,١% والتركمانستانية ١% والأرمينية ٠,١% والشركسية ٠,١% وغيرها[٢٣٦].

[٢٣٦] Leclerc , "Irak."

٤,١,٣.الإطار القانوني للغة العربية وتطبيقه:

اتبع الرئيس صدام حسين سياسة التعريب المكثفة لفرض لغة واحدة (اللغة العربية) في كافة مجالات الحياة خاصة المجال العسكري والجيش. اعترف الدستور باللغة العربية في جميع أنحاء البلاد، باستثناء المنطقة الكردية التي كانت اللغة الكردية فيها نظيراً رسمياً مع اللغة العربية. ففي عام ١٩٧٠ اعتمد العراق على الدستور المؤقت الذي خضع لعدة تعديلات حتى عام ١٩٩٠. وهو لا يزال يُعلن أن الإسلام دين الدولة (المادة ٤)، ويكفل حرية هذا الدين (المادة ٢٥)، ويحظر أي تمييز للمواطنين أمام القانون بسبب العرق والدين واللغة (المادة ١٩)، وبحسبان العراق جزءاً من الأمة العربية وتكوُّن الشعب من قوميتين رئيستين فالدستور يُقر بحقوقهما كما في (المادة ٥) [٢٣٧]:

أ - العراق جزء من الأمة العربية.

ب - يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيستين: هما القومية العربية والقومية الكردية، ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية والحقوق المشروعة للأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية.

ولما كان الدستور يضمن حقوق القوميات دون تميز، فإن من شأنه أن يضمن للأكراد الحقوق اللغوية، فاللغة العربية هي اللغة الرسمية في البلاد عامة بوصفها جزءاً من الأمة العربية ولغة الأغلبية، واللغة الكردية لغة رسمية في المنطقة الكردية فقط، وذلك في إطار وحدة العراق القانونية والسياسية والاقتصادية ووحدة الشعب (المادة٧) [٢٣٨]:

أ - اللغة العربية هي اللغة الرسمية.

ب - تكون اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المنطقة الكردية.

وأخيراً، وفقاً للمادة (١٧) تلتزم الدولة بمكافحة الأمية، وتكفل لجميع المواطنين حق التعليم المجاني لجميع مراحله، وجعل التعليم الابتدائي إلزامياً، بل تكفل

---

[٢٣٧] جمهورية العراق، السلطة القضائية الاتحادية، *الدستور*، ١٩٧٠.

[٢٣٨] المرجع السابق.

حرية البحث العلمي، وتشجع الإبداع في سائر النشاطات الفكرية والعلمية والفنية ومختلف مظاهر النبوغ الشعبي[٢٣٩].

يمكن أن تكون الأحكام الجديدة الصادرة عام ٢٠١٤ بشأن قضية اللغة أكثر إيجابية بالنسبة إلى المجتمعات مقارنة بالفترة السابقة. إذ تنص المادة (٤)[٢٤٠]:

أولاً: اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق، ويُضْمَن حق العراقيين في تعليم أبنائهم باللغة الأم كالتركمانية والسريانية والأرمنية في المؤسسات التعليمية الحكومية وفقا للضوابط التربوية، أو بأية لغة أخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة.

ثانياً: يحدد نطاق المصطلح لغة رسمية، وكيفية تطبيق أحكام هذه المادة بقانون يشمل:

أ- إصدار الجريدة الرسمية باللغتين.

ب- التكلم والمخاطبة والتعبير في المجالات الرسمية كمجلس النواب، ومجلس الوزراء، والمحاكم، والمؤتمرات الرسمية- بأي من اللغتين.

ت- الاعتراف بالوثائق الرسمية والمراسلات باللغتين وإصدار الوثائق الرسمية بهما.

ث- فتح مدارس باللغتين وفقاً للضوابط التربوية.

ج- أية مجالات أخرى يحتمها مبدأ المساواة، مثل الأوراق النقدية، وجوازات السفر، والطوابع.

ثالثاً: تستعمل المؤسسات الاتحادية والمؤسسات الرسمية في إقليم كردستان اللغتين.

رابعاً: اللغتان التركمانية والسريانية لغتان رسميتان أخريان في الوحدات الإدارية التي يشكل متحدثوها فيها كثافة سكانية.

خامساً: لكل إقليم أو محافظة اتخاذ أي لغة محلية أخرى لغةً رسمية إضافية إذا أقرت غالبية سكانها ذلك باستفتاء عام.

---

[٢٣٩] المرجع نفسه.

[٢٤٠] جمهورية العراق، مجلس النواب، *قانون اللغات الرسمية*، ٢٠١٤.

إن ما يميز هذا الدستور عن سابقه هو إعطاء اللغات الرسمية حقها في التداول والاستعمال في مؤسسات الدولة الاتحادية والرسمية بشكل عام دون تميز لغة على أخرى، علاوة على ذلك منح لغات الأقليات حقوقها اللغوية، وفتح الباب أمام الشعب بإمكانية ترسيم لغات أخرى على مستوى الأقاليم أو المحافظات؛ احتراماً لرغبة القوميات الشعبية. وتنص المادة ١٢٥ على حفظ الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة. وفي يناير ٢٠١٤ أصدر مجلس النواب العراقي "قانون اللغات العراقي"، وصادق عليه رئيس الجمهورية؛ وذلك تطبيقًا للمادة (٤) من الدستور، واحتراماً للتنوعين اللغوي والقومي؛ ومن أجل تمكين المكونات الأساسية للعراق من التعبير الحر عن حاجتها ومتطلباتها بلغاتها الأصلية.[٢٤١]

وبالنظر إلى الواقع نجده مخالفاً لمبادئ الدستور، فلم تتمكن العراق حتى الآن من تنفيذ ثنائية اللغة المعترف بها رسمياً، فلو تأملنا واقع الحال نجد أن لغة قرارات المحكمة العليا والمناقشات البرلمانية هي اللغة العربية فقط، ولو نظرنا إلى الشارع العراقي فإن اللافتات وأسماء الأماكن تكتب باللغتين الرسميتين في ثلاث محافظات هي: (أربيل والسليمانية ودهوك). أما المعاملات الرسمية والجوازات فغالباً ما تراعي اللغتين الرسميتين، وما صدر بشأن لغة العملة والطوابع فلم ينفذ إلى الآن، واقتُصر كتابتها باللغتين العربية والإنجليزية!، كذلك هو الحال بشأن الجرائد الرسمية، فهي باللغة الكردية في مناطق الكرد حصراً، ولم تشهد المناطق العربية وجود جرائد باللغة الكردية[٢٤٢].

أما الجانب التعليمي فقد أُسس النظام الحالي للتعليم في العراق من قبل البريطانيين ١٩٢٠، وفي ذلك الوقت التحق بالمدراس عدد قليل من الطلاب، وحينما أصبحت العراق جمهورية ١٩٥٨ زادت نسبة المتعلمين عن السابق، ووصل عدد من يجيد القراءة والكتابة ٢٠% من السكان، وتكاثفت جهود الحكومة للارتقاء بالتعليم وبناء المدارس، وفي الفترة ما بين ١٩٧٦-١٩٨٦ زاد عدد

---

[٢٤١] المرجع السابق.

[٢٤٢] Leclerc , "Irak."

الملتحقين بالمدارس الابتدائية ووصل إلى ٣٠%، وارتفع عدد معلمي المدارس الابتدائية بنسبة ٤٠%، أما على مستوى التعليم الثانوي زاد عدد الطلاب بنسبة ٤٦%، وكانت العراق خلال هذه الفترة الأعلى من بين دول منطقة الشرق الأوسط في عدد المسجلين بالمدارس الابتدائية والثانوية، وأحرزت الحكومة تقدماً كبيراً في إنشاء المدارس وتركزها في المدن الكبرى، بل اهتمت في تلك الفترة بالتعليم المهني الذي لم يكن معروفاً في العراق. وشهدت الثمانينيات طفرة علمية في التعليم العالي، الذي يدرس باللغة العربية في جميع أنحاء البلاد، عدا المنطقة الكردية في ظل نظام صدام حسين.

وفي عام ٢٠١٠ أشارت دراسة حول نطاق التعليم إلى أن النظام التعليمي يتطلب استثمارات كبيرة للتغلب على إرث الصراع في العراق، فعلى الرغم من التحديات اليومية التي لا تنتهي فإن عملية التعليم لا تزال قائمة، وعملية صنع القرار محكمة من قبل ثلاث جهات[٢٤٣]:

١- السلطات المحلية هي المسؤولة عن رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، إذ يبدأ التعليم ما قبل المدرسي للأطفال من سن الرابعة؛ ومن ثم يلتحق الطالب بالتعليم الابتدائي، وفيه تُعلَّم المواد باللغة العربية لجميع الطلاب بما فيهم أفراد الأقليات الوطنية، ومن ثم يلتحق الطالب بالمرحلة المتوسطة، وفيها يبدأ تعليم اللغة الإنجليزية لغة ثانية، ويختلف عن نظام التعليم هذا النظامُ المطبق في إقليم كردستان وفقاً لِما جاء في المادة (٤) من دستور ٢٠٠٥. أما لغات الأقليات الأخرى كالتركمانية والسريانية والأرمنية فلم تحظَ إلى اليوم بحقها في التعليم بوصفها اللغة الأم عند بعض الأقليات الوطنية طبقاً لِما ورد في المادة السابقة بشأنها.

٢- وزارة التربية والتعليم مسؤولة عن التعليم الثانوي والتعليم المهني وشؤون المعلمين. وقد خصصت الوزارة معدل ٦ ساعات أسبوعياً لتعليم اللغة العربية، و٥ ساعات أسبوعياً لتعليم اللغة الإنجليزية، ويطبق هذا النظام على المدارس الثانوية والمهنية التي تُعد الطالب للعمل في مهن أو للدراسة في الجامعة.

---

[٢٤٣] المرجع السابق.

٣- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هي المسؤولة عن إدارة الجامعات. وتقدر مدة التعليم الجامعي ما بين ثلاث إلى ست سنوات لجميع البرامج، وتُعلم المواد باللغتين العربية والإنجليزية.

ومن خلال تفحص الواقع اللغوي، ومقارنة هذا الواقع بالسياسة اللغوية في البلاد - نستطيع القول إن العلاقة بين السياسة والتخطيط اللغويين لم تنحُ النحو المطلوب، ولم تحقق السياسة اللغوية مراميها في العراق.

٤,٢.الحالة الثانية: المملكة المغربية

٤,٢,١.الخلفية التاريخية للغات في المغرب:

يُسجل تاريخ المغرب تطور الأوضاع اللغوية في البلاد، منذ التاريخ القديم أيام حضارات العصر الكلاسيكي المتمثلة في الحضارة الفينيقية والبونيقية والموريطانية الرومانية، إلى يومنا هذا.

ويشهد التاريخ التعايش السلمي بين الأمازيغ -السكان الأصليين للمغرب- والعرب الذين دخلوها فاتحين أيام الدولة الأموية في القرن السابع الميلادي، فانتشر الإسلام في بلاد المغرب العربي، واتخذه أغلبية الأمازيغ ديناً لهم، وليس ذلك فقط، وإنما ظلوا يتصاهرون ويتسابقون في تعلم اللغة العربية، ولم يشهد التاريخ آنذاك أي اعتراض من الأمازيغ على وجود العرب والعربية والإسلام في بلادهم، إلى أن دخل الفرنسيون بلاد المغرب.

ومع دخول المستعمر الفرنسي إلى المغرب، دبت حركات التفرقة بين العرب والأمازيغ بتحريض من المستعمر، الذي حاول الطعن في الهوية العربية، وركز على المكون اللغوي؛ ذلك لأن العربية أهم مقومات الهوية الثقافية للمغرب. ويعلق الودغيري على ذلك قائلاً:

"العربية بما هي أهم مقومات الهوية الثقافية للمغرب، كما هي لبقية الشعوب العربية بعد الدين الإسلامي- يكون القضاء عليها قضاء على هذه الهوية، والقضاء على هوية شعب أو أمة معناه تجريدهما من شخصيتهما وسهولة فرض التبعية عليهما، فمن لا هوية له فهو لا شك مضطر لتبني هوية الآخر والذوبان فيها، أو

على الأقل تقمصها والتشبه بها، فهو ذيل من ذيولها وتابع من توابعها، وفاقد التميز مسلوب الإرادة والرأي والقرار، ومن سُلب ذلك فهو في حكم المعدوم أو المفقود."[٢٤٤]

وأخلص إلى توضيح جملةٍ من مظاهر التحريض والادعاءات التي اختلقها المستعمر للقضاء على الهوية العربية والدين الإسلامي في عدة نقاط:

- الادعاء بأن اللغة العربية عائق أمام التطور والإبداع، وعاجزة عن مواكبة الركب الحضاري والعلمي.[٢٤٥]
- الدعوة إلى استعمال الدارجة بدلاً عن العربية، على أساس أن الدارجة (اللغة الأم)، وأن اللغة العربية (لغة مصطنعة)، تكتسب بالتعليم شأنها شأن اللغات الثانية.[٢٤٦]
- تحريض الأمازيغ على إحياء أعرافهم، والتحاكم إليها بدلاً من الشريعة الإسلامية[٢٤٧].

واختلفت وتعددت الآراء حول الوضع اللغوي في المغرب: ما بين مناهض للغة العربية، ومطالب بإحلال الأمازيغية محلها، وموقف رافض للأمازيغية على أساس أن التاريخ لم يسعفها على الانتقال إلى مصاف اللغات المكتوبة، وموقف يطالب بالمساواة بين اللغتين بوصفهما لغتين وطنيتين[٢٤٨]. ويمكن تصنيف الحركات التي شنت ضد العربية على النحو الآتي:

- حركة فرانكفونية في صيغة متطرفة مضادة في العمق لألسن الهوية المغربية مدعومة من فرنسا مالياً وسياسياً، وتحظى باحترام النخبة المثقفة.

---

[٢٤٤] عبدالعلي الودغيري، "الدعوة إلى الدارجة بالمغرب، الجذور والامتدادات- الأهداف والمسوغات،" في: *الدارجة والسياسة اللغوية في المغرب* (المغرب: المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، ٢٠١٠)، ص ٣٥.

[٢٤٥] بلحبيب، "الهويات اللغوية،" ص ٢٧٣.

[٢٤٦] المرجع السابق.

[٢٤٧] المرجع نفسه، ص٢٦٥.

[٢٤٨] المرجع نفسه، ص ٢٦٠.

- حركة أمازيغية أنشأتها المؤسسة الكولونيالية في العشرينيات من القرن الماضي تطالب بحقوق لغوية مشروعة، وهي لا تُخْفِي رغبتها في أن تكون لها الغلبة بوصفها اللغة الأصلية للمغاربة، وما عداها لغات استعمارية أو طارئة على أحسن تقدير، فتحول الصراع اللغوي من صراع بين العربية والفرنسية الدخيلة إلى صراع وطني بين لغات مغربية. وانطلق نظال الحركة الأمازيغية في نهاية ستينيات القرن الماضي، وبدأت المرحلة الثانية "مرحلة الجهر بالقضية" في ١٩٨٠، وفي المرحلة الثالثة ٢٠٠١ ظهر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية إلى الوجود، إلى أن أُعترف بالأمازيغية رسمياً ٢٠١١.[٢٤٩]

- حركة خارجية تؤطرها جهات خارجية بالأساس، تقصد تمييع المشهد اللغوي ومعاداة اللغة العربية، ولا تُخْفِي احتقارها لها من خلال إصداراتها الشعبوية.[٢٥٠]

٤,٢,٢ الواقع اللغوي في المغرب:

طبقاً لإحصائية تعداد السكان لعام (٢٠١٣) بلغ عدد سكان المغرب ٣٢٣٠٠٠٠٠ مليون نسمة، يصل عدد متكلمي اللغة العربية ٦٠% من عدد السكان، ومتكلمي اللغات الأمازيغية ٤٠% من عدد السكان[٢٥١]، في حين يشير الفاسي الفهري إلى أن ٩٥% من المغاربة يتكلمون العربية، بينما يصل تقريباً عدد متكلمي اللغات الأمازيغية إلى ٥%[٢٥٢] ! والواقع أن ليس ثمة دليل قاطع كإحصائية أو ما يشابهها من دراسة تحدد النسب الحقيقة لعدد متحدثي اللغات في المغرب. ونقدم هنا السجل اللغوي في المغرب:[٢٥٣]

---

[٢٤٩] أحمد عزوز ومحمد خاين، *العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي* (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،٢٠١٤)، ص٨٢.

[٢٥٠] بلحبيب، "الهويات اللغوية،" ص٢٦٠ -٢٦٢. وانظر: محمد الأوراغي، "مستويات لغوية وطبقات اجتماعية" في: *الدارجة والسياسة اللغوية في المغرب*، ص٧٥.

[251] Jacques Leclerc, "Maroc" dans L'aménagement linguistique dans le monde, Québec, TLFQ, Université Laval, 18 févr. 2014, [http://www.axl.cefan.ulaval.ca/afrique/maroc.htm], (10 févr. 2015).

[٢٥٢] الفاسي الفهري. *السياسة اللغوية*، ص ٤٣.

[٢٥٣] "Leclerc, "Maroc.، وانظر بلحبيب، "الهويات اللغوية،" ص ٢٥٧.

١- اللغة العربية: هي اللغة الرسمية للدولة، كما ورد عن الدستور المغربي ١٩٩٦ بوصفها اللغة الرسمية الوحيدة في البلاد، وظلت كذلك لغة رسمية وإلى جانبها الأمازيغية، كما ورد عن الدستور المغربي المحدث ٢٠١١، من كونها لغة رسمية تعمل الدولة على حمايتها وتطويرها وتنمية استعمالها. ويمكن تصنيف اللغة العربية عبر ثلاثة أصناف:

- اللغة العربية الفصحى.
- اللغة العربية الحديثة.
- العربية المحكية.

والواقع أن استعمال اللغة العربية يُخالف ما ينص عليه الدستور؛ وذلك نتيجة لمزاحمة (اللغات الاستعمارية واللغات الأمازيغية) في أداء وظائفها؛ فاقتصر استعمال اللغة العربية (الفصحى) على الشؤون الدينية[٢٥٤]، واكتسحت العربية الحديثة عدة مجالات؛ فأصبحت لغة التعليم والإنتاج الأدبي ووسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية، ولغة الوثائق الإدارية والقضائية، علاوة على كونها اللغة المستخدمة في المناسبات الرسمية والمؤسسية.

٢- اللغات الأمازيغية: بها سميت لغات البربر في المغرب العربي، وهي تسمية افتراضية لعدة لهجات مختلفة اختلافاً ليس بالأمر اليسير؛ لذلك يطلق عليها (لغات). يقول محمد الأوراغي: "من الثوابت التي لا يجوز في حق أي باحث جاد إنكارها، مهما كانت طريقة تفكيره غريبة، هو كون اللغات القبلية لغات مختلفة... باختصار، إذا اجتمع في بيت، ريفي وسوسي وشلحي، تواصلوا بلغة رابعة أو بواسطة ترجمان"[٢٥٥]. تنقسم الأمازيغيات إلى ثلاث لغات:

أ- **الريفية:** لغة أهل الريف في شمال المغرب الشرقي.

ب- **الشلحية:** لغة الشلوح في منطقة الأطلس المتوسط، وشرق الأطلس الكبير إلى واحات تافيلالت، وتتخللها جيوب تستعمل اللغة العربية.

---

[٢٥٤] Leclerc, "Maroc."

[٢٥٥] محمد الأوراغي، *التعدد اللغوي وانعكاساته في النسيج الاجتماعي* (الرباط: منشورات كلية الآداب بجامعة محمد الخامس، ٢٠٠٢)، ص ٨٠. وانظر: بلحبيب، "الهويات اللغوية،" ص٢٥٨.

ت- **السوسية:** لغة منطقة سوس، وتغطي المناطق الجبلية في كل من الأطلسين الكبير والصغير وجبل سيروا والسهل المحصور بين درعة والمحيط الأطلسي.

٣- الدارجة (المحكية المغربية): لغة التداول اليومي، وهي مزيج بين العربية والأمازيغية والفرنسية والإسبانية، وتختلف الدارجة من منطقة إلى أخرى داخل المغرب، ويمكن التعرف إلى الجهة التي ينتمي إليها المغربي بمجرد التحدث بها.

٤- اللغة الفرنسية: منذ توقيع معاهدة فاس ٣٠ مارس ١٩١٢ حتى إعلان الاستقلال ٢ مارس ١٩٥٦ واللغة الفرنسية محمية من النظام ومؤسساته، حتى بعد الاستقلال احتفظت الفرنسية بدورها المميز بوصفها أول لغة أجنبية في المغرب. وعلى الرغم من عدم رسمية الفرنسية في الدستور المغربي فإنها اكتسبت مكانة اللغة الرسمية بحكم (الأمر الواقع)، وذلك لمَا تشغله من مناصب مهمة في كافة المجالات الحيوية التعليمية والإعلامية والإدارية، علاوة على دورها الاقتصادي والثقافي.

٥- اللغة الإسبانية: يعود وجودها على الأراضي المغربية إلى عام ١٤٩٢، وذلك حينما سقطت غرناطة وطُرد المغاربة واليهود من إسبانيا، فانتشرت الإسبانية في المناطق الشمالية والصحراء الغربية للمغرب، ولاقت شعبية في أواخر القرن التاسع عشر نتيجة الاستعمار الإسباني. ومع استقلال المغرب خسرت الإسبانية حيويتها في المناطق الشمالية من البلاد، وتقلص دورها في بعض المدارس الثانوية وبعض الكليات التي تدرسها لغةً ثانية.

إن اقبال المغاربة على تعلم اللغة الإسبانية يعود إلى أسبابٍ تجارية أو تتمة لمتطلبات القبول في بعض الوظائف، كما يُعزى وجود الإسبانية في المغرب إلى موقع المغرب الجغرافي وقربها من إسبانيا؛ مما سهل تنقل الإسبان والسياح إلى المغرب، وفي المقابل تنقل المغاربة إلى أرض إسبانيا شجع على تعلمها لغةً ثانية.

٦- اللغة الإنجليزية: تحتل مرتبة متأخرة في السوق اللغوي المغربي على وجه الخصوص على الرغم من أنها تحتل مرتبة الصدارة عالمياً.

يمكننا القول إن المغرب بلد متعدد لغوياً، له ثلاثة أصناف من العربية (الكلاسيكية والمحكية والمعيارية)، وثلاثة أصناف من الأمازيغيات (الريفية

والشلحية والسوسية)، وثلاثة أصناف من اللغات الأجنبية (الفرنسية والإسبانية والإنجليزية).

٤,٢,٣.الإطار القانوني للغة العربية وتطبيقه

بعد استقلال المغرب بدأ الزعماء المغاربة رسم سياسة لغوية طموحة تُحِل العربية محل الفرنسية. ففي عام ١٩٦١ حاولت الحكومة تعريب التعليم والإدارة والشرطة تدريجياً. وقام الملك الحسن الثاني بتحديد مكونات الهوية المغربية في خمسة عناصر رئيسة، تمثلت في: الإسلام والملكية الدستورية والوحدة الوطنية والمذهب المالكي واللغة العربية؛ حفاظاً على هوية الدولة القومية وإبرازها إقليمياً وعالميًا. وحيال ذلك أخذ المسؤولون على عاتقهم مهمة تعزيز اللغة العربية، التي تطلبت حماية تشريعية والمحافظة عليها واجباً دينياً[٢٥٦].

لم يكن الدستور المغربي ١٩٩٦ يخصص مادة تُقر برسمية اللغة العربية، وإنما جاء ذلك في الجملة الأولى من ديباجته: "المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، لغتها الرسمية هي اللغة العربية، وهي جزء من المغرب العربي الكبير."[٢٥٧] وبموجب ذلك سعت المغرب لترسيخ حركة التعريب وتطوير مكانة اللغة العربية وتعزيزها في البلاد رغم التحديات والصراعات الداخلية والخارجية تجاه اللغة العربية.

وتزامناً مع الحراك الشعبي ضد القوى السياسية في المنطقة العربية في سياق "الربيع العربي" في السنوات الأخيرة، كان للمغاربة مطالب كغيرهم من الشعوب السباقة المطالبة بحقوقهم، فخرج إلى الشارع المغربي مئات الآلاف من المواطنين والجماعات السياسية اختلفت مطالبهم؛ مما شكل خليطاً عشوائياً من النداءات والمطالب؛ أدى ذلك إلى استجابة سريعة من الملك، واعتراف بالحاجة إلى عقد اجتماع عاجل أثمر إصلاحات دستورية في فترة وجيزة، ضمنت حقوق الشعب ومطالبهم الاجتماعية والثقافية.

---

[٢٥٦] Leclerc, "Maroc."

[٢٥٧] المملكة المغربية، الأمانة العامة للحكومة، *الدستور المغربي*، ١٩٩٦.

اتسم الدستور الجديد بالانفتاح مقارنة بالدساتير السابقة التي تُعلي الهوية العربية- الإسلامية، ونصت مقدمته على أن الوحدة الوطنية قد صبغت بانصهار العربية الإسلامية والأمازيغية والصحراوية الحسانية[٢٥٨]. ولم تعد اللغة العربية وحدها اللغة الرسمية، وإنما أصبحت اللغة الأمازيغية رسمية أيضاً، ذلك كما جاء في الفصل (٥) من الدستور المغربي الجديد ٢٠١١: "تظل اللغة العربية اللغة الرسمية في الدولة، وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها وتنمية استعمالها. تعد الأمازيغية لغة رسمية للدولة، بوصفها رصيداً مشتركاً لجميع المغاربة بدون استثناء. يحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية؛ وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلاً بوظيفتها بصفتها لغة رسمية"[٢٥٩]. كما أظهرت الدولة نيتها في الاهتمام بالثقافة الحسانية بوصفها جزءاً من الهوية الثقافية المغربية، ويتحمل المجلس الوطني مسؤولية حماية اللغات ومختلف تعبيراتها وتنميتها[٢٦٠]. وفيما يلي عرض موجز للقرار السياسي وتطبيقه في عدد من المجالات الحيوية في الدولة:

ففي السلطة التشريعية تستخدم العربية الفصحى في صياغة القوانين واللوائح والمراسيم، وتنشر في الصحف الرسمية وتترجم إلى الفرنسية؛ مما يجعل الصحف تنشرها بلغتين عربية وفرنسية. أما النقاشات البرلمانية فتكون باللغة العربية الفصحى أو العربية الدارجة في المغرب، ولا يسمح النقاش بالأمازيغية في مجلس البرلمان قبل أن يرسم الأعضاء أسئلتهم أو محاور نقاشاتهم على ورق باللغة العربية؛ ومن ثم يفتح المجال للتعبير باللغة العربية؛ نظراً لقصورٍ في التنظيم وتقديم الخدمات اللوجستية والترجمة[٢٦١].

---

[٢٥٨] إدريس المعزوي وآخرون، *دراسة نقدية للدستور المغربي للعام ٢٠١١* (السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٢)، ص ١٥- ١٨.

[٢٥٩] المملكة المغربية، وزارة العدل، *دستور المملكة المغربية*، ٢٠١١.

[٢٦٠] المعزوي وآخرون، *دراسة نقدية*، ص ١٨.

[٢٦١] Leclerc, "Maroc."

أما لغة الخاطب الشفوي والمكتوب في دور العدالة والمحاكم فقد نشرت عدة قرارات تأكد رسمية اللغة العربية داخل الدائرة القضائية، ومنها:

- الفصل ٥ من قانون رقم ٦٤ – ٣ بتاريخ ٢٢ رمضان ١٣٨٤ (٢٦ / ٠١ / ١٩٦٥) المتعلق بتوحيد المحاكم، والذي ينص على أن: "العربية هي وحدها لغة المداولات والمرافعات والأحكام في المحاكم، وتعني المداولة مناقشة القضية، سواء في الجلسات العلنية أم بين القضاة وهم في غرفة المداولة السرية. وبما أن مناقشة الحجج- سواء كتابة أم شفاهية - لا يمكن أن تكون إلا بالعربية، فإنه يجب أن تكون الحجج والمستندات موضوع المناقشة محررة بالعربية أو مترجمة إليها..".[٢٦٢]

- الفصل الأول من قرار وزير العدل رقم ٦٥. ٤١٤ بتاريخ ٢٩ / ٠٦ / ١٩٦٥ المتعلق باستعمال اللغة العربية لدى محاكم المملكة، وهو الفصل الذي ينص على أنه: يجب أن تحرر باللغة العربية، ابتداء من فاتح يوليوز ١٩٦٥، جميع المقالات والعرائض والمذكرات، وبصفة عامة جميع الوثائق المقدمة إلى مختلف المحاكم.

- منشور الوزير الأول الحالي، السيد عباس الفاسي، وهو المنشور رقم ٢٠٠٨ / ٤ المؤرخ في ١٥ ربيع الآخر ١٤٢٩ الموافق لـ ٢٢ / ٤ / ٢٠٠٨، الذي موضوعه على "استعمال اللغة العربية، والذي يحيل على منشور الوزير الأول السيد عبد الرحمان اليوسفي، ويتضمن الطلبات نفسها التي جاءت في منشور هذا الأخير."[٢٦٣]

فاللغة العربية الفصحى هي اللغة المستخدمة في الوثائق المكتوبة، وهي لغة تخاطب القضاة والمحامين وجميع المسؤولين، وقد يستخدمون الدراجة في بعض المواقف مراعاة لجميع الأطراف المعنية أو المتقاضين.

---

[٢٦٢] المملكة المغربية، وزارة العدل والحريات، *قانون رقم ٦٤ – ٣*، ١٩٦٥.

[٢٦٣] المملكة المغربية، محكمة الاستئناف الإدارية، *مراسلة من النقيب الأستاذ عبدالرحمن بن عمر بخصوص اللغة العربية*، ٢٠١٠.

وفي الإدارة العامة ومرافق الدولة: أصدر الوزير الأول السابق السيد عبد الرحمن اليوسفي منشوراً رقم ٩٨ / ٥٨ و المؤرخ في ٢٢ شعبان ١٤١٩ (١١/ ١٢/ ١٩٩٨) حول موضوع استعمال اللغة العربية، وهو المنشور الموجه إلى السادة وزراء الدولة والوزراء والسيدات والسادة كاتبات الدولة وكتابها، وهو المنشور الذي طلب من المذكورين "دعوة كافة المسؤولين والأطر والموظفين العاملين بالإدارات العمومية والمؤسسات العامة الخاضعة لوصايتهم، وكذا الجماعات المحلية- إلى استعمال اللغة العربية في تحرير جميع المراسلات والوثائق الإدارية، وإخبارهم بأنه يمنع استعمال لغة أخرى غيرها ..."[٢٦٤]. وغيرها من المنشورات التي سبقتها في ترسيخ مبدأ استعمال اللغة العربية في مرافق الدولة، إلا أن الواقع الفعلي لا يتماشى مع هذه القرارات والمراسيم.

فعلى الصعيد الفعلي وواقع الحال في الإدارة العامة ليست ثمة لغة خطاب محددة للتداول في الوزارات والجهات الحكومية، إذ يتم التواصل مع المواطنين إما بالدارجة المغربية أو الفرنسية أو العربية الفصحى بحسب سياق الحال، عدا المناطق البربرية فإن التواصل يكون بإحدى اللغات الأمازيغية. وتصبغ الخطابات الرسمية في المجالات الحيوية في البلاد (الصحة والتعليم والمالية والزراعة...) عادة بالعربية أو الفرنسية؛ مما يثير حفيظة البربر على أساس أن لغتهم أولى بتداولها في الإدارة العامة من لغة المستعمر، وكذلك حفيظة أنصار اللغة العربية والشعب المغربي ذي التعدد الثقافي. كما تستحوذ اللغة الفرنسية على المجالات التقنية والتخصصية.

وفي دراسة لعزالدين البوشيخي عرض فيها عدة مواقف وحالات تتعلق بواقع الخطاب الإداري المغربي في مرافق الدولة، نستخلص منها النقاط الآتية[٢٦٥]:

- تكتب العقود في البنوك باللغة الفرنسية.

---

[٢٦٤] المرجع السابق.

[٢٦٥] عز الدين البوشيخي، "اللغة العربية في الخطاب الإداري بالمغرب – المظاهر والمجالات والوظائف،" في: *ندوة اللغة العربية في الخطاب الإعلامي والتشريعي والإداري بالمغرب* (الرباط: أكاديمية المملكة المغربية، ٢٠١٠)، دص.

- تأتي المراسلة الإدارية من مديرية الضرائب التابعة لوزارة المالية المغربية باللغة الفرنسية.
- تقارير التشخيص الطبية في المستشفيات العمومية تكتب باللغة الفرنسية.
- عقود تأمين السيارات وأبسط العقود الشخصية تكتب باللغة الفرنسية.

يفسر ذلك جلبير غرانغيوم وفق تحليل سوسيولوجي مفاده أن الفئة المتحكمة في جهاز الدولة "فئة مُفرنسة" في غالبيتها؛ جعلت معرفة الفرنسية سمة أساسية للتميز الأرستقراطي، فيقول: "اللغة العربية هي اللغة المقدسة. ويمكن لهذه اللغة أن تستوعب الحداثة ببطء، ولكن بما أنه ليس هناك ضرورة سياسية مستعجلة لهذا الاستيعاب، فاللغة الفرنسية موجودة هنا؛ لتؤدي هذه الوظيفة بكيفية مرضية جداً. وبما أن المَلَكِية تستفيد من هذه التعددية، فليس لها أي مصلحة في أن تتحول اللغة العربية إلى لغة وطنية موحدة، ما دامت هي نفسها (الملكية) رمزاً للوحدة الوطنية"[٢٦٦].

أما الخدمات الحكومية ففي صورتها المعلنة يظهر احترام للغة العربية لارتباطها بالهوية المغربية ولغة الأغلبية، ويشترط إجادتها للحصول على الخدمات التي تقدمها الدولة، كما في قانون التجنيس مثلاً ففي المادة (١١) من قانون الجنسية ٢٠٠٧ والمعدل ٢٠١١ يُشترط على الأجنبي المتقدم لطلب الجنسية المغربية أن يكون على دراية كافية باللغة العربية![٢٦٧] ولعل القارئ أو المتتبع للوضع في المغرب أو حال المواطن المغربي نفسه يتساءل هنا: طالما اعترف الدستور باللغة الأمازيغية بوصفها تراثاً مشتركاً عند جميع المغاربة وأبدى نيته في تطوير الحسانية وحمايتها؛ انطلاقاً من الأساس نفسه فلِم لا يشترط قانون الجنسية إتقان اللغات الأمازيغية؛ مساواةً باللغة العربية على أساس أنهما لغتان رسميتان للبلاد؟!

ومن جانب حماية المستهلك ضمن باب تعزيز حقوق الإنسان في المغرب حُددت تدابير لحماية المستهلك أخذت على عاتقها مسؤولية تحديد اللغة على السلع

---

[٢٦٦] جلبير غرانغيوم، *اللغة وأنظمة الحكم في المغرب العربي*، ترجمة: محمد أسليم (مكناس: الفرابي للنشر، ١٩٩٥)، ص٦٦.

[٢٦٧] المملكة المغربية، وزارة العدل والحريات، *قانون الجنسية*، ٢٠١١.

والمنتجات؛ ليكون المستهلك على بينة بالمعلومات الخاصة بالسلع والمنتجات، وعليه تضمنت المادة (٥٥) من قانون حماية المستهلك ٢٠١١ من النشر أو الإشعار أو الإشهار أو تسمية أي شركة أو اسم تجاري بلغات أخرى فترة عمل تخفيضات على السلع والمنتوجات. والمادة (٢٠٦) تلزم أن تكون العقود بالعربية، وفي حال تحريرها بلغة أجنبية تصطحب وجوباً باللغة بترجمة إلى العربية.[٢٦٨]

أما المجال التعليمي فمنذ استقلال المغرب وسلطاتها تسعى إلى تعريب نظام التعليم؛ بوصفه العمود الفقري للدولة. فأعطت المغرب قطاع التعليم أهمية؛ خاصة نظراً للدور المهم المتعلق بالتنمية الاقتصادية والثقافية، وبذلت جهوداً متواصلة لتمكين جميع الأطفال في سن المدرسة من الحصول على التعليم والتدريب؛ ليسهم ذلك مستقبلاً بشكل فعال في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

وتمارس الحكومات فعلياً سياسة الانفتاح تجاه تحديد لغة التعليم؛ استجابة لمتطلبات العولمة، التي تقتضي مواكبة التطور المعرفي والتكنولوجي وتطلعاً لتحقيق التنمية؛ لذا أشاد الميثاق الوطني للتربية والتكوين بأهمية اللغة العربية وأهمية الانفتاح على اللغات الأخرى، فجاء فيه: "يلتحم النظام التربوي للمملكة المغربية بكيانها العريق القائم على ثوابت ومقدسات يجلها الإيمان بالله وحب الوطن والتمسك بالملكية الدستورية، عليها يربى المواطنون مشبعين بالرغبة في المشاركة الإيجابية في الشأنين العام والخاص وهم واعون أتم الوعي بواجباتهم وحقوقهم، متمكنون من التواصل باللغة العربية، لغة البلاد الرسمية تعبيراً وكتابة، منفتحون على اللغات الأكثر انتشاراً في العالم، متشبعون بروح الحوار وقبول الاختلاف وتبني الممارسة الديمقراطية في ظل دولة الحق والقانون"[٢٦٩]. كما يشير الميثاق إلى أن النظام التربوي يتأصل من التراث الحضاري والثقافي

[٢٦٨] المملكة المغربية، وزارة العدل والحريات، *قانون حماية المستهلك*، ٢٠١١.

[٢٦٩] المملكة المغربية، اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، *الميثاق الوطني للتربية والتكوين*، ١٩٩٩. ص٧.

للبلاد، وتتنوع روافده ومكوناته قصد حفظ هذا التراث.[٢٧٠] وفيما يلي وقفة موجزة على وضع اللغة العربية وتدريسها في المراحل التعليمية:

١- مرحلة ما قبل المدرسة

وفقاً للميثاق الوطني للتربية والتكوين فإن التعليم إلزامي ومتاح لجميع الأطفال دون سن ست سنوات. ففي إحصائية لعام ٢٠٠٧ بلغ عدد الالتحاق الإجمالي للطلاب في مرحلة ما قبل المدرسة حوالي ٦٠% من الأطفال. وبموجب المادة (٣) من الميثاق الوطني للتربية والتكوين ينبغي أن يكون التعليم قبل المدرسي معززاً بالأنشطة التحضيرية للقراءة والكتابة باللغة العربية من خلال إتقان التعبير الشفوي، مع الاستئناس باللغة الأم؛ لتيسير الشروع في القراءة والكتابة بها[٢٧١]. وواقع الحال في رياض الأطفال يوضح أن الأطفال يتعلمون أساسيات اللغتين العربية والفرنسية أحياناً، أما المدارس والمراكز القرآنية فيتعلم الأطفال اللغة العربية الفصحى فقط، ويتعلمون اللغتين العربية والفرنسية في المدارس الخاصة.[٢٧٢]

٢- **التعليم الابتدائي:**

وفي مرحلة التعليم الابتدائي المحددة بست سنوات يبدأ الطالب تعلم اللغة الفرنسية (بوصفها لغةً ثانية) ابتداء من السنة الثالثة تطبيقاً للمادة (٦٥) من الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي يتطلع إلى تعميق سيرورة التعليم والتنشئة المطلقة في الصفوف الأولى من المرحلة الابتدائية، وذلك يتحقق بـ"اكتساب المعارف والمهارات الأساسية للفهم والتعبير الشفوي والكتابي باللغة العربية، مع التمرن على استعمال لغة أجنبية أولى"[٢٧٣]. أما الصفوف العليا من المرحلة ذاتها فإنه ينبغي: **" تنمية مهارات الفهم والتعبير باللغة العربية الضرورية لتعلم مختلف المواد. وتعلم القراءة والكتابة والتعبير باللغة الأجنبية الأولى... والتمرن على الاستعمال الوظيفي للغة أجنبية ثانية مع التركيز في البداية على**

---

[٢٧٠] المرجع السابق، ص ٧.

[٢٧١] المرجع نفسه، ص٢٥.

[٢٧٢] Leclerc,"Maroc."

[٢٧٣] *الميثاق الوطني للتربية والتكوين*، ص٢٥

الاستئناس بالسمع والنطق"[٢٧٤]. أي أن الطالب في المرحلة الابتدائية يتعلم ثلاث لغات: اللغة العربية الفصحى، بالإضافة إلى لغتين أجنبيتين!

أما المرحلة الإعدادية فهي تعميق وترسيخ لمكتسبات المرحلة السابقة، ويتوج التعليم الإعدادي بدبلوم التعليم الإعدادي. أما مرحلة التعليم الثانوي فتستغرق مدة ثلاث سنوات، يندرج ضمنها (التعليم العام والتقني والمهني)، وخلالها تبقى اللغة العربية لغة التعليم الأساسية، في حين تُعد اللغة الفرنسية لغة التعليم الثانية في التخصصات والمواد الاقتصادية والفنية والتقنية.

٣- التعليم العالي:

لا يوجد نص قانوني ينظم لغة التدريس في التعليم العالي، ومع ذلك فإن الممارسة الفعلية هي الاستمرار في الامتثال لتوجهات المرسوم رقم ٢-٧٨-٤٥٢ الصادر في ٢ أكتوبر ١٩٧٨ بشأن إصلاح نظام الدراسات والامتحانات لنيل الإجازة في الحقوق، وفقاً لنص الفصل (٨):

"إن لغة التدريس هي اللغة العربية، إلا أنه تنظم الدروس باللغة الفرنسية أيضا وذلك بصفة انتقالية. أما مواد الشريعة الإسلامية: المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية والأحوال الشخصية والنظرية العامة والأصول والمواريث والعقارات غير المحفظة فتدرس إجباريا باللغة العربية. في أثناء تطبيق النظام الانتقالي، ينبغي للطالب أن يفصح في أثناء تسجيله في السنة الأولى من السلك الأول عن نيته فيما إذا كان يرغب في متابعة الدروس باللغة العربية أو باللغة الفرنسية. ويعد هذا الاختيار نهائيا ولا رجعة فيه. وينبغي للطالب أن يسهم في حصص الأعمال التوجيهية، وأن يجتاز الاختبارات الكتابية والشفوية في لغة التدريس التي اختارها.

تحدد السلطةُ الحكوميةُ المكلفةُ بالتعليم العالي في مطلع كل سنة جامعية، بعد استشارة مجلس الكلية، قائمةَ المواد التي يقرر تدريسها باللغة العربية، وذلك في أثناء تطبيق النظام الانتقالي.

---

[٢٧٤] المرجع السابق، ص ٢٦

تدرس مادة المصطلحات القانونية باللغة الفرنسية بالنسبة إلى الطلبة الذين اختاروا متابعة دراستهم باللغة العربية، وتدرس المادة نفسها باللغة العربية بالنسبة إلى الطلبة الذين اختاروا متابعة دراستهم باللغة الفرنسية. "[٢٧٥]

وفي عام ٢٠٠٠ أُصدر القانون رقم ٠٠-٠١ المتعلق بتنظيم التعليم العالي، وفيه أشارت المادة (١) على المرتكزات والمبادئ التي ينبغي أن يرتكز عليها التعليم العالي في المغرب، وذلك في إطار التمسك بمبادئ العقيدة الإسلامية، ووفق مبادئ حقوق الإنسان والتسامح وحرية التفكير والخلق والإبداع. ويُفتح التعليم العالي في وجه جميع المواطنين ممن توفرت فيه الشروط المطلوبة على أساس تكافؤ الفرص، والعمل على مواصلة تطوير التدريس باللغة العربية في مختلف ميادين التكوين، وتسخير الوسائل الكفيلة بالدراسة والبحث اللغوي والثقافي الأمازيغي، وإتقان اللغات الأجنبية، وذلك في إطار برمجة محددة لتحقيق هذه الأهداف[٢٧٦].

ورغم أن الفصل (٨) السابق كان صريحاً في تحديد لغة الدروس باللغة الفرنسية بصفة مؤقتة أو كما ورد "مرحلة انتقالية" فإن اللغة الفرنسية أصبحت دائمة، فالواقع اللغوي في التعليم العالي اليوم يشهد ذلك، ليس في العلوم القانونية فحسب، وإنما في العلوم الإنسانية والطبية والتقنية التي لا تزال إلى اليوم تواجه عقبة تعريب المصطلحات العلمية لا سيما الطبية والتقنية.

إن تباطؤ التعريب في التعليم العالي لم يُخلّف تعليماً بغير اللغة الوطنية الرسمية فحسب، وإنما لم يقدم الفرص لمن اختاروا التعليم باللغة العربية على أساس تكافؤ الفرص؛ إذ حظي المتعلم باللغة الفرنسية بامتيازات سوق العمل، وولد ذلك أعمال شغب ومعارضات من قبل المتعلمين بالعربية[٢٧٧].

وأخيراً نتطرق للغة الإعلام في المغرب، حيث لم يسلم الإعلام والإعلان المغربي من الغزو اللغوي شأنه شأن باقي المجالات الحيوية في البلاد. والمتتبع اليوم لما

---

[٢٧٥] المملكة المغربية، المجلس الوزاري، *المرسوم رقم ٢-٧٨-٤٥٢ إصلاح نظام الدراسات والامتحانات لنيل الإجازة في الحقوق*، الجريدة الرسمية، عدد ٣٤٤٠ (١٩٧٨/١٠/٠٤): ص ٢٥٤٨.

[٢٧٦] المملكة المغربية، مجلس المستشارين ومجلس النواب، *القانون رقم ٠١-٠٠ المتعلق بتنظيم التعليم العالي*، الجريدة الرسمية، عدد ٤٧٩٨ (١٩-٥-٢٠٠٠)، ص١١٩٤

[٢٧٧] Leclerc,"Maroc."

يمارس على الساحة الإعلامية والفنية والثقافية يلحظ أن ثمة منظومة قيمية ولغوية تتحكم في مسار هذه الجوانب[٢٧٨].

يعاني الخطاب الإعلامي المغربي من أزمة إقحام الدارجة الممزوجة بالفرنسية بوصفها لغة للخطاب المسموع أو المقروء؛ بحجة قابلية نفاذها بيسر للمشاهد أو القارئ المغربي؛ مما يحقق الفهم وقربها من المواطن المغربي. وهي بالتأكيد حجج واهية يدعيها ويروج لها أعداء اللغة العربية. فعلى سبيل المثال تفيد الإحصائيات "أن الجمهور المغربي يهاجر إلى الفضائيات العربية، وأن البرامج المقدمة بالعربية في القناتين تستأثر باهتمام كبير من المشاهد المغربي، وأن البرامج بالفرنسية لسنة ٢٠٠٩ على القناة الثانية لا يوجد لها جمهور، وحسب إحصائيات ماروك متري لسنة ٢٠٠٩ فإن البرامج التلفزيونية العشرة التي تحتل المرتبة الأولى من حيث المشاهدة في القناتين المغربيتين هي باللغة العربية وليست الفرنسية"[٢٧٩]. في ذلك الحين تنوعت لغة الخطاب الإعلامي، فاللغة العربية ودارجتها هي اللغة الشائعة في التلفزيون المغربي، ولكن أية دارجة؟!

يصف مصطفى الطالب الوضع اللغوي في الإعلام المغربي لا سيما التلفزيون المغربي أنه "يهين اللغة العربية"[٢٨٠] في سبيل البث بالدارجة السوقية، بعد أن كانت تبث البرامج الثقافية والاجتماعية باللغة العربية الفصحى والدراجة الراقية الممزوجة بالفصحى، وليس التلفزيون فحسب، بل سرى الأمر إلى السينما المغربية؛ فلم تَبْقَ بمعزل عن التوجهات الفكرية واللغوية باسم الواقعية وحرية الإبداع.[٢٨١]

وإلى جانب البث والإعلام باللغة العربية ودارجتها فثمة جانب إعلامي آخر يبث باللغتين الفرنسية والإنجليزية؛ إذ خصصت قنوات مغربية تبث بغير العربية. ورغم تخصيص قنوات تبث بلغات أخرى فإن التلفزيون الوطني في المغرب ما زال

---

[٢٧٨] مصطفى الطالب، "الدارجة في الإعلام والسينما،" في: *الدارجة والسياسة اللغوية في المغرب* (المغرب: المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، ٢٠١٠)، ص ٨٧.

[٢٧٩] المرجع السابق، ص ٨٧.

[٢٨٠] المرجع نفسه، ص٨٨.

[٢٨١] المرجع نفسه، ص٨٨-٩٢.

يبث نشراته الإخبارية بالتناوب بين العربية والفرنسية. كذلك هو الحال في الإذاعة المغربية، فعادة يتم البث عبر الأثير بالعربية الفصحى والمحكية المغربية، وإلى جانبها لغات أخرى تبث بدرجات متفاوتة، فعلى سبيل المثال يصل عدد ساعات البث اليومي لإذاعة RTM باللغة الفرنسية إلى ١٦ ساعة![٢٨٢]، وعلى مستوى آخر يُلحظ أن "بعض البرامج التي كانت تبث بالفرنسية الصرفة أصبحت تبث بالدارجة والفرنسية، فأصبحت برامج هجينة وبدون هوية"![٢٨٣].

أما الإعلام المكتوب فغالباً ما تكتب الصحف باللغة العربية الفصحى، إلا أن واقع تأثر وسائل الإعلام المغربية بالفرنسية حاضر لا يمكن إنكاره خاصة في مجال الصحافة، فقائمة الصحف الصادرة باللغة الفرنسية -وإن كانت بأسماء عربية – عديدة سواء حزبية أو إقليمية أو اقتصادية أو رياضية، إلخ. علاوة على ما تشهده الصحف في الآونة الأخيرة من تشوهات في ملامحها عبر تسرب الدارجة إلى صفحاتها لا سيما عناوين الصحف في صفحاتها الأولى[٢٨٤].

ليست القضية في منع النشر بالدارجة، فالدارجة واقع لا مفر منه، وإنما بأية دارجة ننشر، أهي الدارجة المستقاة من العربية الفصحى أم الدارجة الهجين الممزوجة بلغات أخرى؟ وما المجالات الإعلامية التي يصلح فيها النشر بالدارجة؟ وأي اللغات أولى بأن تكون لغة النشر "لغة رسمية بموجب القانون أم لغة تشكلت من عدة لغات أم لغة مستعمِر سابق حاضر"؟!

---

[٢٨٢] Leclerc,"Maroc."

[٢٨٣] الطالب. "الدارجة في الإعلام،" ص٩١.

[٢٨٤] المرجع السابق.

الخلاصة:

إننا لا نزعم أننا وقفنا على جميع المحطات والقوانين، ولا نزعم أننا تناولنا الموضوع تناولاً وافياً، إلا إن تناولنا هذا أثبت ما افترضناه قبل الخوض في البحث ودراسة الحالات حول علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي في البلاد العربية، من حيث إنها علاقة غير سوية تتجلى للناظر من الوهلة الأولى، وإن ذلك بحاجة لدراسة علمية تضع النقاط على الحروف وتبرهن بالأدلة، وتستفهم بالأسئلة إلى ما آل إليه الوضع اللغوي في البلاد العربية استنهاضاً للأمة العربية.

ومن خلال تناولنا في هذا الفصل السياسة والتخطيط اللغويين في البلاد العربية، ابتداءً من نصوصها الدستورية، مروراً بتدابيرها التشريعية وقوانينها وأنظمتها، وانتهاءً بملاحظة مدى تطبيق هذه التدابير الرسمية في ثلاثة من أهم المجالات الحيوية للدول، وذلك من خلال دراسة حالات دولية والوقوف على نماذج قانونية قومية وقُطرية- نخلص إلى جملة من النتائج:

١- تنص جميع الدساتير العربية على رسمية اللغة العربية، إلا أن الواقع العملي في شتى المجالات الحيوية للدول مخالف لنص الدستور جملة وتفصيلاً.

٢- تتعدد أنماط السياسات اللغوية في البلاد العربية من الناحية الرسمية المعلنة، ما بين سياسة الاحتواء وعدم التدخل وإعلاء اللغة الرسمية والثنائية اللغوية واستراتيجية التعدد اللغوي، إلا أنها جميعاً تمارس فعلياً سياسة عدم التدخل.

٣- تزخر البلاد العربية بجملة من القوانين والأنظمة والمؤسسات التي من شأنها إعلاء مكانة اللغة العربية وتعزيزها، إلا أنها تفقد الجدية والحزم في تطبيق التدابير اللغوية.

٤- تعاني البلاد العربية من اختلال السياسات اللغوية وغياب التخطيط اللغوي في المجال التعليمي والإداري والإعلامي.

٥- العلاقة بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي علاقة غير سوية، يسير كل منهما في اتجاه مخالف للآخر.

التوصيات

نعتقد أنه من المجدي تقديم بعض التوصيات في ضوء النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة، راجين أن تكون نافعة:

١- وجوب احترام المواد الدستورية والنصوص التشريعية التي تقر برسمية اللغة العربية، والجدية في اتخاذ الإجراءات اللازمة ومعاقبة المخالفين.

٢- بث الثقة في نفوس الساسة والنخب والشعب بأن الأمم تقوى بلغاتها؛ وذلك من خلال توطينها في إدارات الدولة ومرافقها الحكومية ومدارسها، إلخ.

٣- إصدار قرارات صارمة تُلزم باستخدام اللغة العربية في إدارات الدولة ومرافقها الحكومية، ومنع استخدام اللغات الأخرى.

٤- إصدار قرارات تُلزم باستخدام اللغة العربية في وسائل الإعلام لا سيما الفصحى، وتعريب الإعلام المسموع والمرئي والمكتوب.

٥- التخطيط الجاد للغة بترجمة السياسة اللغوية إلى واقع ملموس من قبل مختصين، وإنشاء هيئات لمراقبة تنفيذ السياسة اللغوية وتقييمها.

٦- وضع برامج لسانية تطبيقية لنقل لغة التواصل من العاميات إلى الفصيحة في مرحلة أولى ثم إلى الفصحى في مرحلة لاحقة.

٧- وضع برامج توعية شعبية بضرورة الحديث بالفصيحة ورفع سمة الخجل والعار عنها.

٨- إدراج سمة "إتقان الفصحى" في ملفات قبول العاملين في القطاعين العام والخاص من العرب وغيرهم.

الخاتمة

يتوقف ترتيب المشهد اللغوي في الدول على دُعامتين، تتمثل الدعامة الأولى في "السياسة اللغوية" باعتبارها حركة واعية رامية إلى تحديد الاختيارات اللغوية وانتقائها وإقرارها والتحكم في مسار الوضع اللغوي وضبط إيقاعه وفق رؤية الدولة ومقتضياتها، وأشهر هذه الاجراءات وأقواها سن المواد الدستورية والتشريعية المتعلقة بالحالة اللغوية للمجتمع. وهذا التدخل السياسي يأتي مراعياً منزلة اللغات المتعايشة على الأرض الواحدة وعلاقتها ببعضها وانتشارها ووظائفها، ومراعياً المعطيات الكمية المتعلقة بعدد اللغات وعدد متكلميها؛ لذلك تختلف أنواع التدخل السياسي في الشأن اللغوي طبقاً للمعطيات اللغوية وغير اللغوية في المجتمع، ويأتي التدخل بشتى صور لعل أبرزها عالمياً سياسة إعلاء اللغة الرسمية تليها سياسة عدم التدخل فسياسة الثنائية اللغوية وتحتل سياسة التدويل المرتبة الأخيرة في الممارسة عالمياً إذ تقتصر هذه الإخيرة على اللغات الاستعمارية التي هيمنت على عدد من الدول ولا تزال آثار الهيمة إلى يومنا.

وتتمثل الدعامة الثانية في "التخطيط اللغوي" الذي يستهدي بمخرجات الدعامة الأولى فالتخطيط لا يبدأ من فراغ، وإنما يهتدي بالسياسة اللغوية التي تسيره وتحدد استراتيجياته وإجراءاته ومايترتب عليه من رسم السياسة اللغوية وتنفيذها؛ لإحداث تغيير في بنية اللغة ومنزلتها، أو في طريقة تعليمها، وهو مجال يهتم بجميع قضايا اللغة في علاقتها بالمجتمع؛ لأجل ذلك يمكن أن يقال إن السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي يجب أن يقعا بحكم طبيعة موضوعهما في صلب الاهتمامات العلمية للسانيات التطبيقية والاجتماعية، وإن كانا من الناحية الإجرائية يمثلان وجهاً أساسياً من أوجه "السياسة العامة" للدولة .

وقد تبين من خلال فحص الحالات الدولية من الوطن العربي أن الدول العربية تعاني من اختلال في السياسات اللغوية على الرغم من وفرة القوانين اللغوية القومية والقُطرية إلا أنها لا تحظى باحترام الساسة والشعب، فعلى

الصعيد السياسي تتعدد أنماط السياسات اللغوية المتبعة في البلاد العربية من الناحية الرسمية المعلنة مابين سياسة الاحتواء وعدم التدخل وإعلاء اللغة الرسمية والثنائية اللغوية و استراتيجية التعدد اللغوي، إلا أنها جميعاً تمارس فعلياً سياسة عدم التدخل، وعلى الرغم من أن جميع الدساتير في البلاد العربية تنص على رسمية اللغة العربية وتزخر بجملة من القوانين والأنظمة والمؤسسات والمنظمات التي من شأنها إعلاء وتعزيز اللغة العربية إلا أن الواقع العملي في شتى المجالات الحيوية للدول تفتقد الجدية في تطبيق التدابير اللغوية. وقد تبين من خلال دراسة الحالات أن الاضطراب في السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي للغة العربية بصفتها الرسمية والقومية يعود إلى التحديات السياسية والاقتصادية والحضارية... المحدقة باللغة العربية، لذا فإن ترتيب المشهد اللغوي في كافة المجالات الحيوية العمومية والرسمية غالباً ما يتطلب مشاركة الساسة والنخب واللغويين والإنثروبولوجيين والاقتصاديين،إلخ وتحديد مساره؛ فدور السياسة والتخطيط اللغويين ليس لغوياً فحسب بل هو موضوع سياسي واقتصادي واجتماعي.

ومن خلال فحص السياسات اللغوية والتخطيط اللغوي في البلاد العربية، خلصنا إلى جملة التحديات التي تواجه اللغة العربية التي تختلف باختلاف المكونات الثقافية والحضارية والاجتماعية للمجتمعات، ونظراً لتقارب هذه المكونات في بلاد المغرب العربي فإن تحدياتها غالباً ما تكون واحدة متمثلة في هيمنة اللغة الفرنسية وزيادة سطوتها وتغلغلها في الإدارة والتعليم عمّا كان عليه وضعها فترة الاستعمار، وفي الآونة الأخيرة ومع انتشار اللغة الإنجليزية وهيمنتها على العالم بأسره، بدا وضع اللغة الفرنسية حرجاً في المغرب العربي، وأصبح لها منافس قوي يدخل تدريجياً في المجالات الحيوية في البلاد. أما بلاد المشرق العربي فإن وضع اللغة العربية ومنافسة اللغة الإنجليزية لها ليس كمنافسة الفرنسية للعربية في بلاد المغرب، فشتان بين وضع المغرب اللغوي ووضع دول الخليج مثلاً؛ ذلك لأن اضطراب الوضع اللغوي في المغرب العربي ما هو إلا صراع مع الحركة الفرنكفونية التي مازالت إلى اليوم تبث سمومها في

محاولتها الاستحواذ على الوضع العام واستغلال الموارد وفرض هيمنتها؛ لأسباب سياسية واقتصادية حتى بعد الاستقلال، بينما لا نجد هيمنة لغات المستعمر في دول الخليج العربي مثلاً مثلما هو حال المغرب العربي، وإنما سياسات الدول الخليجية المتطلعة إلى مواكبة الركب العولمي والتكنولوجي ونظرتها الاقتصادية جعلها تفرض وجود لغات أجنبية على أرضها في شتى مجالاتها، بل تشجع تدريسها، وتشد بأيدي أبنائها لتعلمها؛ نتيجة ارتباط تلك اللغة بسوق العمل كما هو واقع، فاللغة الأجنبية اليوم معيارٌ أساسيٌّ، بل ميزة على أساسها يحظى الفرد بفرص وامتيازات وظيفية. بالإضافة إلى مشكلة الهجين اللغوي التي باتت من أخطر المشكلات اللغوية التي تواجه دول الخليج؛ نظراً لاستقدام العمالة الآسيوية والأجنبية، وتشكيلها جزءاً ليس بالهين من التركيبة السكانية في هذه الدول، علاوة عمّا يترتب على هذه التركيبة السكانية من أضرار تلحق باللغة العربية، لا سيما ضرر الاكتساب اللغوي لدى الطفل.

إن ترتيب المشهد اللغوي في البلاد العربية مسؤولية الجميع، فعادة ما يُعتقد أنها مسؤولية الساسة وأصحاب السلطة والمناصب القيادية في المؤسسات والمرافق الحكومية، والحق أن استشعار المجتمعات مسؤولية الحفاظ على اللغة الوطنية والارتقاء بها والثقة بقدرتها على مواكبة الركب العولمي والمعرفي كفيل بأن ينهض باللغة العربية من جديد، وتفاعل مكونات المجتمع بعضه مع بعض في قضية الوضع اللغوي أبلغ من تأثير السلطات والساسة، فالتاريخ يشهد عزائم الشعوب في الارتقاء بلغاتها والدول المتقدمة تشهد تقدماً اقتصادياً ومعرفياً بلغاتها الوطنية التي لم تكن عائقاً لتقدمها؛ لذا ينبغي علينا أن نتشارك في نهضة لغتنا العربية، وأن نبث الثقة في المجتمعات بجدارة اللغة العربية وتمكينها في أراضيها، وأن ننبه إلى التحديات المحدقة باللغة العربية على اعتبارها لغة أرض ودين. فجهود السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي ليسا مجرد قرار سياسي وليسا خططاً مرسومةً، وليسا فقط تطلعاً ورؤية دولية، وإنما هما واقع إذا أردنا جعله كذلك.

قائمة المراجع

• المراجع العربية

- أحمد، عبد العظيم. "التخطيط اللغوي لتأصيل اللغة العبريةفي فلسطين،" في: *اللغة والهوية في الوطن العربي*. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢.

- أحمد، محمد. "اللغة العبرية والجهود الصهيونية لإحيائها،" *مجلة جامعة الملك سعود*، مج ١٨، (٢٠٠٥).

- الأوراغي، محمد. "مستويات لغوية وطبقات اجتماعية" في: *الدارجة والسياسة اللغوية في المغرب*، المغرب: المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة،٢٠١٠.

----- *التعدد اللغوي وانعكاساته في النسيج الاجتماعي* .الرباط: منشورات كلية الآداب بجامعة محمد الخامس، ٢٠٠٢.

- بلحبيب، رشيد. "الهويات اللغوية في المغرب من التعايش إلى التصادم،" في: *اللغة والهوية في الوطن العربي- إشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية*.قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،٢٠١٣.

- بلعبيد، صالح ."الأمم الحية أمم قوية بلغاتها: نماذج تجارب دولية،" في: *الأمم الحية أمم قوية بلغاتها* .لجزائر: منشورات مخبر الممارسات اللغوية، ٢٠١٢.

----- "لماذا نجح القرار السياسي في الفيتنام وفشل في...!،" في: *مجلة التعريب- سوريا*، ع ٢٤، (٢٠٠٢).

- البوشيخي، عزالدين. "اللغة العربية في الخطاب الإداري بالمغرب – المظاهر والمجالات والوظائف،" في: *ندوة اللغة العربية في الخطاب الإعلامي والتشريعي والإداري بالمغرب* .الرباط: أكاديمية المملكة المغربية، ٢٠١٠.

- بوقربه، لطفي. *محاضرات في اللسانيات الاجتماعية*.الجزائر: معهد اللغة والأدب، دت.

- تابوري، اندريه. "اللغة والهوية،" في: *دليل السوسيولسانيات*، ترجمة: الأشهب، خالد و النهيبي، ماجدولين. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩.

- جدامي، عبدالمنعم، *الازدواجية اللغوية في العربية ومقارباتها العربية والاستشراقية* .السعودية: جامعة الملك سعود، ٢٠١٣.

- جوزيف، جون. *اللغة والهوية*. ترجمة: خراقي،عبدالنور. الكويت: عالم المعارف، ٢٠٠٧.

- حافظ، محمود. "اللغة العربية في مؤسسات التعليم العالي ووسائل النهوض بها في مصر." *مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة*، ع٦٥ (١٩٨٩).

- حجازي، محمود. "المحور الأول المشكلة والرؤية،" في: *لننهض بلغاتنا-مشروع لاستشراف مستقبل اللغة العربية* .لبنان: مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٢.

-----."رؤية مجتمعية من أجل سياسة لغوية،" في: *أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة*،ج ١١٢ (٢٠٠٨).

- حسن، عبدالباسط. *أصول البحث الاجتماعي*. مصر: مكتبة وهبة مصر، دت.

- خاين، محمد وعزوز، أحمد. *العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي*. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،٢٠١٤.

- خطاب، علي. *مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية*. مصر: مكتبة الأنجلو، المصرية، ٢٠٠٥.

- الخنبشي، عبدالله. "دور الإمارات العربية المتحدة في الحفاظ على اللغة العربية ونشرها،" في: *المؤتمر الدولي للغة العربية "العربية لغة عالمية، مسؤولية الفرد والمجتمع والدولة"* .بيروت: دم، ٢٠١٢.

- الخولي، محمد. *معجم علم اللغة النظري*. بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٢.

- درويش، أحمد. *دراسة في الأسلوب بين المعاصرة والتراث*، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٨).

- الراجحي، عبده. *علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية*. مصر: دار المعرفة الجامعية ،١٩٩٥.

- الزبون، فواز. "دور التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية والنهوض بها،" في: *أعمال مجمع اللغة العربية الأردني*، ع ٥٠ (٢٠٠٩).

-----."مرئيات التخطيط اللغوي: عرض و نقد.." في: *أعمال مجمع اللغة العربية الأردني*، ع ٥١ (١٩٩٦).

- زروف، نصرالدين. "محاضرات في اللسانيات التطبيقية،" *سلسلة دروس اللسانيات التطبيقية*، دت .

- زكريا،ميشال. *قضايا ألسنية تطبيقية* .لبنان: دار العلم للملايين، ١٩٩٣.

- زهران، البدراوي. "ازدواجية اللغة و ضرورة رسم سياسة لغوية." في: *أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة*، ج ٦٥ (١٩٨٩).

- الزواوي، خالد. اللغة العربية .القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢. ص ٦٣.

- السيد، محمود. "واقع اللغة العربية في الوطن العربي آفاق التطوير." *مجلة اللسان العربي*، عدد٦٦ (٢٠١١).

-----.*دراسات تربوية* . دمشق: منشورات وزارة الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٠.

- شيفمان، هارولد "الازدواحية اللغوية باعتبارها وضعية سوسيولسانية،" في:*دليل السوسيولسانيات*. ترجمة: الأشهب، خالد والنهيبي، ماجدولين. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩.

- صابر، فاطمة، خفاجه، ميرفت. *أسس ومبادئ البحث العلمي* .مصر: مكتبة الإشعاع، ٢٠٠٢.

- الضبيب، أحمد. "المحور الثاني: السياسة اللغوية،" في: *لننهض بلغاتنا-مشروع لاستشراف مستقبل اللغة العربية* .لبنان: مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٢.

-----."المحور الخامس اللغة في الإعلام والثقافة،" في: *لننهض بلغاتنا-مشروع لاستشراف مستقبل اللغة العربية* .لبنان: مؤسسة الفكر العربي،٢٠١٢.

- الطالب، محمد. "الدارجة في الإعلام والسينما،" في: *الدارجة والسياسة اللغوية في المغرب* .المغرب: المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة،٢٠١٠.

- طوليفسن، جيمس. *السياسة اللغوية خلفياتها ومقاصدها*، ترجمة: خطابي، محمد. الرباط: مؤسسة الغني للنشر، ٢٠٠٧.

- عبد العزيز، محمد. *علم اللغة الاجتماعي*. القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠٠٩.

- عبدالواحد، علي. *اللغة والمجتمع*. السعودية: شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع ،١٩٨٣.

- عبيدات، ذوقان آخرون. *البحث العلمي- مفهومه وأدواته وأساليبه* .عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ١٩٨٨.

- عزوز،أحمد، "التخطيط اللغوي والمصطلحات المحايثة،" في: *أعمال الملتقى الوطني حول التخطيط اللغوي*، ج١ (٢٠١٢).

- العناتي، وليد وآخرون. *مقدمة في اللغويات المعاصرة* . عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠١.

- العيبان، إبراهيم. "اللغة العربية في السياسة التعليمية- المملكة العربية السعودية أنموذجاً،" في: *المؤتمر الدولي للغة العربية "العربية لغة عالمية، مسؤولية الفرد والمجتمع والدولة"* بيروت: دم، ٢٠١٢.

- غارسيا، أوفيليا . "التربية الثنائية اللغة،" في: *دليل السوسيولسانيات*، ترجمة: الأشهب، خالد و النهيبي، ماجدولين. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩.

- غارمادي ، جولييت . *اللسانةالاجتماعية*. ترجمة: أحمد، خليل. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٠.

- غاليم، محمد. "اللغة والهوية في ضوء النظرية السياسية،" في: *اللغة والهوية في الوطن العربي*. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣.

- غرانغيوم، جلبير. *اللغة وأنظمة الحكم في المغرب العربي*، ترجمة: أسليم، محمد .مكناس: الفرابي للنشر، ١٩٩٥.

- فاسولد، رالف. *علم اللغة الاجتماعي للمجتمع*. ترجمة: فلاي،إبراهيم. السعودية: النشر العملي و المطابع- جامعة الملك سعود، ٢٠٠٠.

- الفاسي الفهري، عبدالقادر. *السياسة اللغوية والتخطيط نموذج ومسار* .الرياض: مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز الدولية، ٢٠١٤.

----- *السياسة اللغوية في البلاد العربية* . لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠١٣.

- فتيح، محمد. *في علم اللغة التطبيقي* .القاهرة: دار الفكر العربي،١٩٨٩.

- القحطاني، سعد. *التعريب ونظرية التخطيط اللغوي* .لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢.

- كالفي، لويس. *السياسات اللغوية*. ترجمة: يحياتن، محمد. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٩.

------. *حرب اللغات والسياسات اللغوية*، ترجمة: حمزة، حسن. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨.

- كعدان، عبدالناصر . "تدريس الطب باللغة العربية- التجربة السورية أنموذجاً،" في: *المؤتمر الدولي للغة العربية "العربية لغة عالمية، مسؤولية الفرد والمجتمع والدولة"* .بيروت: دم، ٢٠١٢.

- كمال،نادية. "اتجاهات حديثة في صنع السياسة التعليمية،" *مجلة مستقبل التربية العربية*، ع ٢٠ (٢٠٠١).

- كوبر، روبرت. *التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي*. ترجمة: الأسود، الأسود. ليبيا: مجلس الثقافة العام، ٢٠٠٦.

- كولماس، فلوريان. "التمييز بين الميكرو والماكرو،" في: *دليل السوسيولسانيات*. ترجمة: الأشهب، خالد والنهيبي، ماجدولين. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٩.

- محمد، علي " المحور الثامن الخطة اللغوية،" في:*لننهض بلغاتنا-مشروع لاستشراف مستقبل اللغة العربية* .لبنان: مؤسسة الفكر العربي،٢٠١٢.

- المحمود، محمود. "دراسة التخطيط اللغوي نحو العربية من خلال بحث التوجهات المباشرة وغير المباشرة: نموذج مقترح،" في: *دور اللغة العربية في عملية البناء الحضاري* .أندونيسيا: اتحاد مدرسي اللغة العربية، دت.

- المعزوي، إدريس وآخرون، *دراسة نقدية للدستور المغربي للعام ٢٠١١* . السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٢.

- المنيف، محمد. *النشاط المدرسي والمنهجي واللامنهجي*. الرياض: مطابع الدعية، ١٩٩٥.

- المياحي، كاضم . "التعدد والإزدواج في ضوء السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي،" في: *أعمال الملتقى الوطني حول التخطيط اللغوي*، ج١ (٢٠١٢).

- النجار، لطيفة . "اللغة العربية بين أزمة الهوية وإشكالية الاختيار،" في: *اللغة والهوية في الوطن العربي- إشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية*. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،٢٠١٣.

- النشوان، أحمد. "العولمة والتخطيط اللغوي للغة العربية في مواجهة العولمة،" *مجلة جامعة الإمام*، عدد٢ (٢٠٠٧).

- نهر، هادي. *اللسانيات الاجتماعية عند العرب*.عمان: دروب للنشر والتوزيع، ٢٠١١.

- هدسون، ريتشارد. *علم اللغة الاجتماعي*. ترجمة: عياد، محمود . مصر: عالم الكتب،١٩٩٠.

- هلال، محمد. *دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية والاجتماعية والسياسية*. العراق: منشورات مركز عامودة للثقافة الكردية، ٢٠٠٣.

- هلبش،جرهارد . *تطور علم اللغة منذ عام ١٩٧٠*، ترجمة: بحير، سعيد. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٧.

- الودغيري، عبدالعلي. "الدعوة إلى الدارجة بالمغرب، الجذور والامتدادات-الأهداف والمسوغات،" في: *الدارجة والسياسة اللغوية في المغرب* (المغرب: المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، ٢٠١٠).

- يونس، محمد . *مدخل إلى اللسانيات* .لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠٠٤.

- **المراجع الأجنبية:**

- Bjorn, Jernudd and Rubin, Joan. "Introduction: language planning as an element in jernudd," in Bjorn, Jerudd et al., *Can language Be Planned? Sociolinguistic theory and practice for developing nations*. Hawaii: The university Press of Hawaii, 1971.

- Blanc, Hamers. *Bilingualité et Bilinguisme*. Belgique: Mordage éditeur, 1983.

- Boyer, Henri. *Introduction à la sociolinguistique.* Paris: Dunod.2001.

- Bright, William. *Introduction à la sociolinguistique.* Paris: Dunod, 1966.

- Burns, Robert. *Introduction to research methods*. Thousand Oaks: SAGE Publications,2000.

- Crystal, David. *A Dictionary of Linguistics and Phonetics* . USA: Blackwell, 2008.

- Ferguson, Charles and Das Gupta, Jyotirindra. *Problems of the language planning: language planning processes* .Paris: MOUTON publishers, 1977.

- Fishman, Joshua. *The sociology, Rowley:* new buvy house, 1972.

- Gadelii, karl. *language planning: theory and practice.* Paris: UNESCO, 1999.

- Nunan, David. *Research methods in language lerning.* Cambridge: Cambridge University press, 1992.

- Richards, Jack. et al. *Longman Dictionary of Language Teaching and Applied Linguistics.* London: pearson Education Limited, 2002.

• الوثائق الرسمية

- الاتحاد السويسري، السلطات الاتحادية، *دستور فاليه*، ٢٠٠٨.
- الإمارات العربية المتحدة، مجلس الوزراء، *قرار اعتماد اللغة العربية لغة رسمية في جميع مؤسسات والهيئات الاتحادية*،٢٠٠٨.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية-الأمانة العامة للحكومة، *قانون الإعلام*، ٢٠١٢.
- الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مجلس الشورى الإيراني، *دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية*، ١٩٤٩.
- الجمهورية التونسية، الرئاسة الجمهورية- التشريع التونسي، *النظام التربوي*، ١٩٩١.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمانة العامة للحكومة، *قانون الإجراءات المدنية والإدارية* ٢٠٠٨.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، البرلمان(مجلس الأمة)، *القانون العضوي رقم ٩٩-٢* . ١٩٩٩.
- الجمهورية الجزائرية، التلفزيون الجزائري، *المرسوم التنفيذي ٩١-٢ .بشأن وسائل الإنتاج النشر الإذاعي*، ١٩٨٦.
- جمهورية السنغال، الحكومة السنغالية، *دستور السنغال*، ٢٠٠١.
- جمهورية العراق، السلطة القضائية الاتحادية، *الدستور*، ١٩٧٠.
- جمهورية العراق، مجلس النواب، *قانون اللغات الرسمية*، ٢٠١٤.
- الجمهورية العربية السورية، رئاسة الجمهورية، *دستور سوريا*، ١٩٧٣.
- الجمهورية الفرنسية، الجمعية الوطنية، *دستور باريس*، ١٩٩٢.
- الجمهورية اللبنانية، الرئاسة الجمهورية، *الدستور اللبناني*، ١٩٩٠.

- الجمهورية اللبنانية، المجلس الدولي للغة العربية، *قانون اللغة العربية*، ٢٠١٣.
- الجمهورية اللبنانية، المحاكم المدنية، *قانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني*، ١٩٨٣.
- الجمهورية اللبنانية، المحكمة الخاصة بلبنان، *أصول المحاكمات الجزائية*، ٢٠٠١.
- الجمهورية اللبنانية، مجلس النواب البناني، *الدستور اللبناني*، ٢٠٠٤.
- جمهورية رومانيا، مجلس النواب الروماني، *دستور رومانيا*، ١٩٩١.
- جمهورية سلوفاكيا، حكومة سلوفاكيا، *دستور سلوفاكيا*، ٢٠٠٨.

- جمهورية سنغافورة، _، *دستور جمهورية سنغافورة*، ٢٠١٤.
- جمهورية مصر العربية، الهيئة العامة للاستعلامات، *دستور جمهورية مصر العربية*، ٢٠١٤.
- جمهورية مصر العربية، مجلس الشعب، *قانون الجنسية المصري*، ١٩٧٥.
- جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، قانون التعليم، ٢٠١٤.
- جمهورية مصر العربية،مجلس الشعب، *قانون حماية المستهلك المصري*، ٢٠٠٦.
- دولة قطر، البوابة القانونية القطرية، *وثيقة تأسيس المنظمة العالمية للنهوض باللغة العربية*، ٢٠١٣.
- المملكة العربية السعودية، مجلس الشورى، *النظام الأساسي للحكم*، ١٩٩٢.
- المملكة العربية السعودية، وزارة الداخلية، *نظام الجنسية العربية السعودية*، ١٩٥٤.
- المملكة العربية السعودية، وزارة الصناعة والتجارة، *مرسوم ملكي رقم م/٦١*، ١٩٩٠.
- المملكة العربية السعودية، وزارة العدل، *نظام القضاء*، 1975.
- المملكة المغربية، الأمانة العامة للحكومة، *الدستور المغربي*، ١٩٩٦.
- المملكة المغربية، اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، *الميثاق الوطني للتربية والتكوين*، ١٩٩٩.
- المملكة المغربية، المجلس الوزاري، *المرسوم رقم ٢-٧٨-٤٥٢ إصلاح نظام الدراسات والامتحانات لنيل الإجازة في الحقوق*، الجريدة الرسمية، عدد ٣٤٤٠ (١٩٧٨/١٠/٠٤).
- المملكة المغربية، مجلس المستشارين ومجلس النواب، *القانون رقم ٠١-٠٠ المتعلق بتنظيم التعليم العالي*، الجريدة الرسمية، عدد ٤٧٩٨ (١٩-٥-٢٠٠٠).
- المملكة المغربية، محكمة الاستئناف الإدارية، *مراسلة من النقيب الأستاذ عبدالرحمن بن عمر بخصوص اللغة العربية*، ٢٠١٠.
- المملكة المغربية، وزارة العدل والحريات، *قانون الجنسية*، ٢٠١١.
- المملكة المغربية، وزارة العدل والحريات، *قانون حماية المستهلك*، ٢٠١١.
- المملكة المغربية، وزارة العدل، *دستور المملكة المغربية*، ٢٠١١.

- République de Djibouti, L'ASSEMBLEE NATIONALE, *Système Educatif Djiboutien*, 2000.

- République de Djibouti, Le Peuple Djiboutien, *Constitution de la République de Djibouti*, 1992.

- **المواقع الإلكترونية:**

  - مواقع عربية:

- حسن برو، "الحزام العربي دارسة سياسية قانوية،" في: http://all4syria.info/Archive/53030 (١ أبريل ٢٠١٥).

- محمد أفزاز، "مشروع قانون حماية اللغة العربي،" في: *الجزيرة نت* www.aljazeera.net، (٢٦ يناير ٢٠١٥).

- منظمة أيادي الخير نحو آسيا، "برنامج تعليم اللغة العربية للكبار،" في: www.reachouttoasia.org (٢٠١٤/١٢/١).

  - **مواقع أجنبية:**

- Leclerc, Jacques. dans L'aménagement linguistique dans le monde Québec, TLFQ, Université Laval,2015. : [http://www.axl.cefan.ulaval.ca/], (8-10-2014).

-----, "Algérie" dans L'aménagement linguistique dans le monde, Québec, TLFQ, Université Laval, 19 oct. 2012, [http://www.axl.cefan.ulaval.ca/afrique/algerie.htm], (30 Mars 2015).

-----. "Djibouti" *dans L'aménagement linguistique dans le monde*, Québec, TLFQ, Université Laval, 27 mai 2009, [http://www.axl.cefan.ulaval.ca/afrique/djibouti.htm], (1déc 2014).

-----. "Égypte" *dans L'aménagement linguistique dans le monde*, Québec, TLFQ, Université Laval, 04 déc. 2014, [http://www.axl.cefan.ulaval.ca/afrique/egypte.htm], (1déc 2014).

-----."Émirats arabes unis" *dans L'aménagement linguistique dans le monde*, Québec, TLFQ, Université Laval, 09 janv. 2010, [http://www.axl.cefan.ulaval.ca/asie/Emirats_arabes.htm], (2 Mars 2015).

----- ."Irak" *dans L'aménagement linguistique dans le monde*, Québec, TLFQ, Université Laval, 07 mars 2015, [http://www.axl.cefan.ulaval.ca/asie/irak.htm], (2 février 2015).

-----. "Liban *" dans L'aménagement linguistique dans le monde*, Québec, TLFQ, Université Laval, 07 mai 2013, [http://www.axl.cefan.ulaval.ca/asie/liban.htm], (20 déc 2014).

-----. "Libye *" dans L'aménagement linguistique dans le monde*, Québec, TLFQ, Université Laval, 19 oct. 2012, [http://www.axl.cefan.ulaval.ca/afrique/libye.htm], (30 Mars 2015).

-----. "Maroc" dans L'aménagement linguistique dans le monde, Québec, TLFQ, Université Laval, 18 févr. 2014, [http://www.axl.cefan.ulaval.ca/afrique/maroc.htm], (10 févr. 2015).

-----. "Syrie" *dans L'aménagement linguistique dans le monde*, Québec, TLFQ, Université Laval, 29 mars 2015, [http://www.axl.cefan.ulaval.ca/asie/syrie.htm], (1 avril 2015).

الملاحق

ضوابط التوثيق (الحاشية وقائمة المراجع)

نظراً لعدم توفير جامعة قطر دليلاً يحدد معايير التوثيق؛ فإنني التزمت طريقة التوثيق حسب منهج شيكاغو (المؤلف والعنوان) على النحو الآتي:

- كتاب:

- في الحاشية: اسم المؤلف، *عنوان الكتاب* (البلد: دار النشر، السنة)، ص.
- في حال تكرر استخدام الكتاب: الاسم الأخير للمؤلف، *أول كلمتين من عنوان الكتاب*، الصفحة.
- في حال أن الكتاب لمؤلفين: المؤلف الأول والمؤلف الثاني، *عنوان الكتاب* (البلد: دار النشر، السنة)، ص.
- في حال أكثر من مؤلفين: المؤلف الأول وآخرون، *عنوان الكتاب* (البلد: دار النشر، السنة)، ص.
- في حال أن الكتاب مُترجم: المؤلف، عنوان الكتاب، ترجمة: اسم المترجم (البلد: دار النشر، السنة)، ص.
- في قائمة المراجع: الاسم الثاني، الاسم الأول. عنوان الكتاب. البلد: دار النشر، السنة.

- فصل أو مقال في كتاب:

- في الحاشية: اسم المؤلف، "عنوان المقال أو الفصل،" في: *عنوان الكتاب* (البلد: دار النشر، السنة)، ص.
- في قائمة المراجع: الاسم الثاني، الاسم الأول. "عنوان المقال أو الفصل." في: *عنوان الكتاب*. البلد: دار النشر، السنة.
- في حال تكرر استخدام المقال: الاسم الثاني، "أول كلمتين من العنوان،"ص.

- مقال في مجلة:

- في الحاشية: اسم المؤلف، " عنوان المقال،" *مجلة*ـــ، ع ـــ (السنة): ص.
- في قائمة المراجع: الاسم الثاني، الاسم الأول. " عنوان المقال،" *مجلة*ـــ، ع ـــ (السنة)
- في حال تكرر استخدام المقال: الاسم الثاني الاسم الثاني، "أول كلمتين من العنوان،"ص.

- الوثائق الرسمية:

- في الحاشية وقائمة المراجع: البلاد، الجهة الصادرة، *عنوان الوثيقة*، تاريخ إصدارها.

- المعاجم:

- في الحاشية: *المعجم*، المؤلف (البلد: دار النشر، السنة)، ص.

- في قائمة المراجع: الاسم الثاني، الاسم الأول. *المعجم*. البلد: دار النشر، السنة.

- المواقع الإلكترونية:

- اسم الكاتب، "عنوان المقال،" في: الموقع الإلكتروني (تاريخ الأخذ عن الموقع)

❖ ملاحظة: التوثيق بهذه الطريقة لم يشمل الصفحة الإلكترونية "التخطيط اللغوي في العالم"؛ احتراماً منا لطريقة التوثيق الوادرة في الصفحة، والتي جاءت على النحو الآتي: اسم المؤلف، "الموضوع" صفحة التخطيط اللغوي في العالم، جامعة لآفال، تاريخ آخر تحديث للصفحة، [رابط الموضوع] (تاريخ الأخذ عن الموقع)

- ضوابط:

- استخدام "المرجع السابق" في حال لم يفصل بينه وبين الكتاب المقصود فاصل، وتستخدم "المرجع نفسه" في حال لحقت بـ "المرجع السابق" مباشرة.

- لا يُذكر رقم الصفحة في حال استخدمت الصفحة ذاتها.

ثبت المصطلحات

Interlingual Communication	الاتصال بين لغتين
Diglossia	الازدواجية اللغوية
Language reform	الاصلاح اللغوي
Stylistic Simplification	التبسيط الأسلوبي
Lexical modernization	تحديث المفردات
Language Planning	التخطيط اللغوي
Corpus Planning	تخطيط المتن
Status Planning	تخطيط الوضع
Acquisition Planning	التخطيط لعملية الاكتساب
Language standardization	التقييس اللغوي
Auxihiary-coda standard-ization	تقييس المصطلحات المساعدة
Language Purification	التنقية اللغوية
Terminology unification	توحيد المصطلحات
Bilingualism	الثنائية اللغوية
Language internationalization policies	سياسات العولمة اللغوية
Language Policy Sector	السياسات اللغوية القطاعية
Mixed language policies	السياسات اللغوية المختلطة
Policies differentiated legal status	سياسات الوضع القانوني التفضيلي

strategic policies multilingualism	سياسة استراتيجية التعدد اللغوي
Development policies of the official language	سياسة إعلاء اللغة الرسمية
Assimilation policy	سياسة الاحتواء
Bilingualism policies	سياسة الثنائية اللغوية
Language policy	السياسة اللغوية
policy of non-intervention	سياسة عدم التدخل
Language maintenance	صيانة اللغة
Disappearance by replacement	الغياب بالاستبدال
Disappearance by extinction	الغياب بالانقراض
Disappearance by conversion	الغياب بالتحول
Linguistics	اللسانيات
linguistic descriptiom	الوصف اللغوي
linguistic theoy	النظرية الغوية
Sociolinguistics	اللسانيات الاجتماعية
Educational Linguistics	اللسانيات التربوية
Applied Linguistics	اللسانيات التطبيقية
Psychological Linguistics	اللسانيات النفسية
Language spread	نشر اللغة

فهرس الأشكال

الشكل	صفحة
شكل (١): دراسة علماء اللغة	٩
شكل (٢): دراسة علماء الاجتماع	٩
شكل (٣): مرتكزات نظرية السياسة اللغوية	٢٨
شكل (٤): علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي	٣٥
شكل (٥): علاقة تخطيط الوضع بتخطيط المتن	٥٧
شكل (٦): السياسات اللغوية في البلاد العربية	٨١

فهرس الجداول

الجدول	صفحة
جدول (١): العملية الشاملة	٦
جدول (٢): أوجه الفرق بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي	٣٦
جدول (٣): نموذج إيران	٤٢
جدول(٤): نموذج السنغال	٤٣
جدول (٥): نموذج سلوفاكيا	٤٥
جدول(٦): نموذج ميشيغان	٤٦
جدول (٧): نموذج رومانيا	٤٧
جدول (٨): نموذج فاليه	٥٠
جدول (٩): نموذج سنغافورة	٥١
جدول (١٠): نموذج فرنسا	٥٢
جدول (١١): مجموعة هان	٧٠
جدول (١٢): لغات الأقليات الصينية	٧١

الملخص

ملخص الرسالة

علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي

(دراسة حالات من الوطن العربي)

هدى الصيفي

إشراف: أ.د رشيد بوزيان

موضوع هذه الرسالة السياسات اللغوية، مفهوماً وتصوراً وتجريباً، والنظر في علاقتها بالتخطيط اللغوي بأنواعه المختلفة في تجارب الدول العالمية المتقدمة في تدبير الشأن اللغوي.

للموضوع علاقة مباشرة بأوضاع اللغة العربية في المرافق الرسمية والعمومية في البلاد العربية، وبكيفية تدبير استعمال اللغة العربية بوصفها لغة وطنية وقومية إلى جانب اللغات الأخرى في البلاد سواء كانت لغات الأقليات الوطنية أم لغات المستعمر السابق أم اللغات العالمية.

وقد أُستثمرت المعارف اللغوية والمنهجية واللسانية عند تناول هذا الموضوع بالدراسة والتحليل. فأُستخدم المنهج الوصفي التحليلي في التأطير النظري للسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، وتبيان علاقتهما بميادين المعرفة اللغوية وغير اللغوية التي تفرعا منها. ورصد السياسات المتبعة في دول العالم المتقدم لترتيب المشهد اللغوي في أكثر من ٣٩٠ بلداً أو إقليماً، وما يرتبط بها من تخطيط لغوي؛ وذلك من خلال تقديم نماذج لحالات دولية مستخدمين منهج دراسة الحالة باعتباره ضرباً من ضروب المنهج الوصفي الذي يعنى بدراسة العلاقة بين المتغيرات.

هذا البحث محاولة للإجابة عن بعض الأسئلة المتعلقة بطبيعة العلاقة بين السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي. فإحدى أهم النتائج الرئيسة التي توصل إليها أن العلاقة الطبيعية بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي الأصل فيها أن تكون تلازمية تكاملية، إلا أن هذه العلاقة في الوطن العربي بدت مضطربة ولا تنحو المنحى المطلوب، فعلى الصعيد السياسي تتعدد أنماط السياسات اللغوية المتبعة في البلاد العربية من الناحية الرسمية المعلنة مابين سياسة الاحتواء وعدم التدخل وإعلاء اللغة الرسمية والثنائية اللغوية واستراتيجية التعدد اللغوي، إلا أنها جميعاً تمارس فعلياً سياسة

عدم التدخل، وعلى الرغم من أن جميع الدساتير في البلاد العربية تنص على رسمية اللغة العربية وتزخر البلاد العربية بجملة من القوانين والأنظمة والمؤسسات والمنظمات التي من شأنها إعلاء وتعزيز اللغة العربية، إلا أن الواقع العملي في شتى المجالات الحيوية للدول يفتقد الجدية في تطبيق التدابير اللغوية؛ نتيجة للتحديات المحدقة باللغة العربية لاسيما الاقتصادية والسياسية والحضارية والتكنولوجية.

وخلاصة القول إن الواقع اللغوي في البلاد العربية يشهد خلل في السياسات اللغوية تولَّد عنه غياب التخطيط اللغوي أو اضطراب فيه على أقل تقدير؛ وذلك في المجالات المطروقة في هذا البحث وهي المجالات الثلاثة "التعليمية والإعلامية والإدارية" .

الكلمات المفاتيح: ***السياسة اللغوية- التخطيط اللغوي- اللسانيات الاجتماعية- اللسانيات التطبيقية.***

Abstract

The theme of this thesis is linguistic policies: a concept, a vision and empiricism, and a look at their relationship with the different types of linguistic planning in world developed countries' experiences in the management of language affairs.

The topic is directly related to the status of the Arabic language in official and public facilities in the Arab countries, and how to manage the use of Arabic as a national language beside other languages in the country, be they the languages of national minorities, the languages of the former colonial power or international languages.

Linguistic and methodological knowledge has been utilized when studying and analyzing this topic. Descriptive analytical approach is used in the theoretical framing of language policy and language planning science, and demonstrating their relationship with the fields of linguistic and non-linguistic knowledge they emanate from. Such knowledge has also been used to monitor policies adopted in the developed world countries to view the linguistic scene in more than 390 countries or territories, and the associated linguistic planning. This is done by providing models of international cases by using the case study approach as a form of descriptive approach concerned with the study of the relationship between variables.

This research is an attempt to answer some questions concerning the nature of the relationship between language policy and linguistic planning. One of the most important key findings concluded is that the natural relationship between language policy and language planning is concomitant and complementary, but this relationship in the Arab world seems to be troubled and does not adopt the required approach. At the political level, language policy patterns officially followed and declared in the Arab country vary between policy of containment, non-interference, upholding the official language, bilingualism and multilingualism strategy. All Arab countries virtually exercise non-interference policy. However, although all Arab constitutions stipulate that Arabic is the official language and are replete with a host of laws and regulations, institutions and organizations that will uphold and promote the Arabic language, the practice in various critical areas of the States lacks seriousness in the

application of linguistic measures as a result of the looming economic, political, cultural and technological challenges.

In sum, the linguistic reality in the Arab world is witnessing an imbalance in the language policies that led to the absence or disorder of linguistic planning to say the least; and that is seen in the areas covered by the research, namely the educational, media and administrative fields.

Key words: ***Linguistic policy-Language Planning-Sociolinguistics- Applied Linguistics***

فهرس المحتويات

المقدمة..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي

١. اللسانيات التطبيقية ٢

١,١. تعريف اللسانيات التطبيقية ٢

١,٢. مجالات اللسانيات التطبيقية ٤

١,٣. أهمية اللسانيات التطبيقية ٦

٢. اللسانيات الاجتماعية ٧

٢,١. تعريف اللسانيات الاجتماعية ٨

٢,٢. أهمية اللسانيات الاجتماعية ٩

٢,٣. موضوعات اللسانيات الاجتماعية ١٠

٣. السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي ٢٢

٣,١. نشأة المفهومين (السياسة اللغوية / التخطيط اللغوي) ٢٣

٣,٢. السياسة اللغوية (المفهوم والنظرية) ٢٥

٣,٣. التخطيط اللغوي ٢٩

٣,٤. علاقة التخطيط اللغوي بالسياسة اللغوية ٣٤

الخلاصة: ٣٧

الفصل الثاني: أنواع السياسة اللغوية واستراتيجيات التخطيط اللغوي

١. أنواع السياسة اللغوية ٣٨

١,١. سياسة الاحتواء ٤١

١,٢. سياسة عدم التدخل ٤٣

١,٣. سياسة إعلاء اللغة الرسمية ٤٤

١,٤. السياسات اللغوية القطاعية ٤٦

١,٥. سياسات الوضع القانوني التفضيلي ٤٧

١,٦. سياسة الثنائية أو الثلاثية اللغوية ٤٨
١,٧. سياسات استراتيجية التعدد اللغوي ٥٠
١,٨. سياسات اللغوية للعولمة ٥٢
١,٩. السياسات اللغوية المختلطة ٥٢
٢. استراتيجيات التخطيط اللغوي ٥٣
٢,١. أنواع التخطيط اللغوي ٥٤
٢,٢. تطبيقات التخطيط اللغوي ٥٨
٣. تجارب دولية في السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي ٦٥
٣,١. التجربة الأولى: إحياء اللغة العبرية في أرض فلسطين ٦٥
٣,٢. التجربة الثانية: إصلاح الكتابة الصينية ٧٠
الخلاصة: ٧٤

الفصل الثالث: السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في الوطن العربي (نماذج وحالات)

١. منهج دراسة الحالة ٧٥
٢. السياسة اللغوية في الوطن العربي (نماذج وحالات) ٧٨
٢,١. اللغات الرسمية في الدساتير ٧٩
٢,٢. أنماط السياسات اللغوية ٨٠
٢,٣. قوانين حماية اللغة العربية والنهوض بها ٩٢
٣. التخطيط اللغوي في الوطن العربي (نماذج وحالات) ٩٨
٣,١. المجال التعليمي: ٩٩
٣,٢.المجال الإعلامي والإعلاني: ١٠٧
٣,٣.لغة الدولة والقضاء ١١٢
٤- حالات من الوطن العربي ١١٧
٤,١.الحالة الأولى: جمهورية العراق ١١٨
٤,٢.الحالة الثانية: المملكة المغربية ١٢٤
الخلاصة: ١٤٠

التوصيات..... ١٤١
الخاتمة..... ١٤٢
قائمة المراجع..... ١٤٥
الملخص باللغتين (العربية والإنجليزية)..... ١٦١
فهرس المحتويات..... ١٦٦

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي

الفصل الثاني

أنواع السياسة اللغوية واستراتيجيات التخطيط اللغوي

الفصل الثالث

السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في الوطن العربي (نماذج وحالات)

الملاحق

الملخص

بسم الله الرحمن الرحيم